

وَمِنْ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ حَسْبُهُ

يعون الملك المبين القوى المتين في اسعد الايام و احسن الالامه المسماة



ابن البحر المصنوع والحرر الغضبي مولانا الحاج المافظ محمد عبد الحكيم اذله الله في دار التعميم

وَالْمُطَبِّعُ الْمَصْطَفَى مُحَمَّدُ بْنُ مُطِيعٍ

بأن واحد واحد من أحوال الأخرى كمال ليس إليه بعض عبارات الحق المدعوى في شرح العقيدة العنصرية ورواها عليه ان الذين القيد على
التطبيق فخصيلا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد واجاب بحجة العلانية كقولهم في بعض ما اختار الشق الاول بان فقه
في ان العقل كحكم حكما كليا باسكان التطبيق في زمان متناهي من كل شئ التبيين من المقادير والاصول المادية التسقية البتة كقولهم
في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال وان امتنع ذلك فخرنا
لم يتفق وكفي في هذا حكم الملاحظة العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاصول المادية كونه باعتبار فرض مدته طويلا
وان لم يتجزأ راسا ما في العقل كونه مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهي المقادير كونه غير متناهي ومتناهي وفيه نظرا لا ولا فكلما
للتطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يخلو لان يكون جزئيا ناقص في جانب دائما ان يكون بجزء الزايد في جانب لم يدروا
ان يكون فكل ناقص في جانب السبب دائما ان يكون بكمال الزايد دائما ان يكون بجزء ناقص من طرف عدم المتناهي
حتى يخلو مكانه وان كان يكون بدفع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب خلوكا انه وعلى اقله فكل من الصور الاربعة الاول ان يكون
ضمير في مساواة المجتهدين على الآخرين انهم المتناهي لان غير المتناهي لا يخلو كان فاذن حكم العقل لا يقع التطبيق الكلي في الخارج
لا يفسر شيئا فان قلت استغنا عن كلام الفاضل القرافي في حواشي شرح العقيدة اجماليا فاننا فرض المجازاة في الخارج
بين المجتهدين الخبز والدفع فقلت هذا فرض محال لانه لا يكون الخبز والدفع في غير المتناهي لا لالتمس احتمال انما يفسر
خارج وهو عدم المتناهي والمتناهيان المرتقان الموجودان في الخارج كما كذلك لا يتجسسان من التطبيق الجزئي والدفع
الا انما نقول الكلام انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث ما كذلك لا تطبيق مطلق الخبز من واما ثانيا فلان
ما ذكره فلو ان امتنع ذلك لامر خارج لم يتفق غير صحيح فان الكلام من هنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث
انه غير متناه في التطبيق التمام التبيين مطلقا فكل الامتياز فارجا قطع النظر عنه فارج في المقصود واما ثانيا
فلان قوله وكيف لا يخرج فاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان في الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف
مقصودهم فانهم شرطوا لجزء من شرطها الترتيب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كمال في تحقيقه قال الحق المدعوى في
رسالة السهام بانهم فوج العلوم التطبيق ان توقف على الملاحظة كل جزء باجزء آخر ففعلنا ذلك غير مقدر في صورة القدر
ايضا وان كان على الملاحظة الاجمالية في غاية في غير المرتبة والقران ان الاجمالية كانت في المرتبة على ان فرض التطبيق بين
السببين يتبين انهم انهم في جميع الاصول فكلات التبعات مرتبة كمال في العقل فرض التطبيق بين الاجاد اجزاء من غير استقامة
بالتطبيق السبب على السبب فكلما ذكرنا في الملاحظة الاجمالية السابقة التطبيق السبب على السبب ولا كفي في الملاحظة الاجمالية ابتداء
من غير استقامة انتهى وقال الفاضل الشاذلي في حواشي على القديس الحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يتحقق التطبيق
لان المراد بالتطبيق ان يصل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازا وكل معين من الاخرى حتى تقتل الزايدة الى الطرف
التي المتناهي وتبين الاجزاء وامتداد بعضها من بعض انما يتحقق في صورة ترتيبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على ترتيبها
الاجزاء بعضها من بعض جمل العقل كل معين من احدها بازا معين ونحن نعلم ان يصل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية
بل كفي في الملاحظة الاجمالية ومن غير الجدة لا فرق بين صورة الترتيب وعدم الترتيب لكن تحقيق الفرق بينهما من جهة اخرى
وهي ان في صورة الترتيب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى فصل العقل فكلات صورة عدم الترتيب فانه لا يمكن
الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز في العقل لا في الاشياء ان الامتياز بين الغير المتناهي بسبب العقل

على ان العقل كحكم حكما كليا باسكان التطبيق في زمان متناهي من كل شئ التبيين من المقادير والاصول المادية التسقية البتة كقولهم في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال وان امتنع ذلك فخرنا

على ان العقل كحكم حكما كليا باسكان التطبيق في زمان متناهي من كل شئ التبيين من المقادير والاصول المادية التسقية البتة كقولهم في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال وان امتنع ذلك فخرنا

على ان العقل كحكم حكما كليا باسكان التطبيق في زمان متناهي من كل شئ التبيين من المقادير والاصول المادية التسقية البتة كقولهم في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال وان امتنع ذلك فخرنا

على ان العقل كحكم حكما كليا باسكان التطبيق في زمان متناهي من كل شئ التبيين من المقادير والاصول المادية التسقية البتة كقولهم في الخارج من حيث ما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق السبب بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال وان امتنع ذلك فخرنا

اثنان تصورا بملامحة العقل بابا بالتفصيل ومن شرط الملامحة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب لا بل تحقق
الاستعداد المشروط في تحقق التطبيق لا بل ان المصل المذكور يتوقف على الملامحة التفصيلية حتى يتجوز ان لا يتوقف ولو توقفت
ظواهر في كذا يشبه تحقيق هذا المقام انتهى فخصا **اقول** معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من فقرات فرعية وتطبيق
في هذا المعنى اصلا اصطلاحا والذات وايضا اكله الاستاذ في نفس الامر في الغير المرتبة ما لا يشبه فان كل واحد في نفس الامر
ووسع فهو يكون مستازا من كل واحد بالضرورة نعم قد يظهر هذا الاستعداد عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان
يظهر الاستعداد عند العقل لكن الاشك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن
فرض الفاعل على ان يمكن للعقل الملامحة الاجمالية بين احوالها وتطبيق كل من احوالها معا با حاد الاخرى كل معين
بالعقل المذكور فانهم **وقال** السيد المرتضى في حاشي شرح الموقت احوالها سلسلتين على تقدير الترتيب تبين عند العقل
اجمالا فاذا اطبقتنا على اجمالية اعتبارا اجماليا يتصل الزيادة من جانب الثاني ولا يبقى في العين للاتقان والاعتناء بالضرورة
يكون في جانب الثاني انتهى ورواه شرح التحقيق والذي استأذى في قوله من غير ان يعقد في كل المعاد في شرح العقائد لغيره
ان التطبيق لو كان في الخارج يقع في الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجردا بان احوالها سلسلتين با حاد احوالها
فلا يقع الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الاجمالي يقتضون في احوالها الغير المرتبة ايضا انتهى **واضح** في هذا المقام على ان كل المعاد
وغيره وان يقال ان فرضت المحل ان غير ترتيبا بين مرتبتين في الخارج في كل احوالها اول ثان وثالث وهكذا الى غير الترتيب
قال اول من الجملة الاولى با حاد الاول من الجملة الثانية وكذا فالانطباق بين احوالها وتطبيق في الواقع ليس قوله على حدة
سواء علمنا اول نعم والآخر في التطبيق هو الملامحة هذا الانطباق النفس الامر لا غير الاشك في كون احوالها سلسلتين المطلوبين
زيادة على اخرى فالسماواة با حاد فاذا اطبقتنا الا احوالها لا حلقنا الانطباق النفس الامر في تحت الزيادة والنقصان الى جانب
الامتياز بالضرورة لا تضاه الاوساط وتظهر ما اذا فرضنا جملة من مشقوة جملة اخرى من احوالها مشقوة وفرض ان احوالها
متقابل في الكبري فالزيادة في باري الامر في جانب السبب وليس كذلك في الحقيقة فان في السبب يكون الاول محاذيا للاول
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا اطبقتنا احوالها لا حلقنا انطباق النفس الامر فليست الزيادة في السبب ولا في الاوساط
بل تظهر بعد العشرة جدا بخلاف ما اذا كانت احوالها غير مرتبة فانه يمكن في حصول الزيادة في الاوساط عدم تضاهيها كبري
توزيع انشائها استقلاليا ومنها ان التطبيق فرع وجود الاجزاء منفصلا فلما بران وجودها منفصلا لا يكون في الذهن لا متضاه
الا وهو الغير المتضاهية فصلها في الامر في الخارج لان في كل زمان ان التطبيق ليس بهيكل سلسلتها بالانفصال الجواب عن شبهة
التطبيق على حدة مستانها ليس الا في التطبيق الخارجى على احوالها لا في التطبيق على احوالها لان التطبيق النفس الامر في تحقيقه وان
في زمان لا يمتنع منه انما يشهدا ذكره الفاضل الشيرازي في حاشي شرح مكية العين بقرينة ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود
كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود التطبيقين تمامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل احد في زمان
غايب الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتبارا في زمان متناهية انتهى **وما** الشبهة
ما قبلها من عدم حواجان استقلالها على جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالطور في كل زمانه وانما
بالتحقق لبعض الزايات بعض الزايات وانما يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلية لوجودها حاضرة وانما هو بالنسبة اليها ولما بالنسبة
الى عدم تعاليها فكما موجودة معاني عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور والذات المتناهية على تقدير وجودها بالانفصال

الاعمال
المرتبطة
بالتطبيق

تفسير
في
الزمان
مستلزم

الى تعالى وبالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة اليه انما بالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة اليه انما بالنسبة الى علمه ان لم يكن
 والصناعت في النفس السادس من كتاب القياسات لبقوله اما السبيل الطبيعية فلا تفتت بحرواه ولا تقبل على برهانيت بل ان فيه بديها
 مخالطيا فالامتنان هيات في حيز واحدة ربما طرقت اليها المقادير من جهة الاخرى التي هي جبهة التناسل لاسن
 جبهة الامتنان هي كما في سلسلة المات بغير نهاية وسلسلة الالوت لالي نهاية ليس صحيح تحريكه للامتنان من جهة الامتنان واما
 بكمية من درجة هجره ومرتبة من الدرجات التي لا حاد بالاسراف ان اذا لم يكن طرف احدى السلسلتين في جهة الامتنان هياتين
 المتماثلتين بالزيادة والنقصان في جهة التناسل على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهما او فرضا انتقلت الزيادة من حيز
 الطرف ودرجت الى حيز الوسط ومرتبة ولا يزال تنقل الى الاواسط مادام الفرض والوجه متماثلين للتطبيق ولا ياكاد شيئا الى حد
 بعينه ودرجته بعينه ابا ولا تبلغ أقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا انقضت عمل التطبيق انقفت القادرات بالمفاضلة على
 ذلك الحد وعلى تلك الدرجة وارتفع القدر الزايد في مقترنك المرتبة والجملة لا يصير للمقادير الى جبهة الامتنان ابدال بها ابدان
 جبهة التناسل امان في الطرف واما في شي من حدود الاواسط انتهى وفيه ما اورد من كل طرف في ان هذا التماثل في صورة ملاحظة
 العقل الامور والاشياء بجهة التطبيق كل من احاد احدى السلسلتين كل احاد الاخرى يقينا فان العقل غير قادر على
 ذلك فلا محالة يقع على حد ولما اذا كان ملاحظة الامور والاشياء بجهة الامتنان لا يلزم الانتهاء الى حد اسلا لان العقل ان يلاحظ
 الغير المتناهية بجهة التطبيق على سبيل الاحمال الملاحظة الاجمالية كانت في ما نحن فيه كما انظر الى ذلك والاضافة متحققة ان التطبيق منها
 انهما والاضطراب النفس الاعرى والتطابق الواقعي فاقبل اعمال الوجود والعقل حتى يقال بانضام التطبيق بوقت الاعمال او
 الحق عن غير ان هذا البرهان فيه مخالطة لكن لما ذكره صاحب القياسات فانه يرد عليه فانه يرد على ان التطبيق بالمتنفس
 لا يثبت التناسل فان غاية ما يلزم منه ان ما ذكره كل من السلسلة الكبرى اول من الصغرى وكل من ثان وكذا يمكن لا يلزم من التناسل
 فان السلسلتين موجودتان وفي كل منهما اول ثان وثالث الى غير ذلك وكل منهما موضع ليس الاخرى لكل منهما في موضعه ونصف يكون
 شله من الاخرى ولا يلزم التناسل الا اذا ترك الثاني مكانه والتطبيق على الاول كذا واذ لم يكن ليس نعم تطبيق احدى السلسلتين
 الاخرى في الخارج بل يلزم التناسل في جانب الامتنان بالضرورة واجمالة اجزاء هذا البرهان في صورة التطبيق الخارجى صحيح والاضطراب
 فكلا فاحفظ نها فانه فيه وان كان انفساد الكثير من كل اتمه هذا البرهان في كل موضع يمكن فليصلا ايضا اذ يندفع بالنقض بالبعد
 وغيره ومنهما ان بطلان كون الكل سادسا ولا يلزم من هذا البرهان ان يكون اعظم من كل من كذا هذا هو اعظم من الطاموس
 فما ظنك بالتساوي وجوابه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين الديدانيات والاضطرابات وفيك في الاوليات ولا يلزم ان
 الطاموس اسم لمجموع ذنبه واهله لانه لا يقطع والذي لا يقطع على ما لم يعرف قطعا ان كل اعظم من الجوز ولا يمكن ان يكون جزءا
 مساويا لكل فما ظنك بالاضطرابات وهذا من الديدانيات الاولى فان قلت المدرك بالبحس ليس الا ذات الكل والجوز
 ولما وصفت الاضطرابات فيصير مدركا بحسبها ان مدركا بحسبها ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجوز فلما كان كل كل اعظم من الجوز
 فيصير مدركا بحسب قطعا واذ كان كذلك لم يكن الحكم ان كل اعظم من الجوز من الاوليات قلت ليس بشرط في الاوليات ان يكون
 باحس من كل شيء من قضايا يكون مقصورا فليكن كافي في الجوز فليكن مدركا كذلك وقد غلب عليه بوجه احد ما ذكره
 الامام المرتضى في المحصل بل انه لو لم يكن لكن ايداع الجوز كان وجوده بمثابة واحدة في مجموع في ذلك الجزء الاخر كونه
 موجودا واحدا وخدشه الحق القوي في نقد المدرك ان هذا البيان ينبغي على كون الكل جلا مرجع زيادة ولا يشك بكون الكل

رد المحتار
 على الدرر المنيرة

رد المحتار

رد المحتار
 على الدرر المنيرة

ستتقوا في الواقع وهو لاصل مستقر في تعرف الحقائق واسع المنفع في المواضع العلمية والمراعاة البراءة فاذا انتم استعملتموه في
التشكي في هذا العقل كبر عليه بطلان الرجوع التناهيين بسبب عبود التشكي في هذا العقل كبرها بما جعلها مستحالة في هذا العقل
ليس التناهي مستحالة بل من الحقائق التي كلاً من مفساس بمبدأه المغنبة وتوجهه القاطع الكروا موسى في شرح مسلم العلوم كما جواب
في جميع تصانيفه ورواه العلامة السبكي في شرح السلم بقوله لا علم ما اذا اراد ان في القياسات المغنبة ليس كمن يزوم
الشئ فيقتضيه بالواسط بل كمن يزوم بالواسط البيانات فلا يضر فان لازم الامر لازم البتة فثبت الاستلزام مع النفاة غاية الا
انه قد يكون خفياً بسبب كونه لوساطة محتاج الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان بعبودته واستلزام عدم التناهي في الاستلزام
بواسط لا يكره ان اراد ان لا يكون فيها بالضرورة من الشئ فيقتضيه بحسب عقدهما في الواقع بل كمن يزوم ان فرض احد ما في الذين تمتثل في
العقل يستلزم فرض العقل وتمتلكه ثم يحكم ان ما يفرضه فثبت استلزام فرضه من الحقائق الباطلة في نفس الامر كما فهم من آخر
كلامه في ذلك كما ترى فان المأمور يجب تحققه في نفس الامر تحقق فيقتضيه فيها وان فرضه فيجب تمتل في الذين تمتل في نفس الامر كما يكون
من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى ووقع هذا المبدأين **الاول** ما ذكره الفاضل في الواسط في حاشي شرح مسلم بقوله
يجوز ان يقال ان السيد الباقر اراد بالاشق الثاني ولا يخرج عليه ما اوردته بقوله فان المأمور يجب تحققه لاننا اذا اعترف بايجاب تمتل
في الذين تمتل في نفس الامر فلا يصح نفى الاستلزام مطلقا الذي هو ساط عدم كونه من الحقائق الباطلة على اننا نقول ان تحقق الاستلزام
في الوجود الذاتي وظاهره ليس بخصوية الوجود الذاتي دخل في الاستلزام فليس الا ما به التزم والامر غير متفك عن هذا في
وجوده كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى **اقول** لا يجوز ان يقال قال فان ساط كونه من الحقائق الباطلة ليس الا
الحارج اذ لم يمتد في السيد الباقر لزمه عليه عبودته عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراض بايجاب تمتل في الذين تمتل
فقتضيه لا يجب ذلك على اننا نقول ان المأمور بخصوية الوجود الذاتي دخل في التزم في نفس الامر وهذا خلاف ما اوردته السيد
فلا يجوز ان يكون جوابا قويا لعل الثاني ما ذكره الفاضل في حاشي بقوله لا اراد السيد الباقر شيئا ثالثا وهو ان يكره في
المغنبة ان تضمن ان نعم ان امره تحقيقا لعدم الزمان ولا تنافي الا بالامور واما تحقق في الواقع مع ان مقتضات مساوقة تمل على التحقيق
في الواقع ليس الا في نفس الامر فمقتضيه عدمه وهذا سمي مقبول كات لمع ما ذكره الفاضل ان في القياسات المغنبة يحكم يستلزام امره
فقتضيه انتهى **اقول** هذا مقتضى مقبول فان مقتضات الازالة على ان التحقيق في الواقع ليس الا في نفس الامر فمقتضيه عدمه
على تقدير تحقق ما ذكره الفاضل على ان مقتضيه عدمه من تقدير البرهان فذلك هو الاستلزام ويجري في الاستلزام الملائم لعدم ما للمورد وان قلت
على تقدير ذلك فالكلام في خارج ما نحن فيه كما لا يخفى على من سلك من الامن مسلكه واما تنهيما وهو مخرج ومن احق بالاتباع ان الكلام في
الاعلى علانية ذاتية من ذاتي المزموم واللامر بهي علانية استحقاق الانكسار بالنظر الى ذات المزموم ولا استبعاد في ان يكون
الشئ الحال عدم التناهي بالنظر الى نفس الازالة مستلزما فقتضيه اوضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام به واسطه استلزامه للضرورة
تحت على تقدير هذا الحال فيقتضيه اوضده كما في ما نحن فيه فان وجد القدر الذي التناهي مزموم لاسكان التطبيق وهو مزموم للتناهي او
مساواة الكل للجزء يكون الاستلزام تفويلا كمنسب بالاستدلال واما مقتضى الاستلزام ليس الا ان يوجد من غير علانية ذاتية
تحيل ذلك كما هو ما نحن في الامر سواء كانا كمنسبين او كمنسبين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتأخرين من ان الحال لا يستلزم عدم
لكنه لا يتحقق بسبب عدم جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكره من التفككات الشبهة على التسعقات **الفصل الثاني** في ذكر ما
استشرطه الاجراء بالبرهان من مآخذ عليها القادرون قد ساء كما بالبرهان اعلم ان الفلاسفة ذكره الاجراء بهذا البرهان

المتشكي في هذا العقل كبر عليه بطلان الرجوع التناهيين بسبب عبود التشكي في هذا العقل كبرها بما جعلها مستحالة في هذا العقل

ليس التناهي مستحالة بل من الحقائق التي كلاً من مفساس بمبدأه المغنبة وتوجهه القاطع الكروا موسى في شرح مسلم العلوم كما جواب

في جميع تصانيفه ورواه العلامة السبكي في شرح السلم بقوله لا علم ما اذا اراد ان في القياسات المغنبة ليس كمن يزوم

الشئ فيقتضيه بالواسط بل كمن يزوم بالواسط البيانات فلا يضر فان لازم الامر لازم البتة فثبت الاستلزام مع النفاة غاية الا انه قد يكون خفياً بسبب كونه لوساطة محتاج الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان بعبودته واستلزام عدم التناهي في الاستلزام بواسط لا يكره ان اراد ان لا يكون فيها بالضرورة من الشئ فيقتضيه بحسب عقدهما في الواقع بل كمن يزوم ان فرض احد ما في الذين تمتل في العقل يستلزم فرض العقل وتمتلكه ثم يحكم ان ما يفرضه فثبت استلزام فرضه من الحقائق الباطلة في نفس الامر كما فهم من آخر كلامه في ذلك كما ترى فان المأمور يجب تحققه في نفس الامر تحقق فيقتضيه فيها وان فرضه فيجب تمتل في الذين تمتل في نفس الامر كما يكون من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى ووقع هذا المبدأين الاول ما ذكره الفاضل في الواسط في حاشي شرح مسلم بقوله يجوز ان يقال ان السيد الباقر اراد بالاشق الثاني ولا يخرج عليه ما اوردته بقوله فان المأمور يجب تحققه لاننا اذا اعترف بايجاب تمتل في الذين تمتل في نفس الامر فلا يصح نفى الاستلزام مطلقا الذي هو ساط عدم كونه من الحقائق الباطلة على اننا نقول ان تحقق الاستلزام في الوجود الذاتي وظاهره ليس بخصوية الوجود الذاتي دخل في الاستلزام فليس الا ما به التزم والامر غير متفك عن هذا في وجوده كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى اقول لا يجوز ان يقال قال فان ساط كونه من الحقائق الباطلة ليس الا الحارج اذ لم يمتد في السيد الباقر لزمه عليه عبودته عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراض بايجاب تمتل في الذين تمتل في نفس الامر فقتضيه لا يجب ذلك على اننا نقول ان المأمور بخصوية الوجود الذاتي دخل في التزم في نفس الامر وهذا خلاف ما اوردته السيد فلا يجوز ان يكون جوابا قويا لعل الثاني ما ذكره الفاضل في حاشي بقوله لا اراد السيد الباقر شيئا ثالثا وهو ان يكره في المغنبة ان تضمن ان نعم ان امره تحقيقا لعدم الزمان ولا تنافي الا بالامور واما تحقق في الواقع مع ان مقتضات مساوقة تمل على التحقيق في الواقع ليس الا في نفس الامر فمقتضيه عدمه وهذا سمي مقبول كات لمع ما ذكره الفاضل ان في القياسات المغنبة يحكم يستلزام امره فقتضيه انتهى اقول هذا مقتضى مقبول فان مقتضات الازالة على ان التحقيق في الواقع ليس الا في نفس الامر فمقتضيه عدمه على تقدير تحقق ما ذكره الفاضل على ان مقتضيه عدمه من تقدير البرهان فذلك هو الاستلزام ويجري في الاستلزام الملائم لعدم ما للمورد وان قلت على تقدير ذلك فالكلام في خارج ما نحن فيه كما لا يخفى على من سلك من الامن مسلكه واما تنهيما وهو مخرج ومن احق بالاتباع ان الكلام في الاعلى علانية ذاتية من ذاتي المزموم واللامر بهي علانية استحقاق الانكسار بالنظر الى ذات المزموم ولا استبعاد في ان يكون الشئ الحال عدم التناهي بالنظر الى نفس الازالة مستلزما فقتضيه اوضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام به واسطه استلزامه للضرورة تحت على تقدير هذا الحال فيقتضيه اوضده كما في ما نحن فيه فان وجد القدر الذي التناهي مزموم لاسكان التطبيق وهو مزموم للتناهي او مساواة الكل للجزء يكون الاستلزام تفويلا كمنسب بالاستدلال واما مقتضى الاستلزام ليس الا ان يوجد من غير علانية ذاتية تحيل ذلك كما هو ما نحن في الامر سواء كانا كمنسبين او كمنسبين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتأخرين من ان الحال لا يستلزم عدم لكنه لا يتحقق بسبب عدم جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكره من التفككات الشبهة على التسعقات الفصل الثاني في ذكر ما استشرطه الاجراء بالبرهان من مآخذ عليها القادرون قد ساء كما بالبرهان اعلم ان الفلاسفة ذكره الاجراء بهذا البرهان

شروط ثلثة وفرعوا عليها فروعا متعددة **الاول** وجود الامر الغير المتناهية بالنفس في الزمان او في الخارج **والثاني** وجوده
 مجتمعة في زمان واحد وفي آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اي ترتيب وضعيا كان او طباعيا او غير ذلك **اما الشرط**
الاول فنقد جميع على الاشتراط بالفلاسفة والتكلمون وقالوا باسبرم لا بد لبرهان هذا البرهان من ان يعبط الامر الغير
 المتناهية وجوده فلا يجري في المعدومات التي لا يعبطها وجود الفعل وجوده بان الامر التي لا يعبطها وجود ليس فيها جملتان في
 نفس الامر طبقان لميلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ما لا وجود في نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق في ميلزم اما القطع في
 نفس الامر فيكون الاتناهي في الواقع متبناهما او عده في نفس الامر فيلزم تساوي الزيادة والنقصان وكل منهما محال فعدم التناهي
 في نفس الامر محال واكسره ان الغرض من اجراء هذا البرهان واشلالا هو اثبات التناهي في نفس الامر بطلان الاتناهي في وجوده
 بطلان هذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر لميلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات العرفية ليس فيها جملة
 فلا تطبيق فلا يثبت للتناهي في نفس الامر لا يقال للمعدومات حاضرة ومنه تعقل في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حصول
 الدهر في ذات الفعل الحاضرة في الدهر انتهى احد دعوات التي ينطبق وجودها ويعبطها ولما المعدومات العرفية فلا وجود لها في نفس الامر
 اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجري هذا البرهان منها كما لا يخفى على من تامل **واما الثاني** فنقد ذكره
 الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه في الاشياء المتعاقبة الوجود كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث
 الوجودية وجوده بان اذا كانت الاعداد موجودة معا بالفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم ان وقوع
 اعداد احدى الجملتين ليس في الوجود والخارجي اولى ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لا يستلزم وجود
 منفصلة في النفس فعدم جريانه معلوم انه لا يتصور وقوع بعضهما بازا لبعضهما الا اذا كانت موجودة تفصيلا معا اما في الخارج او في الوجود
 وان لميلزم ليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اليقين شئت في ان برهان التطبيق بل هو عبارة عن صورة
 التعاقب حتى تعلمي بعد شيئا انه غير متناهي **وقال** الفاضل الشيرازي في حاشي القديرة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة فقلت
 حتى ظهر لي انه ليس بجائز متناهي **وقال** الفاضل الشيرازي في تعليقاته واول القديرة في التلخيص ان البرهان ان هذا البرهان
 على تقدير تمامه جاني صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا في ذلك مدة فقلت حتى ظهر لي انه
 لا شك في جريان البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتيب اما عدم جريانه في غير الترتيب فلما استطع تفهيم عليه
 من ان في صورة عدم الترتيب لا تخمين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتيب لا يجدي واما جريانه في صورة التعاقب فلما اوردوا على
 ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرس جملتان يطبق باعداها على اعداد الاخرى تطبيقا حقيقيا فيظهر اختلاف وهو كما يجري
 في الامور المجتمعة كذلك يجري في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الاعداد في زمان متناه في الخارج ولا يمكن
 كما تحققت بل على ان يوجد جميع الاعداد مطلقا وفي زمان غير متناه فيلزم علم بطلان قولهم منهم تنامي الحركات الفلكية ونحوها واجابوا
 عن تارة بان ايلولة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع اعدادها فالبرهان لا يجري فيها وانما بان التطبيق انما
 يدل على بطلان السلسلة التي المتناهية والسلسلة التي التناهي في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الاعداد فالجواب ان
 جريانه فيها كما هي ايضا غير متناهية وفيه بحث الثاني الاول فلان التطبيق التسلسل فيقول على اجتماع الاعداد كما اذا لميلزم
 التطبيق انما هو تطبيق النفس المردي والاشياء في الثاني فلان الدليل انما يدل على وجوده مطلقا لا على نفي وجوده مجتمعة فقط كما
 وجوده على التعاقب فيخرج ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزءه وهو محال بل لا بد ان كان طبيعة العدد وسواء كان

نقد جميع على الاشتراط بالفلاسفة والتكلمون وقالوا باسبرم لا بد لبرهان هذا البرهان من ان يعبط الامر الغير المتناهية وجوده فلا يجري في المعدومات التي لا يعبطها وجود الفعل وجوده بان الامر التي لا يعبطها وجود ليس فيها جملتان في نفس الامر طبقان لميلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ما لا وجود في نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق في ميلزم اما القطع في نفس الامر فيكون الاتناهي في الواقع متبناهما او عده في نفس الامر فيلزم تساوي الزيادة والنقصان وكل منهما محال فعدم التناهي في نفس الامر محال واكسره ان الغرض من اجراء هذا البرهان واشلالا هو اثبات التناهي في نفس الامر بطلان الاتناهي في وجوده بطلان هذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر لميلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات العرفية ليس فيها جملة فلا تطبيق فلا يثبت للتناهي في نفس الامر لا يقال للمعدومات حاضرة ومنه تعقل في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حصول الدهر في ذات الفعل الحاضرة في الدهر انتهى احد دعوات التي ينطبق وجودها ويعبطها ولما المعدومات العرفية فلا وجود لها في نفس الامر اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجري هذا البرهان منها كما لا يخفى على من تامل

آحاد بمجموعة او متعاقبة تالفي عن جبول المساواة لجزيرة فان قلت شئ هذا العدد لما كان استحبالا لم يجب
في الخارج فان وجود الاحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج ولا اشتباها فاقول من حيث
ان الواحد غير جيب الى ان تلك الامور المتعاقبة مجتمع في محل واحد على قياس الامور المتعاقبة فقلنا واحدا بعد واحد
ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك قلت الموجود في كل نقطة من الزمان او الاثنان من تلك الامور المتعاقبة وان
كان متناهيا لكان جميع الاحاد قد وجدته جميع الازمنة لهذا العدد موجود في نفس الامر علما
لوجود عندهم نحو آخر ليعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود في الزمان لكنها
الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة تجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود ايضا اكل حاضر عند البداي العاليية بالعلم
في علمها بذاتها او حصول صورها على اختلاف الراسين تجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كما ذكره المحقق الدواني في المنهج
العلوم ووقع العلامة الجعفرى العلامة وما بعد الجعفرى الشمس بالانظمة لوكفي الاجتماع الدهري او في الحضور عند الساب
انتهى البرهان على تناسلها في جانب الابد ايضا وبذلك كما تألف اصول الفلسفة بفساد قوانين الملك انتهى وفيه نظر فان
التكليف لا يقربون بالوجود الدهري فلا الزم عليهم بهذا الطريق فظهر ان قيد الاجتماع لغرض اجراء هذا البرهان واما قوله
تكرر المتكلمون وقالوا فم البرهان تجري في كل ما لم يقطر وجود بعضه اللاتناهي سواء كانت الاحاد مجتمعة ومتعاقبة وقد اورد عليهم
ايضا بوجه واحد لم ينتقض بالاعداد فان البرهان جارضا بان يفرض مجتمعين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد
الى اللاتناهي وجملة اخرى من اثنين الى اللاتناهي ونطبق احادها معا فاحاد الاخرى فان ذهبت الى غير النهاية تكرر مساواة
الكل للجزء والا فلا يصح منتهية والكبرى ليست بزيادة عليها الا بقدر شئها فتكون متناهية ايضا فلنزم تناسل الاعداد
خلات ما اجمروا عليه من كونها غير واقعة معدودة واجاب عنه عقدة العقدين في الوقت وانما العلامة الجعفرى في خبر
بان جميع يستعمل بالتطبيق على اطلاقها بما مضى وجود ولا يكون امر او هيما حتى يكون القطع بالاعتبار فخلات متناهية
الاعداد فانها انتهت بحصة فلا يكون ذا بها في التطبيق الا باعتبار الواحد وهو عاجز عن ملاحظة تكمل الامور فينقطع بالتطاع التكم
فلا يفرم محذورا قول فيجب فانه ان اردوا يكون الاعداد ذهبت بحصة انما انتم راعية لا وجود لها في نفس الامر بذاتها ولا يشهد
فموجود بل بالعلم كما مر جوابه وان اردوا بانها غير موجودة في نفس الامر بذاتها بل بنشأ انتزاعا فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها
كيف فان التطبيق لا يشترط على ملاحظة اشار الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال ان يقطع عنها القطع الواحد بل هو عبارة
عن اتمام الانعقاد النفس الذي وحكم العقل بكل الكليات ويجوز في زمان متناه سوا كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لخصها
بالوجودات الخارجية وقال الفاضل ابو النضر في حواشي القديس جلالا ذكره الامام الرازي في شرح عمدة القديس في دفع
عنهم المتكلمون انما احوال وجود الامور بالذات متناهية بفضل سوا كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان منها ترتيب او لا ولا خلاف
في ذلك من الاوقات ويكون كل واحد منها بها فاعلم بقوله باستحالة كما هو متفق عليه انتهى ويرد عليه ان غرضنا ان
ليس الاثنان الذين تجري في مراتب الاعداد والمردول تختلف ما ذكره لان في عدم وجود جميع الاعداد في وقت متناه
مسلم وما عدم وجودها مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في امتداد استقبالي غير متناه ضرورة
كما لا يخفى اقول بالبرهان جريان التطبيق لا يكون الا في ما وجدته في نفس الامر بصفته
اللاتناهي كما هو مسلم عندنا في مراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود في نفس الامر

هذا هو المقصود من قوله في كل نقطة من الزمان او الاثنان من تلك الامور المتعاقبة وان كان متناهيا لكان جميع الاحاد قد وجدته جميع الازمنة لهذا العدد موجود في نفس الامر
هذا هو المقصود من قوله في كل ما لم يقطر وجود بعضه اللاتناهي سواء كانت الاحاد مجتمعة ومتعاقبة وقد اورد عليهم ايضا بوجه واحد لم ينتقض بالاعداد فان البرهان جارضا بان يفرض مجتمعين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد الى اللاتناهي وجملة اخرى من اثنين الى اللاتناهي ونطبق احادها معا فاحاد الاخرى فان ذهبت الى غير النهاية تكرر مساواة الكل للجزء والا فلا يصح منتهية والكبرى ليست بزيادة عليها الا بقدر شئها فتكون متناهية ايضا فلنزم تناسل الاعداد خلات ما اجمروا عليه من كونها غير واقعة معدودة واجاب عنه عقدة العقدين في الوقت وانما العلامة الجعفرى في خبر بان جميع يستعمل بالتطبيق على اطلاقها بما مضى وجود ولا يكون امر او هيما حتى يكون القطع بالاعتبار فخلات متناهية الاعداد فانها انتهت بحصة فلا يكون ذا بها في التطبيق الا باعتبار الواحد وهو عاجز عن ملاحظة تكمل الامور فينقطع بالتطاع التكم فلا يفرم محذورا قول فيجب فانه ان اردوا يكون الاعداد ذهبت بحصة انما انتم راعية لا وجود لها في نفس الامر بذاتها ولا يشهد فموجود بل بالعلم كما مر جوابه وان اردوا بانها غير موجودة في نفس الامر بذاتها بل بنشأ انتزاعا فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها كيف فان التطبيق لا يشترط على ملاحظة اشار الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال ان يقطع عنها القطع الواحد بل هو عبارة عن اتمام الانعقاد النفس الذي وحكم العقل بكل الكليات ويجوز في زمان متناه سوا كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لخصها بالوجودات الخارجية وقال الفاضل ابو النضر في حواشي القديس جلالا ذكره الامام الرازي في شرح عمدة القديس في دفع عنهم المتكلمون انما احوال وجود الامور بالذات متناهية بفضل سوا كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان منها ترتيب او لا ولا خلاف في ذلك من الاوقات ويكون كل واحد منها بها فاعلم بقوله باستحالة كما هو متفق عليه انتهى ويرد عليه ان غرضنا ان ليس الاثنان الذين تجري في مراتب الاعداد والمردول تختلف ما ذكره لان في عدم وجود جميع الاعداد في وقت متناه مسلم وما عدم وجودها مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في امتداد استقبالي غير متناه ضرورة كما لا يخفى

منسب في أي زمان فرض ليس إلا القدر المتناهي وما سواه معدوم من نفس الامر في تلك الزمان فذكره المتوكلين
انما موجوده بعينه اللاتناهي في زمان غير متناه وغير واروطة المتكلمين فانه سببي فكيف وجوده في الدهر والملك
ان الامداد الزمانية ليست باحد حقيقة انما هي خبيدات زمانية كما حققت المحققون من الفلاسفة وكلام الامر في غير خبر
المتكلمين فليسوا بالمتكلمين بالوجود المبري ولا بالغيرية الزمانية بل هم يقولون كل ما وجد في الزمان الحاضر فهو موجود
وكيف سببي معدوم من نفس الامر ولا يلتفتون الى الدقائق الفلسفية فالاياد عليهم البنا عليها لا يلين ففهمه عليه من فاعلموا
بما حله علمه وجوب تعالى لكل احد واحد من آحادها له حذر من نفس الجمل في غيرهم لان البرهان في الاعداد بالنسبة الى امر
تعالى فانه اذا كان لا يغير جميع مراتب الاعداد او يغير فان كان لا يغير فيهم جلد بعض الاشياء والآية تعالى عن ذلك ان كان
يعلم فيهم وجود واحد والغير المتناهي في ذاته تعالى بالعلم تجري البرهان فيهم من حيثها فانما هي فالتنقص بها بل في اللان كما كان
فان قلت انما تختار الشق الاول فيقول لا يغيره بل فان اهل عبارة عن عدم العلم عام شانه ان يكون حله والاسود
الغير المتناهي بعينه اللاتناهي تالي فيهما من ان عدم لان كل ما يعلم لا بد ان يكون محمدا وذلك قالوا في القدرة انها لا تتعلق
بالمختصات ولا يغيره لجزء من عدمه القدرة مما من شانه ان يكون محمدا والمختصات تالي في ذاتها من ان يكون محمدا
قلت ان ان يكون العلم محمدا وان العلم لا بد ان يكون داخل في عدمه متناه فمحمدا فانه لا يتعارض وان ارادنا
العلوم لا بد ان يكون له نهاية وقد سلم لك لا يتبع في علم الغير المتناهي به فان كل معلوم فيها وكل علم من علوم المراد وله نهاية
لا يتغير في عدد ولا في نوعه وكيف لا يكون لعددي علم بالاعداد والغير المتناهي فانه انما علم بجميع الجزئيات المستقلة والقدرة
تفصيلا ولا يعلم فان كان لا يغير فيهم بل بعض الاشياء عنه وهو متناه عنه بالافتقار وان كان يعلم فيهم الاعداد والاعداد
ايضا وهي غير متناهية من جانب المبدء والغيرية فكيفها عند الفلاسفة ومن جانب المنتهي فقط عند المتكلمين فيعلم علم الاعداد
الغير المتناهي بتفصيلا وذلك ما رتبته **فان قلت** انما تختار الشق الثاني فيقول علم احد تعالى بالغير المتناهي
بالاجزاء لا يغيره من وجوده الاسود الغير المتناهي بتفصيلا الذي هو من اجزاء البرهان **قلت** انها لا تجتمع شانه نسبة
الجزء الىه تعالى فان علم الجزئي من حيث سبب جزئي انما هو ان تفصيلا بل هو كذا في غير ذلك من ان تعالى بالجزئيات
من حيث هي كذلك وانما علمها على الوجه الكلي تعالى احد عما يشبهه باليد وثانيتها التقصص يعلمه احد تعالى فانما خبر متناهية
والبرهان تجري منها فيعلم ان تكون متناهية وباجواب عن ان هذا لا يرد على المتكلمين فان اهل علمه عنده سبب في ذاته
تفصيلا انما الى العلمات لا تكثر في ذاته تعالى حتى يجري البرهان ففهمه فانه علم من قال بان علمه تعالى يحصل من شانه
انه كما هو من سبب الصنعة فانه لا يرد وهو قول اهل بوجه كثيرة قد بلغت نبذاتها في مصباح الدجى في نوادر الدنيا
وثالثها التنقص علمات احد تعالى فانما خبر متناهية سواء كان علمه المتعلق بها واحدا او متعدد انجزى البرهان فيها
وحيث تناهيهما وباجواب عن علي ما ذكره الحق الله في شريح القابل العصرية وفيه ان الملكات المتعلقة بالوجود
انما هي على قدر عدد ذلك العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية فان الحوادث لها مبدء والحوادث المستغنية لينة
لا تبلغ مبلغ اللاتناهي فانما ليست غير متناهية وان كانت غير واقعة عند عدمها فالتطبيق ان كان بحسب وجوده في
عدها في عالمي في تلك متحدة غير متناهية وان كان بحسب وجوده في خارجي غير متناهية **واقول** فيه وكذا في الذي قيله
الآن قبل ان علمه تعالى ليس في ان علمنا فانما علمه على ما سببه واحد والآن اوردني في تفصيل الكل عنده تعالى سببه

قاله من في
الامر في غير خبر
المتكلمين فليسوا
بالمتكلمين بالوجود
المبري ولا بالغيرية
الزمانية بل هم
يقولون كل ما وجد
في الزمان الحاضر
فهو موجود وكيف
سببي معدوم من
نفس الامر ولا
يلتفتون الى
الدقائق
الفلسفية
فالايد عليهم
البنا عليها
لا يلين
ففهمه
عليه من
فاعلموا
بما حله
علمه
وجوب
تعالى
لكل
احد
واحد
من
آحادها
له
حذر
من
نفس
الجمل
في
غيرهم
لان
البرهان
في
الاعداد
بالنسبة
الى
امر
تعالى
فانه
اذا
كان
لا
يغير
جميع
مراتب
الاعداد
او
يغير
فان
كان
لا
يغير
فيهم
جلد
بعض
الاشياء
والآية
تعالى
عن
ذلك
ان
كان
يعلم
فيهم
وجود
واحد
والغير
المتناهي
في
ذاته
تعالى
بالعلم
تجري
البرهان
فيهم
من
حيثها
فانما
هي
فالتنقص
بها
بل
في
اللان
كما
كان
قلت
ان
ان
يكون
العلم
محمدا
وان
العلم
لا
بد
ان
يكون
داخل
في
عدمه
متناه
فمحمدا
فانه
لا
يتعارض
وان
ارادنا
العلوم
لا
بد
ان
يكون
له
نهاية
وقد
سلم
لك
لا
يتبع
في
علم
الغير
المتناهي
به
فان
كل
معلوم
فيها
وكل
علم
من
علوم
المراد
وله
نهاية
لا
يتغير
في
عدد
ولا
في
نوعه
وكيف
لا
يكون
لعددي
علم
بالاعداد
والغير
المتناهي
فانه
انما
علم
بجميع
الجزئيات
المستقلة
والقدرة
تفصيلا
ولا
يعلم
فان
كان
لا
يغير
فيهم
بل
بعض
الاشياء
عنه
وهو
متناه
عنه
بالافتقار
وان
كان
يعلم
فيهم
الاعداد
والاعداد
ايضا
وهي
غير
متناهية
من
جانب
المبدء
والغيرية
فكيفها
عند
الفلاسفة
ومن
جانب
المنتها
فقط
عند
المتكلمين
فيعلم
علم
الاعداد
الغير
المتناهي
بتفصيلا
ذلك
ما
رتبته
فان قلت
انما
تختار
الشق
الثاني
فيقول
علم
احد
تعالى
بالغير
المتناهي
بالاجزاء
لا
يغيره
من
وجوده
الاسود
الغير
المتناهي
بتفصيلا
الذي
هو
من
اجزاء
البرهان
قلت
انها
لا
تجتمع
شانه
نسبة
الجزء
الىه
تعالى
فان
علم
الجزئي
من
حيث
سبب
جزئي
انما
هو
ان
تفصيلا
بل
هو
كذا
في
غير
ذلك
من
ان
تعالى
بالجزئيات
من
حيث
هي
كذلك
وانما
علمها
على
الوجه
الكلي
تعالى
احد
عما
يشبهه
باليد
وثانيتها
التقصص
يعلمه
احد
تعالى
فانما
خبر
متناهية
والبرهان
تجري
منها
فيعلم
ان
تكون
متناهية
وباجواب
عن
ان
هذا
لا
يرد
على
المتكلمين
فان
اهل
علمه
عنده
سبب
في
ذاته
تفصيلا
انما
الى
العلمات
لا
تكثر
في
ذاته
تعالى
حتى
يجري
البرهان
ففهمه
فانه
علم
من
قال
بان
علمه
تعالى
يحصل
من
شانه
انه
كما
هو
من
سبب
الصنعة
فانه
لا
يرد
وهو
قول
اهل
بوجه
كثيرة
قد
بلغت
نبذاتها
في
مصباح
الدجى
في
نوادر
الدنيا
وثالثها
التنقص
علمات
احد
تعالى
فانما
خبر
متناهية
سواء
كان
علمه
المتعلق
بها
واحدا
او
متعدد
انجزى
البرهان
فيها
وحيث
تناهيهما
وباجواب
عن
علي
ما
ذكره
الحق
الله
في
شريح
القابل
العصرية
وفي
انه
الملكات
المتعلقة
بالوجود
انما
هي
على
قدر
عدد
ذلك
العالم
كما
هو
المذهب
عند
المتكلمين
متناهية
فان
الحوادث
لها
مبدء
والحوادث
المستغنية
لينة
لا
تبلغ
مبلغ
اللاتناهي
فانما
ليست
غير
متناهية
وان
كانت
غير
واقعة
عند
عدمها
فالتطبيق
ان
كان
بحسب
وجوده
في
عدها
في
عالمي
في
تلك
متحدة
غير
متناهية
وان
كان
بحسب
وجوده
في
خارجي
غير
متناهية
واقول
فيه
وكذا
في
الذي
قيل
الآن
قبل
ان
علمه
تعالى
ليس
في
ان
علمنا
فانما
علمه
على
ما
سببه
واحد
والآن
اوردني
في
تفصيل
الكل
عنده
تعالى
سببه
الذي
هو
سببه
لغيره
سببه

فخرجنا من الشك في العلم وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا مبني على أن الزمان من الكائنات المختصة به بوجوه في المذهب وهو متفق
 والشك في العلم لا يقع في العلم به قاله يارود عليهم بهذا القول غير صحيح بل لأننا سلمنا أن المعلومات مشتقة من الوجود الخارجي واذ لا شك في
 علم المرء واجب فعلى كل من لا يربط في ادخله على تعلقات ازلية جميع الحوادث وهي غير متناهية كما لحوادث ووجوده من الازل الى الابد
 في كل وقت فخرج البرهان منها ونظير لا يتناهيها فبطلان التناهي بالمعلومات لا يقال هذه التعلقات مسورة به لا وجود لها في
 الخارج فيفوت سلاحيان البرهان لا لنا نقول قد تقرر في مقبره ان الاستصحابات بعد العلم بها انصافا من حيث العلم
 ان الصدق لا يدان بل علم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظ القاعدة احاطة على ان تكون في كل المراتب ذات فاعلم **والعلمية**
 والتي اتفق المذنب في الحكماء والشك في كل من وعده ما يرد عليهم هو باحقنا سابقا من جريان هذا البرهان بخصوص بشارة
 القابل للتطبيق الجبري والتطبيق العقلي في كل وقت وان شئت زائدة التوضيح كما سمع من المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما
 ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول ان يكون المراد بالعلم الاجمالي او التفصيلي لا جيل في ان يكون المراد بالتطبيق بالعلم
 التفصيلي يكون تصور الامر الغير المتناهي في زمان متناه على سبيل التفسير مع الا انه لا يتصور في الزمنية غير متناهية فغير عقلي لا
 ح لانها تختلف في زمان من الزمنية وتبطل ايضا لان يكون المراد بالعلم الاجمالي سواء كان المراد بكل العقل كليا بان كل واحد
 واحد من احواله هي المتناهي بان كل واحد واحد من احواله لا شيء او كان المراد به اظمار الانعقاد النفس الامر في ذلك لانه
 لما وجدت المحل في الواقع الصفات احواله بالكلية واخرها بالجزئية ومبدأ الصغرى بانها ان من الكبرى فالعقل ان كان
 يمكن ان كلا من احوال الصغرى بان كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يرد من الانعقاد في نفس الامر حيث ثبتت الثبات
 الاخرى انما ان اخذنا جملة من الواحد الى الابد متناهي واخرى من العشرون الى الابد متناهي فالعقل يحكم بان بان كل من الاعلى واحد
 من الثانية الى الابد متناهي والواقع ايضا كذلك لكن لا يرد من انطباقهما في نفس الامر وتناهيها فأكبرى تعقد في نفس الامر هما
 احدهما من الصغرى حكم العقل ما ذكره لا ينافي تعقيد ان يكون المراد بالتطبيق الجبري بالحدب اذ اذ لم يقع فان اذ جرت الثانية الى الاول
 في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا في نظر الخلف قلنا وشئت التناهي في نفس الامر هذا البرهان لا يجري الا في
 الامور والغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج والطبيعية بينهما في الخارج فانها وان كان مخالفا لما سواد المتناهي
 او اقرم لان الصواب بان الخارج من غير العقلية لم يزلنا نحن **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خامسها
 وفرضوا عليهم جريته في النفس التعلقة فانها غير متناهية منه بل كل عالم من احوالها ترتيب لمجرد البرهان فيه ووجوده بانها كانت
 بالاحاد وغير مرتبة لا يمكن للخل لا يخلو تلك الاحاد مفصلة ليس لها نظام تنسج حتى يلزم من وضع المبدأ بالاراء المبدأ ونوع الثاني
 بانها لا تثنائي وكما فيتمثل في التطبيق فيها ان لا يخلو كل واحد واحد بالاراء واحد واحد والعقل لا يبعد على اختيار الانانية له
 مفصلة لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق على السلسلة بل سيجعل تقطيع الملاحظة ويستحوذ ان ذلك يتم
 التطبيق جريه على سبيل محدودين على الاستدراك من احوال المعنى فان كيفية التطبيق في الامور النفسية طوعا لا يلزم من ذلك ترك
 كل جزئ بالاراء جزئ ولا يكفي في احوال المعنى ذلك بل ينبغي ان يفصل كل واحد واحد ملحوظه **والا ليراد** عليهم من جانب الشك في
 انما يكون لهذا الشرط من وجوه منها ان لا يخلو انما ان توقف التطبيق على الملاحظة الاحاد مفصلا وكيفية ملاحظة الاحاد على
 لا يمكن للتطبيق في كل مرتبة ايضا وكل الثاني تجري في كل مرتبة ايضا فانما اضطر ان يخلو ان يكون في الجملة الزائدة لا يكون بانها تثنائي
 من ثباتها ولا على الاصل يلزم انقطاع كل الثاني يلزم التساوي واجاب عن العنق الذي في رسالت اثبات الواجب

في ان الشرط الثالث

في ان الشرط الثالث

بقوله وجب التخصيص على ما يستلزمه بالظاهر في غير الترتيب ان تختار الشئ الثاني وتضع لزوم التساوي لان الزيادة بها تطرقت
 في الاواساط واما في الترتيب اذ طبق الطرف على الطرف فلا يزداد على جانب التماس الاطراف ولا في الاواساط لا التساوي فالحال
 في اجماعنا ان لا يلزم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التمهيد لا يخفى ان التطبيق لا يرتفع على ملاحظة الآحاد
 مستغفلا بل يكفي ملاحظة اعمالي بل يفرض كل جزء بازا جزاء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد لا يتفصيل لم يتم التطبيق الى تحقيق
 الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتيب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازا وبعض في الخارج مع قطع النظر عن تحقيق العقل لانا
 لا نقول ما معنى وقوع بعضها بازا وبعض في الخارج ان كان المراد ان بعضها نسبة الى بعض بحسب الترتيب في الخارج فذلك لا يتحقق
 الفرق اذا الكلام في ان بدون ذلك ان ترتب تحقيق التطبيق العقل وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
 كذلك كيف لا وان التطبيق امر يفرض العقل بين كل منها وان كان ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم القطع بالسلسلة بل يواز
 ان يكون زيادة الزيادة في الاواساط انتهى ولتحقيقه الصمد الشيرازي في حواشي شرح التمهيد لا يلزمه بحث اذ لو كان التطبيق
 يفرض كل جزء بازا جزاء آخر كما حسبنا لم يوجب كل منهما بازا آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي متعذر فيكون اجماليا واذ كان
 اجماليا لم يجر افراد بعضها من بعض فمفهوم بحسب فرضه ان اي جزء من هذه السلسلة ينطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم
 ان الزيادة في الاخر لا في الاواساط سلكنا انما يجوز في التطبيق اعمالي الترتيبين في كل جزء بحسب الفرض كون غاية الزوم
 منها ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدمعي اما متناهية في نفس الامر
 من ذلك الجانب فذلك غير لازم وتحتوي ان التطبيق اجزا السلسلتين ما تقع في نفس الامر فان المعنى بالتطبيق هنا ان
 كل منهما مفعول مرتبة من ترتيب واحد فيكون الجزء الاول من السلسلة ينطبق على الجزء الاول من الاخرى والجزء الثاني
 بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق بالنسبة الى التطبيق اعمالي فحينئذ **اقول** فيبحث اما اولها فلا يرد
 مراد من قائل بالتطبيق العقلية التطبيق الآحادا لا اعمالا من غير تعديل المنطقين وكذا اجماليا لبيان التبيين فان حصل ان يحاط
 اجمالا كل من مروض مرتبة من احد ما بازا وشدة من الاخرى واما ثانيا فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال
 ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصفت في نفس الامر بمرتبة من ترتيب واحد لا اعدادا والتطبيق عبارة عن جعل
 يكون كل من آحاد احد ما بازا وشدة من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر
 واما ثانيا فلان انما ذكره معنى التطبيق اعمالا لا التطبيق النفس الامر لا يرتب التناهي في نفس الامر بالنظر كما حققنا
 سابقا ومنها ان الآحاد وان لم تكن مرتبة بحسب نفس الامر لكن العقل ان يفرض الترتيب بينهما فتولد السلسلة الترتيبية
 ويجري بهرمان ووجه الصمد الشيرازي في حواشي شرح التمهيد لا يزداد التساوي لو كانت الآحاد متمكنة الترتيب في نفس الامر
 او مرتبة فيما من اجمالا ان يكون ترتيبها محال لاستدراك حال هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخبره الحق القدر في
 ان شذوهم العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد السلسلتين بل ان تلك الفرض ينظر الى
 فليس شذو الحال بها الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليعلم حال الامور الواقعية بل مرجع الترتيب في كثر
 من المسائل الطبيعية المبينة على مثل ذلك بل من قبيل الفرض المستعجلة في الرياضيات **اقول** فيبحث لان الامور التي
 الترتيب ليس فيها ترتيب في نفس الامر ولا عرضا اول وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتيب فيها منظر الحاصل بل
 ابلغ من غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التساوي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامور لا يثبت التساوي

لما
 في سورة التوبة
 الآية ١٢
 منه سلك

في حواشي شرح التمهيد
 لا يخفى ان التطبيق لا يرتفع على ملاحظة الآحاد
 مستغفلا بل يكفي ملاحظة اعمالي بل يفرض كل جزء بازا جزاء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد لا يتفصيل لم يتم التطبيق الى تحقيق

التشابه الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فلو لم يزد على ذلك لمجموع التشابه الى المتعدد متناه وهو عدد المتعدد
ومنها انما لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نستطيع عدم جريان في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتيب بينها فانه
لا شك في ان النفس الالهية هي المبدأ ليست فلا معلومة واللامحيز اجتماع مع نفس الابن ومن اجله ان اجزاء العدد متناهية
على العلول فيكون بينها ترتيب نفوس من نفس ابرز من نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل
المعدية فانه لا يزد من كون النفوس الناطقة غير متناهية بين ان تكون نفوس ابرز من نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل
بالكيفية في الملو فانات الكبار ثم حصول فرد من الاثنتين من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقد يدفع
ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتيبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجمعة وروى
انفصق الدواني في انموذج العلوم لقبوله لا يعين هذا الجواب لان النفوس مجمعة ولما ترتب باعتبارها في التخصيص
فان توسط البدن لم يغير الترتيب بين النفوس غير قاطع في ترتيب الامور الغير المتناهية لجمعة اذ حاصل المقال ان النفس
كل من مرتوت على نفس ابيه وكذا فيلزم نفس غير متناهية مترتبة جمعة في وجوده وهو قابل بالاقتناع والبرهان فاذا ثبت
ترتيب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين فتمسك بترتيب النفوس المتوارة الى غير النهاية انتهى ثم قال
والوجه في الجواب عن قبل علم نعم لا يقولون بترتيب النفوس المتوارة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفاط مع بالقرائن
الافراد الانسانية بل الحيوانات المتفردة في القرينات العظيمة المتفردة بالوقوفات العلة ثم يحدث الانسان بالنوالة
ويكون ذلك الانسان مودعا جماعته بقدرها على استنباط الصناعات التي يحتاج اليها بجزائره وذكر شمس الدين الشهرزوري
في كتابه السمع في شجرة الالهيته كيف تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم الذي منسب اليه ليس مدورث بالتولد
التوالد وان المتولد سابق عليه بادوارا فكل من خلقه هذا لا يتوجه اليه على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية
فاية الامر انهم يتوهم ان لاسل غير متناهية لانهما سلسلة متناهية فليكون النوع عندهم قد جامع اهتمام سلسلة التوالد انتهى
وقد يقرر الابرار ان النفوس الناطقة فيما ترتب باعتبار مدتها فيتم ابرار فيها واجيب عنه بوجوهين الاول
ان يجوز ان تحدث جملة منها في زمان واحدة في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينها وروى الحق الدواني
في رسالت اثبات الواجب بانه على تقدير عدمها بالنوع وتقلب افرادها ان لا فائدة كما هو متوهم وقد راجع سلسلة متنها
غير متناهية مترتبة في المحدث فغيري في ابرار ولا يفرق قارة ملامحها كما حدت تلك السلسلة والثاني انها اذا اخذت
مترتبة بحسب الزمان مدتها وشملا لكن مجموع هذا الاعتبار فلا يكون مجتمعة الاحاد من تلك السلسلة وروى ان اعداد السلسلة جمعة
ترتب باعتبارها في غير ملامحها في النفس كونه اذ لا وصافا تقتضي الطباق كل منها في سلسلة على التوالد وهو حالها
الفصل الثالث في ذكر التفرعات الاخرى لبرهان المذكور قد يقرر بان كل سلسلة غير متناهية شتملة على سلاسل غير
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك السلاسل اعداد غير متناهية وكذا فصل لان بانها كل واحد من تلك السلاسل
سلسلة غير متناهية ام لا الفصل الاول يلزم من ان السلسلة الكلية على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم منها ان تلك السلاسل
وهي متناهية متناهية سلسلة الكل كما ذكرنا في السلسلة الدواني في حاشي شرح الموافات وقال هو قريب المأخذ من دليل التعليل
تقرير آخر كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفضل مرتبة كانت او غير مرتبة لابلان اجزاءها اعداد ونفوس مجتمعة من المجتمعة من
وي مرتبة بالضرورة وتطعن فيها الى ان يصل المطلوب آخر فاعلم ان جملة الواحد من المعدادات والجملة الاخرى المعصية

المتن
انما لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نستطيع عدم جريان في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتيب بينها فانه لا شك في ان النفس الالهية هي المبدأ ليست فلا معلومة واللامحيز اجتماع مع نفس الابن ومن اجله ان اجزاء العدد متناهية على العلول فيكون بينها ترتيب نفوس من نفس ابرز من نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل المعدية فانه لا يزد من كون النفوس الناطقة غير متناهية بين ان تكون نفوس ابرز من نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل فلو لم يزد على نفس اقل بالالكيفية في الملو فانات الكبار ثم حصول فرد من الاثنتين من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقد يدفع ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتيبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجمعة وروى ان انفصق الدواني في انموذج العلوم لقبوله لا يعين هذا الجواب لان النفوس مجمعة ولما ترتب باعتبارها في التخصيص فان توسط البدن لم يغير الترتيب بين النفوس غير قاطع في ترتيب الامور الغير المتناهية لجمعة اذ حاصل المقال ان النفس كل من مرتوت على نفس ابيه وكذا فيلزم نفس غير متناهية مترتبة جمعة في وجوده وهو قابل بالاقتناع والبرهان فاذا ثبت ترتيب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين فتمسك بترتيب النفوس المتوارة الى غير النهاية انتهى ثم قال والوجه في الجواب عن قبل علم نعم لا يقولون بترتيب النفوس المتوارة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفاط مع بالقرائن الافراد الانسانية بل الحيوانات المتفردة في القرينات العظيمة المتفردة بالوقوفات العلة ثم يحدث الانسان بالنوالة ويكون ذلك الانسان مودعا جماعته بقدرها على استنباط الصناعات التي يحتاج اليها بجزائره وذكر شمس الدين الشهرزوري في كتابه السمع في شجرة الالهيته كيف تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم الذي منسب اليه ليس مدورث بالتولد التوالد وان المتولد سابق عليه بادوارا فكل من خلقه هذا لا يتوجه اليه على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية فاية الامر انهم يتوهم ان لاسل غير متناهية لانهما سلسلة متناهية فليكون النوع عندهم قد جامع اهتمام سلسلة التوالد انتهى وقد يقرر الابرار ان النفوس الناطقة فيما ترتب باعتبار مدتها فيتم ابرار فيها واجيب عنه بوجوهين الاول ان يجوز ان تحدث جملة منها في زمان واحدة في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينها وروى الحق الدواني في رسالت اثبات الواجب بانه على تقدير عدمها بالنوع وتقلب افرادها ان لا فائدة كما هو متوهم وقد راجع سلسلة متنها غير متناهية مترتبة في المحدث فغيري في ابرار ولا يفرق قارة ملامحها كما حدت تلك السلسلة والثاني انها اذا اخذت مترتبة بحسب الزمان مدتها وشملا لكن مجموع هذا الاعتبار فلا يكون مجتمعة الاحاد من تلك السلسلة وروى ان اعداد السلسلة جمعة ترتب باعتبارها في غير ملامحها في النفس كونه اذ لا وصافا تقتضي الطباق كل منها في سلسلة على التوالد وهو حالها الفصل الثالث في ذكر التفرعات الاخرى لبرهان المذكور قد يقرر بان كل سلسلة غير متناهية شتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك السلاسل اعداد غير متناهية وكذا فصل لان بانها كل واحد من تلك السلاسل سلسلة غير متناهية ام لا الفصل الاول يلزم من ان السلسلة الكلية على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم منها ان تلك السلاسل وهي متناهية متناهية سلسلة الكل كما ذكرنا في السلسلة الدواني في حاشي شرح الموافات وقال هو قريب المأخذ من دليل التعليل تقرير آخر كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفضل مرتبة كانت او غير مرتبة لابلان اجزاءها اعداد ونفوس مجتمعة من المجتمعة من وي مرتبة بالضرورة وتطعن فيها الى ان يصل المطلوب آخر فاعلم ان جملة الواحد من المعدادات والجملة الاخرى المعصية

او بالتحليل ويطبق عليها البنية المطلوبة آخرها مجموعيات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات ويسمى
 الاعداد بان يكون سبعة مجموعيات احدها ما كان قصيرا برادة من سبعة الاخرى ويطبق عليها البنية المقصود آخرها سبعة مجموعيات من كل الاعداد
 الغير المتناهية الى بعضها ولو لم تكن في قبيل المقادير خطا او سطحا آخر ترك واحد ويطبق عليها البنية المقصود آخرها سبعة مجموعيات من كل الاعداد
 من تلك الاشياء بعضها فيكون غير المتناهي في المنتهى ثم ترك سبعة جميعا آخر ترك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ويطبق
 عليها البنية المقصود آخرها سبعة مجموعيات من كل الاعداد ويطبق عليها البنية المقصود آخرها سبعة مجموعيات من كل الاعداد ويطبق عليها البنية المقصود
 بين غير المتناهيين ونظرا لاختلاف البنية المقصود بانضام ان تنهى شي يستلزم تنهايه ما يباو به آخر لو كانت غير المتناهية متناهية
 وكانت في الكثرة متعدي غير متناهية لاشتداد وجود الشئ في مكان واحد فنقضى المتناهيين من تلك الكثرة فينظر تنهايهما ويحكم
 ستة تنهايهما في الكثرة و هذا التقدير السبعة من نتائج مجموعتي الفرض **الفصل الرابع** في مواضع اجراءها فيما ذكرنا وان وجد
 كثر منها النفوس المجردة فان الشك في اجراءه وفيه واثبتوا تنهايهما كما في قوله واحتمار العلة ان يكون في عدم جريانها فيها
 تخصيصه بالامور والاداء حيث قال واما النظر في الامور الطبيعية وانما هل يكون غير متناهية في المعدودات والنفوس فليس الكلام فيها
 لا لبقاء هذا الموضوع ولا لشي من البرهان يتناول تلك على السطح البسيط في الشفا انتم في **قال** بعد ما علم التطبيق على المعدودات
 العلوم الطبيعية وكانت قد رويت بما وحيث من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات وتتمسك به في البطلان
 تسلسل الفعل لاثبات الوجود الاول من تشوشات المتأخرين وتروشا تهم وان غلب عليك التقليد واشرت نفسك لامتور
 على الاحياء فتذكر ما اسلفنا فقلنا ان شئ فقله دون مولا فان مع توفيقه هنا برهان التطبيق وتقول عليه لما مضى على علم تناوله
 البرهان للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما من على هذا البرهان بعد تناوله لتلك الامور فقل سقوط ما حول من البطلان علم تنهايه
 النفوس المتعدي هذا البرهان والزم الفلاسفة انهم ولا يخفى عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره
 لكن عبارة الاخرى كبرية وان على التمثول كقولنا في الشفا من تقرير برهان التطبيق من حيث ان يكون مقدرا او عدديا
 لما ترتب في الطبيعة او في الموضوع ما لا موجود بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار لا يوجد في النهاية لا يتاخر ان يكون متمم
 موجودا لذات او وضع غير متناهية ولا ايضا عدم مرتب الفات موجودا غير متناهية **قال** بعد سطوته ولغيره ان يوجد مقدار
 ذو وضع غير متناهية لانه ان يكون الخ **قال** بعد الفراغ من تحريك البرهان وبهذا يتاخر البرهان على ان العدد المرتب بالوجود بالفعل
 متناهية الخ **قال** ان التطبيق على تقديره كما يدل على البطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت ابدية ومنها احوادث
 الماضية اجري انما يتصور البرهان فيه لانها كانت محصورة المتعدي **قال** الحق الطوسي في نقد المصنف في علمنا ان ذكر ما هو الصحيح
 فيما قالوا في سلسلة المحدث فنقول الدليل الذي يمتد عليه جبر الشكليات في هذا سلسلة يحتاج الى اقامة جبر على دعوى واحدة من الامور
 الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث الاول لما في جانب الماضي فغردا ولا ماض فيه وعليه فذكر احدني **قال** قول
 الاول قالوا في جبر تنهايه الحوادث الماضية انما لان كل منها ما كان الكل حادثا واهتم من عليه بان كل الكل بما جازعته حكم
 على الاقامة في الزيادة والنقصان ينظر ان كل الحوادث الماضية تكون متناهية وحده من مجملات العدد متعديا فان كان
 اكثر من متناهية مع كونها غير متناهية من ثم قال المصنف ان الحوادث الماضية اذا اخذت ثلثه متناهية من لان مثلا ما جبر في الماضي تاف
 جنته من شئ هذا الوقت من ستة الماضية ذابته في الماضي واطلقت احد ما على الاخرى في التوهم انما قيل المبرر ان شفا في عين
 استعمال نسبا وما هو احتمال كون البنية من ستة الماضية زائدة على البنية من لان لان ما ينقص من التساويين لا يكون اقل من

الحاصل ان ما ذكرنا من احوال البرهان
 في هذه المسئلة

فانما
 على ما ذكرنا

التي لا تنصفه فتعتمد في التخصيص بل في غير علم التعدي الذي وجوه وخصائص غير متناهية وقديم الجلاء بالقدرة المحددة
وقد اعلى تقديره ان يكون خطاب غير متناه في جنتين وانما اذا كان غير متناه في جهة دون ان يفرض مثله ونفسه ونظمه والحد
المذكورة وهذا الحال لم يفر من فرض الشئ فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التعدي فهو باطل في الجليل ان فلا شئ ولا غير
ايضا لا يخلو من المطالب فلقد ذكر في موضع آخر ان شأنا بعد الذي العلم لا يتناهي انتهى كلامه وقال القائل الجبروني في
معراج العلوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثباته فلا يزال ان الاذير وعلية الشئ الذي يرد على برهان التضاهية اذ استحالة كون الكل
اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لا بد من دليل ودعوى البرهان لا تكفي لانه لو كانا جميعا انتهى اقول لا يخفى عدم وثاقته
فلا البرهان لكن لا لوجود المنع المذكور فانه سكايرة ونهت فاسمع كما تحقنا من قبل بل لانه اذا ادا من قولك مرتبة دليل لا
منتصف واحد ان اراد ان كل مرتبة لمنتصف واحد في نفس الامر منسلك في مرض فان الاستدلال الغير المتناهي ايضا ليس
الاستنتج واحد في نفس الامر لانه لا يتعين الا في غير المنتصف فخرج من البرهان والفتي واذا ليس في غير المتناهي فليس وان
اراد ان كل مرتبة لمنتصف واحد في نفس الامر من غير ممنوع لا بد من دليل فهو صحيح في الشئ وقاس في غير المتناهي عليه
مع الفارق فلا يفر من غير المتناهي متصفان فضلا من التخصيصات التي المتناهي فانه المقصد المراجع في برهان
التخصيص وتلبيح التناقض وتوضيحه في نفسه تقدير تحديدات الاولى ان ضعف الشئ يكون ازيد من عدد اكانا وتوحيلا
فان الضعف عبارة عن شئ يتوحد مع كل من زيادة عليه لكن ضعف الثاني ان زيادة الزيادة لا يكون الا بعد الضعف اذ لا يتوحد
عليها اذ كانت مرتبة لان المبدأ لا يقبل الزيادة ولا الحكم من سهر وكذا الاوساط المتناهية وتوحيلا الشئ لانه ان كل عدد قابل
للتضعيف فان كل مرتبة متناهية في كل واحد يصح ان يثبت التضعيف لا محالة والى ليطغى الا لتعقيد هذا خالف المراجعة ان
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معرض للعدد بالضرورة متناهي اكانا وغير متناه اذ اتمدت هذه القديت وكل منها من
المبديات فتقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل كانت معرضة لعدد بالقدرة الاخيرة فيقبل في ذلك العدد التضعيف
حكم المقديت ثلثة ويكون ضعفه ازيد منه حكم الاولى لا تكون زيادة الامور الغير المتناهية فيكون متناهي فافرض مع
تناهي ذلك ما اردناه ولعلك تحقن من هنا ان فلا يزال في كل واحد بعضه المتناهي بالفعل سواء كان في القديت
او في الاجتماع وسواء كان على سبيل القرب او بدرجة بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقيمة على اراضي التكاملين القديتين
بانية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل لغير مجرى نهائيتها على طرق الحكماء والمجعية المدهية ويجري في الحركات العقلية والقدرة
المجردة والمباري العلية وفي ذلك فان بعد الضروري ان كلما يخرج من الحق الى الفعل على سبيل التجار لا بان يكون معرضا
لعدد وسواء كان التميز نهائيا بحسب الحاجة او الذين او اللغات فقط كما في المنتجات وقال بعضهم فلا يزال ان
في ما هو معرض للعدد وهو المادية فان المجرودات لا تنصف بالكثرة اذ معرضها بالحقبة هي الطبيعة المشرقة من البرهان
العينية وانما هي الطبيعة مادية كما نفرض في موضع وتعليقه القاضي الكوفي في حاشية شرح السبل بان معرض للعدد قد يكون
مجمع لعدد لا تقبل منها ذاتي مشترك كما يقال للجناس العالي عشرة والعقول المجردة عشرة فلا يخصص المادة ليعرض العدد
وا وروى في فلا يزال ان بوجه ا حدها النقض بالجزء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية منه فلا يزالان جاريها والجزء
عنه ان شئ واحد بان فلا يزالان خروج الغير المتناهية لصفة المتناهي في الواقع كما ذكرنا والجزء التحليلية قبل ان لا يثبت
معرضة للعدد كغيرها من الوجود ولعلك لا تنفك اليها لا تكون المتناهي في اي زمان وجدت وثانيها النسبة على

الذي هو على كل حال
بوجه الحقيقة

المقدار الخارج في الحقيقة

الجزء التحليلية

فبطل ان يقال باين آوب اقل من ذراع وكذا باين آوج فانه يلزم منه ان اذا اخرج مع الواقع بينه وبين الميز على الاقل
من ذراع وهو كالمصحح وخدشه المحقق للقد ان في رسالاته اثباتا للوجوب بان كل في هذه الصورة ثلاثا فيكون في الصورة اثباتا
عنها ان لا يلزم من تنهاى كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تنهاى الكل كونه غير واقع بين الطرفين اسلا وقال بعض
البرهان صدى وصاحب القرة الهندسية يعلم ان هناك اربعة من العلل مع العلل كسلطان باعلاها وان اثنين من تلك الاربعة
عندنا ولكن الاشارة على اثنين وفيه وبين ظاهر ان كل من تلك العلل بين السدور وبين واحد من من اجل اليد يتا
تحت يثبت بالطلوب بل كما يكون عينه المقصود السادس في برهان اوردته العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره وارجح
تسميته ببرهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفروقة من العلل العلويات مثلا لو وجدت غير متناهية لايتم لها ان
تكون في خمسة متساوين فيكون زوجا او لا تكون كذلك فيكون فردا وكل زوج فلو قل من فرد بعد واحد وكل فرد فلو قل من
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناجيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك بالسداد وفيه انما لا يسلم ان كل
يقسمه متساوين فهو فردا وانما يلزم لو كان متناجيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار والاضا
لا يسلم فرض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي حتى يقال انه زوج او فرد كما تحفيق المقصد السابع في برهان
جعل في الاسفار من تغيرات السابن وارى حيلة ملحة وتسميته ببرهان الزيادة وتقريره ان كل عدد فهو قابل للزيادة
فيكون اقل من عدد فاعده العارض للغير المتناهية ايضا فيقبل الزيادة فيكون متناجيا وفيه انما لا يسلم الكل بل هو في المتناهي
وقياس غير المتناهي عليه مع الغارف ولو سلمنا فلا يسلم ومن العدد للغير المتناهي كمال المقصد الثامن في برهان اورد
تسميته ببرهان النسبة وتقريره انه لو وجدت جملة غير متناهية سوارا كانت من العلل العلويات اذ هي لا يمكن ان تستعمل في
الوقت فعدة الالوت الموحدة فيلزم ان تكون سارية لعدة احوال او اكثر وكل منها محال لان عدة الاحاد يجب ان تكون الغ
مرة مثل عدة الالوت فلا بد ان تكون اقل ونسبة على الاحاد على الترتيب اذ هما بقدر عدة العلوت والاخرى بقدر ازيد عليها فالاولى
الجملة التي بقدر عدة الالوت اذ ان يكون من جانب المتناهي اذن جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تنهاى السلسلة فخطف
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين لغرض مقلها فيخص جانب متناهية فيتنافى الترتيب اذ لا يزوم المتناهي على التقدير الاول فكل
عدة الالوت متناهية لكونها محصورة بين حاصرين يملكون السلسلة والقطع الذي هو مبدأ الشايد واذا تناسبت عدة الالوت
تناسبت السلسلة فاما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر ازيد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تنهاى السلسلة وفيه
باني الاسفار وغيره من المفسد القايد بان فاساد ولذلك اوكثر واقل ان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اورد
بالتساوي مجرد ان يقع بازايا كل جزء فلا يسلم استعماله في باين العددين المقصد التاسع في برهان اخره كمال التقدير
ولم يسبهم وارى تسميته ببرهان اختلاف القطعتين وتقريره على ذكره هو في العروة الوثقى انما قلنا ان كل جملة خربت
من العروة على الفعل في الاذن اذ في الزمان المتناهي والغير المتناهي الماضي اذ في نفس الواقع فالجميع المثل من احوالها كجملة
المرتبين فخص سوارا كان مجرد احوالها معا فاما ان كونه متعينا لا يجب ان يكون محروفا العددين بحسب حاده فان اثنين
بحسب نفسه اذ لا يستعمل ان يكون محروفا العددين كما في ثانيا ان كل عددين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا
ولا ثالث لهما وان لم نعلم عليه وتقريره ذلك نقول اذ وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدوعين الى الجانب الاخر باذنا
الوجه التي مرت بحسب ان يكون متعينة بالقدرة الاولى فيجبل ان يكون محروفا عددين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا

العدد الساتر من الزمان في
العدد الساتر من الزمان في
العدد الساتر من الزمان في

العدد الساتر من الزمان في
العدد الساتر من الزمان في
العدد الساتر من الزمان في

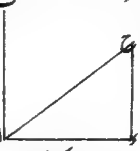
الفرق بالثاني فان كان فروا فيها تنقص احد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انفسا بمقتضى ما بين مورد القسمة يجب ان يكون احد
من عدد والسلسلة فمن هذا المبدأ وسطا الى البعد متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه معهما متساويان ومنه انما
كتماننا على الاول لا بخصوص بين الناحيتين بخصوصية غير المتناهي بل على كماله المشهور ولا خلاف في هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر
دون الا وسطا على ما يكون متناهية ولا يكون من غير المتناهي الا في ما يكون كذلك فلا بد ان يقول المانع ان يمنع المقدرة
الثانية ويقول لا يميز بين التعميم على المقادير العددية بل هو من خواص التعميم المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وتوقف
هنا لا تنقلا للملازم لا سيما اذا كان لا نهيا لمية يستلزم انتفا والملازم كيف لا والعقل يحرم في قولنا كل اكان الشيء معروضا للعدد
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يحرم في عكس نقضه اي قولنا كل اكان الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد ومع الجموع بهذا العكس كيف
يحرز عرض العدد لغير المتناهي وبغيره قابل للزيادة وان شئت ترقيقه على خط القياس فنقل الشيء الى المتناهي حيث هو وبغيره قابل للزيادة
وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيها لان كل يقبل الزيادة فهو متناه
واما الكبرى فلما لم يحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبهذا ثبت هذا لا يصدر عن كل ما يتعمين معروض للعدد والاضا
لما منع ان يمنع المقدرة الثانية ويقبل للاسوان كل عدد متناهيها كان اخر متناهية يكون ما زوجا وافرد بل هو من خواص المتناهي كيف لا
والعقل يحرم في قولنا كل ا يكون زوجا يكون نقضا بمساو من غيرهم في عكس نقضه وهو قولنا كل ا لا يكون نقضا بمساو من لا يكون
زوجا وبغيرهم صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس ينقسم بمساو ومن فنتج الغير المتناهي ليس يزوج واذا ثبت ان ليس يزوج
ثبت ان ليس لغير المتناهي ان يتقابل مع متناهيها فالعدد والمملكة فالضرورة عني ما يكون من شأنه ان ينقسم بمساو من لا يكون نقضا
بهما وان شئت رتب القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون نقضا بمساو من وكل لا يمكن انفسا بمساو من لا يمكن كونه زوجا
فنتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فروا غير المتناهي لا يمكن ان يكون فروا مع الجموع
بهذه القضايا كيف يصح العقل قوله كل عدد ملازم وفرو المقصد العاشر في بيان استخراج هذا المبدأ وسماه بربان التوحيد
وتقريره على اوردته جوف حاشي شرح هاية الحكمة للمبدي انه لو كان البعد غير متناهية فلكن افرع خط من مبدين كنقطة ا ل ال اثنى
والنسيطة خط آم وتخرج من نقطة
آم وهو خط ب ود ولو لم يكن مساويا
خط ب ر لتمام الى ثلاث جته عدم
ه سطح موضع ملافة الخط مع راس
فيلزم تناهي فيلزم تنامي خط آم
من خصائص المتناهي وغير المتناهي
كما لا يخفى المقصد الحادي عشر في ما يخرج من ذلك الفرو ايضا وسماه بربان المساواة وتقريره انه لو كان البعد غير متناهية
مساواة لكل الجزر جزر جزر الجزر وكذا احواله بينه وبين الملازمة انه لو وجد بعد غير متناهية لا يمكن ان يتبين اجزاء غير متناهية
كل منها غير متناهية بان يحصل من الكل مقدارا شبر مثلا والباقي يكون غير متناهية لاحالة ثم تفصل من الباقي مقدارا شبرا آخر وهكذا الى
النهاية فنقول كل من تلك الماغرا الغير المتناهية مساواة لآخر وكل الملازم المتناهي عند فرض التطبيق اقول غير ايضا على نحو
ما مر ان المساواة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزر من بعض ليس بالمساو لعدم الانقطاع في جهة وهو ايضا الزيادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين
النبينا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

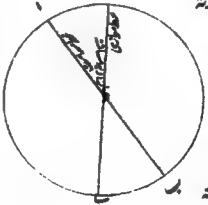
القسمة على غير المتناهية

والنقصان المقصود الثاني عشر في ما اخترناه ذلك الغير ايضا واصله برهان لا خطية وتقريره ان لو كان بعد غير متناه
 كان الشيء اعظم من نفسه براتب لانقت عند وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه
 يكون جزء الجزء وجزء الجزء وكذا مساويا للكل كما هو الاظهر من الملتصاوين اعظم من الاخر فاكل اعظم من نفسه براتب
اقول فيه ايضا ما في الاولين فلان نقل المقصود الثالث عشر في برهان سلخ بعض الاصنام في اكثر من امدادية الحكمة
 حيث قال وقد علمي برهان سميت بالبرهان الهندسي وهو انه لو امكن وجود غير متناه لزم خصا بالغير المتناهي بين الهندسين و
 ذلك لان ذلك البعد والغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب البعد بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد
 الغير المتناهي مستداما من بعد معين فلو لم يتحقق كجزء اي جزء كان متبديا من البعد الذي هو بعد الكل لم يتحقق البعد الذي
 به الكل لم يتحقق جزء غير متناهية من ذلك البعد وبين الهندس الاخر لا محالة ولا خفاء في هذا البرهان عند تحقق الهندس تنبي واثبات
 بل في غيرنا وعند صاحب الحكيم الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزء مبدعه ونشأ من خواص المتناهي ولما في غير المتناهي
 ممنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الاحتمالية فلا توقف المقصود الرابع عشر في برهان ذكره ذلك
 الشايع ايضا وارسى تسميته برهان الاحتمال وتقريره ما ذكره بقوله في غيرنا برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط
 غير متناه لا مكن ان توجد فيه نقطة غير متناهية العدد

من نقطة اخرى ملزمه عدم اعلية غير متصل وهو خط
 لا ب واصل بين خطين بخط آ فنقول على تقدير كون
 غير متناهية بين وديين النقطة المفروضة في آ ب لكل خط
 خط آ على نقاط غير متناهية بالفضل مع كونه مستويا
 فخر الاواصل بان هذا البرهان منقوض بالخط المتناهي باذن ان نقول لو امكن تحقق خط متناه لالت فاع شكلا لا مكن ان يوجد
 نقطة غير متناهية ونسوق البرهان اقول هذه الهندسة مخدوشة بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اي زمان كان انفا
 متناهية وان كان فردا البت عند عدة نقاط في المتناهي فكم من فرق بينهما المقصود الخامس عشر في برهان المسألة
 وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة لانه المراكزي فخره انه لو كان وجود غير متناه متقولا لكان وجود خط غير متناه متقولا وانفرض
 كره خرج من مركزه ونسب خط متناه بوط خط آ موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ونسبهم فمذا ان حركت
 الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لجزء فنقول انه ما كان مسامتا فمسا مسامتا لاي بحيث يقع على د لو



بعد الاخراج فمذه المسامته عادية
 لا يكون قبله فلا بد ان يكون
 المسامته بينهما سبوقه
 بل لا يفرض اوله لا يكون اوله
 فنقول كل نقطة فرضت فيها
 فرضنا فيه ومكنها بانها اول
 اخرى وكانا نثبت المسامته الخاصة



وكل حادث لا بد له من اول
 فمذه المسامته اول ان لا يكون
 بمسامته اخرى وهو غير ممكن ههنا
 لان ذلك الخط غير متناه بالان
 نقطة الاما لمتناهي فكل نقطة
 نقطة المسامته فان قوتها نقطة
 مع تلك النقطة تبطل المسامته

الشيء اعظم من نفسه براتب لانقت عند وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء الجزء وكذا مساويا للكل كما هو الاظهر من الملتصاوين اعظم من الاخر فاكل اعظم من نفسه براتب

في هذا البرهان انما هو على وجه الاستقراء لا على وجه البرهان

وكون الوجوه الصادرة حتى اقول هذا المصنف مع حقيقة خارج عن اية التحقيق فان غرض المناقش ليس الا الاكراه بان لا يمكن
يوجد في الصورة المنكحة وهو الحقيقة ان يوجد فرق محو العالم شي مع انك لا تقول به وهذا الاكراه لا يمنع باذركم كما لا يخفى
وثالثها انما لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه ولا يمكن وجود غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا بد من استلزام ثانيا
يجوز ان يكون بعض هذه الامور مجازا في نفسه وليكن كل منها ممكن في نفسه واما ما عدا ذلك فممتنع من عدم وجوبه
انما نعبر به بانه العقل ان كل واحد من هذه الفروض ربما يمكن على تقدير كيف ومن المفروض بان العقل باهتيجوا بالافروض
المنكحة سببه وعلى ايضا منها ومنه ليس لا محالة ورايها انما لا نسلم ان المسألة ببعض الفروض او المحرك قبل المسألة الحاصلة كلها
وانما يلزم ان اذا كان بعضها موجبا للعقل حتى يمكن ان قويمه بسلالة لكنها يتسامان بالقوة والعقل لا يوصف ما ذكرتموه بالمتنوع
حركة قطار الدائرة على قوس منها بل تتنوع الحركة سلقا فالشبهة انما وقعت من منع ما بالقوة مكان ما بالعقل ووجهه لبعضهم ان
ما ذكرناه احكام حتمية الا انها لا يجوز ان يكون محكم بها كسائر الهندسيات فليس المدعى الا ان لا بد للمسألة المأذنة من اول نقطة في اليوم
لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة لا اولية وفيه حيث لا بد لا يلزم من حدوث المسألة الا ان يكون له زمان هو اول نقطة
حدوثها وهو لا يتلزم ان يوجد هناك نقطة في اول نقط المسألة وذلك لانه لا يلزم حدوث المسألة من حركة واقعة في ما
فما اذا وجدت كانت المسألة حاصلة في كل ان يفرض في ذلك الزمان وتلك الزمان المفروضة في التقف عند تلك المسألة
الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اوليها فيقع التبرع منها فان قلت المسألة آتية فلا بد لها من نقطة غير مسبقة باخرى قلت
مسألة الخط لا نقطة آتية واما المسألة المذكورة فهي مسألة الخط لا نقطة آتية لا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك
مسألة الادبي سبوقه في اليوم باخرى الى غير النهاية وقد يمنع من البحث ان غرضنا انما اذ اوقع ذلك المفروض في الخارج
فلا بد ان يتبين في نقطة في اول نقط المسألة الا بدليلها من مسألة غير مسبقة باخرى والا لزم وجود مسائل غير متناهية
العدد بالعقل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح المرافقة وخامسها انما لا نسلم وجود اول نقطة المسألة بين ما ذكرتموه ان
نقول انما يحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتموه ان لا يوجد في القطر الذي لا يتناهي نقطة في اول نقط المسألة لان المسألة
انما تكون بزيادة حركة نقطتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى وجوابه من جوبس الاول
انما يلزم من ذلك ان المسألة لما اول تكونا حادثة وهو يكون نقطة ضرورة ودليل امتناع الاكراه لا يدل على عدم ملازمة
ولا محال من ذلك في كل قياس متشائي يستلزمه في بعض النامي والثاني انما استدلال كما اذا كانت الامور غير متناهية وتحركها
من الموانع الى المسألة فاما ان يوجد اول نقط المسألة او لا يوجد وكلاهما محال بل يمكن ولا بد من الاستلزام لا بد لكما لا يتنوع
كذا في الحركات وبهنا نقول ان شرط ان المذكورة ذكره في الشمس البارحة بتولد وتصلح كسب بزيادة جلي الجوى في تقويمهم بان انا
البحر واني انما تحرك الخط الذي في الخط الذي المتناهي مع شبات طرف منه نزول الموانع وحدثت المسألة قطعا لكن حدوثها
بعد الموانع مع الغير المتناهي محال اذ لو حدثت كانت في ما في ان يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي ولا يتصور المسألة مع تلك
النقطة ولا بالمرور على تمامها قبلما المسنة باعتبار المسألة مع قبلما من خط المتناهي في جهة عدم المتناهي بالتيديج ولا يتلصق
ذلك في زمان متناه في كل ان تقول ان يلزم ان يكون زمانا مسألة غير متناه في جانب المعنى لا يكون حادثة او ان يلزم
ان يكون بين حادثة الموانع والمسألة مع اية نقطة تفرض على الغير المتناهي زمان غير متناه او ان يلزم ان لا يخرج المسألة من
الفترة الاصل انتهى وقال من التحقيق في حاشي شمس المباشرة فلا بد ان وان ذكر بعض التحقيق بانما لا بد من الرجوع

في

في

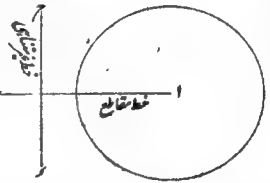
في

في

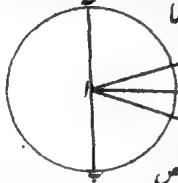
في

لمنعطف اليه وتوارى على قلبه لكن فيه عذرة شتى عظيمة اشارة اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوارزمي وغيره من
 المتخصصين منهم استاذنا العلامة ومدرستها الفاضلة كمال المسلمة والدين علي ان الزمان التناهي كالمساحة
 يجوز ان يكون مقياسا للمساحة مع الخط الغير التناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط العظيم
 التناهي في نفسه مبدءا مبدء الخط وشمسي لحركة المساحة يحصل مساحته الخط التناهي من نصف مساحته مثلا والخط
 الذي يصل فرق في ربع مساحته والذي في ثمن مساحته وهكذا يتقطع الاجزاء والمساوية الغير التناهي في الساحة مثلا في اجزاء التناهي الغير
 التناهي واما الحركة وان كانت في مساحتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى المساحة بل هو ظاهر لمن ادنى رتبة
 في امور التناهي ايضا علم بان هندسي ايضا حادثة التطويل لا يخفى ذكره واما ما ذكرنا من شدة تحس العلماء المتخصصين في هذه المسئلة والخط
 نظام المساحة والدين قدس سره في ارجائها بان مساحته الخط التناهي الغير حركة قطع لا ولا يمكن قطع غير التناهي بالحركة في الزمان
 التناهي وان كانت مختلفة بالسر والبطور فبما شئت من حيث طولها نظر الى كبرها وطولها ونظرة في وقتها بالفرق بين الحركة على الخط الغير
 التناهي وبين الحركة مع المساحة مع ان المساحة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة التناهيية وان كانت مختلفة واما المساحة فلا يظهر
 الاستحالة في الحركة التناهيية بالنظر الى ما يستلزمها فلو لم يستقر الا على غاية الجمع يستقر الى على عدم تمايزها انتهى كلامه
 المقطع السادس عشر في بيان الموازنة وبكسر لما قبله من هذه العلاقات التي حيث قال في الحركات بعد ذكر برهان المساحة
 ونحن نقول باننا اذا لم يكن لو فرضنا قطر الكثرة مساحته الخط غير متناهية ثم حرك القطر الى الموازنة وجب ان يكون في الخط الغير التناهي
 نقطة هي آخر قطرها المساحة بطولها بان الموازنة الى المساحة كانت والقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللانهاية فانه
 كل نقطة فرضت في الخط الغير التناهي انما آخر نقطة المساحة فاما مساحته مع النقطة التي فوقها بمساحة سمها لان النقطه
 المفروقة يكون على سمت من سمت المساحة وكل سمت مساحته نهيية ومن سمت الموازنة زاوية وحركة لمقطع قطرها والمساحة يتغير
 تلك الزاوية او بعض تلك الحركة يكون بمساحة بها فافرضناه آخر نقطة المساحة لا يكون آخر نقطة المساحة وهو محال اذ الا كان ذلك
 البرهان برهان المساحة فليعلم بان الموازنة التي وفيه في اصلها انما هي الا فضل المقصود السالمع عشر في
 برهان اورد صاحب التلويحات وعلو في الحقيقة لتعريف برهان المساحة وعلى تقدير جلي مألوفة كما هو المتداول بين من بان
 برهان المساحة بعد المقاطعة وتقرر به على ان التلويحات وغيرها ان سمحت اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض مزعومة خرج عن تركها
 خط غير متناهية وهو خط آسب مقاطعة الخط آخر في متناهية وهو خط د
 واما حاج من المركز ليازم المركز فاذا تحركت الدائرة تحرك
 الخارج منها الى المساحة واذاعات عاد الى مساحته الخط التناهي
 مقاطعة فاذا سمحت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة باستقامته
 للبدن اول نقطة المساحة وكذلك هو للمقاطعة لا بد من آخر
 نقطة وغير التناهي لتسب كل نقطة نقطة اخرى وكذلك جعل
 نقطة فلابد من صور حركته دورية فبطلت اللانهاية **قال ابن**
 كونه في شرح التلويحات انما فرض العود لا فرض عدم الدورية مع ان العرض يحصل على تقدير من اجل ان تمام الدورية يقتضي ان
 من جانب ج اذ اقم المقاطعة صنفك ثانيا لان فرض العود يجرى على تقدير كون خطهم لا يتناهي من حين يكونه فليتأمل

المعروف بان
 الخط التناهي
 هو الذي لا
 نهاية له
 في الزمان
 والخط
 التناهي
 هو الذي لا
 نهاية له
 في المكان



من جهة واحدة واما بفرض تغيير الدورة فلا يتم الا اذا كان خطهم غير متساوي من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قولنا ان حركت
الدائرة التي سنسماه **الاما** فرضنا خط **أ ب** ملائما مركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط **أ ب** متاخفا
مساويا لهذه الصورة انتهى **وقال ايضا**
ان يقال لو كانا
المستديرة في نفس
وهو محال فكذا القديم
اشارة الى تسمية هذا
المقصد **الثامن** عشر في برهان التخلص
من تقارب برهان الموازنة وذكر صاحب المواقف اولا برهان المساواة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو
الاول وهو لزيادة تحقيق وتقرير برهان بفرض خطين غير متساويين متقاطعين ثم في بيان انهما بالمالان الى الموازنة فلا بد
في الموازنة من ان التخلص احداهما عن الآخر ولا تصور ذلك لانه نقطة هي نهايتها وليكن المقطع **وقال** شامرا قد ذكره
صاحب الملوحيات وشعر برهان التخلص انما يتبع اذا فرض كنه خرج من مركز برهان خط فيمتنا ومقاطع لا غير متساوي ايضا فاذا
تحركت النكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم متساويةا وبرهان الموازنة ما هو
منه فظهر ان برهان المساواة والموازاة التخلص اوجه الى اصله اصطلاحا انتهى **اقول** في كلامه كل من الماتن والشارح خطا من جهة
انما في كلام الماتن فواء جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المساواة مع انه اعتبر في المقاطعة ولم يعتبر في كل من برهان المساواة واما
في كلام الشارح فلو ان حال ذكر هذا البرهان على الملوحيات مع انه لا وجه له وفيه والذكر ليس الا الذي سمينا ببرهان المساواة
بعد المقاطعة **المقصد** التاسع عشر في برهان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متساويين
فاذا تحرك احدهما الى الآخر فلا بد ان يلقين نقطة هي اول نقط الملاقاة لما فيلزم تنافي الخطين كذا في الموهبي
الفخرية **المقصد** العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة وهو عكس ما ذكر في الملوحيات وتقريره ظاهر مما سبق
وهذا وان لم يكن يفرد عنه بل يمكن لما افردوا ببرهان التلاقي وجب عليه افراد **المقصد** الحادي والعشرون في
برهان المساوتين وتقريره ان لو لم يكن يتحقق الابعاد الغير المتناجبة لكان ان يفرض خط سوا كان متساويا او لا سوا
لخطين الغير المتناجيين ثم اذا فرض ان يتقل ذلك الخط من التوازي الى المساواة لزم ان تحرك نقطة المساواة مع الخطين
الذين احدهما اقرب من الآخر مسافتين غير متساويتين في زمان واحد مع كون احدهما الذي هو اقرب من طرف الخط
المتحرك المتقل من التوازي الى المساواة بطريقا لكون مسافته اقل من هذا حال هذا اذا كان ذلك الخط متساويا وعلى تقدير عدم
تساوية يترتب قطع نقطتي التقاطع السانيتين الغير المتساويتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب
والا قرب الطاء وفيه لا يخفى بعد المصادقة بما ذكرنا من **المقصد** الثاني والعشرون في برهان التخلص وهو
عكس برهان المساوتين **قال** فوالله انما مثل في حاشي شرح البداية انتغير برهان برهان التلاقي برهان آخر سوى
برهان التخلص من كذا التخلص سوى السانيتين لا يتناول فيهما ونظرا برهان النقطة بينهما فاخبرنا بتقرير مسلكه
المقصد الثالث والعشرون في برهان تعلق الحاشي الفخرية عن بعض الشرح وارى تسمية برهان

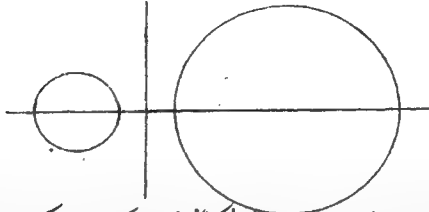


الاصحاح الثاني في برهان التخلص

الاصحاح الثالث في برهان التخلص

الاصحاح الرابع في برهان التخلص

الاصحاح الخامس في برهان التخلص



يشتهر مستقيما ومن جنبيه كزمين بعد مركز واحد عن كل الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الموصل بين المركزين
 لذلك الخط على نهجا قوامه يخرج ذلك الخط الموصل الى البهتين الى نهايته ثم يفيض ان يتحرك الكرتان حول مركزهما متساوية
 قدر مساحتهما وتخرج كما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز التمام مع الخط الاول تحت نقطة
 تقاطع الخارج من مركز البعدية ثم يزداد البعدية بين النقطتين تنزله الحركة حتى اذا تقطعت الكرتان بلغ دورهما يصير كل
 من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه بانه غير قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز البعدية كان
 وانما تحت الخارج من مركز البعدية وما قطع من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعدية فلهذا المظنة وخدمته في الافكار
 بان موازاة الخطين انما يتصور بعد قطعهما الساسة الغير المتناهيته في زمان وجوز ذلك منع مني **اقول** فرض السمتل ليس
 الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين بلغ الدور محسوس الا ان يكون الاوسط طائفي وذلك موقوف على قطع المسار
 الغير المتناهيته وفيه المطلوب المقصود المشكوك في برهان ذكره شايع اليها كل اخرى ان يجي برهان تلاقى المتوازيين
 وتقريره انما اذا فرضنا خطا غير متناه ففرضنا دائرة واخرجنا اعدادا قطار بالآخرين متناهية متقاطعا للخط المذكور على قوم ثم تحركنا الدائرة
 ربع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا يفصل فبالا
 يلزم تلاقى المتوازيين ولو اذى التقاطعين على الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع الساسة الغير المتناهيته في زمان متناهية وخدمته
 بعضهم بانما تحت الشق الثاني فيقول يجوز ان يقطع التحرك الغير المتناهي ساسة غير متناهيته في زمان متناهية والحال انما هو قطع
 التناهي كذلك وقد مر انه لا يقدرك المقصود المحاذي والشكوك في برهان اورد السيد المرقسي في
 حاشي شرح اليها كل واري تسميته برهان حصر بالخير وتقريره انما لو
 من سدد واحد نقطة اخط غير متناه وهو خط آخر الغير المتناهي من
 المذكور آب ونرم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه
 فقطح كل نقطة من النقاط الموضوعة في خط آب بخطوط يكون
 فيكون جزء اعظم من ب ا وكذا ج ا اعظم من ب ك وكذا ج ه
 للزاوية المنفرجة والمتساوية للمادة كما تشبه بالاعدادات الهندسية
 بين ج ا وخط الغير المتناهي غير متناه لكونه طول من الغير المتناهي
 كسبي في البرهان سلسلة متناهية متفرقة **وقال** تحركه داخل

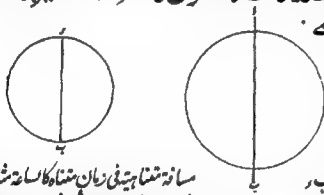
سلسلة الأعداد في الزمان من غير

المتساوية في الزمان من غير المتساوية في الزمان

سلسلة الأعداد في الزمان من غير



أهم فنقول كمن يصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من انقطاع الفل المتناهية ويكون كل منهما وترًا للثلاثية وتسوق البرهان
وهو انصرنا حتى المقصد الثاني والثلاثون في برهان استخراجية كسبية برهان الموصل هو قريب من برهان التمثال
وتقريبه انه لو كان التناهي للابعاد ولكن ان يوجد بعد غير متناه كخطاب مثلاً في جهة او في احد ما ففرض بعد آخر متناهياً
كيف ما اعتقد ونصل بين انقطاع الفل المتناهية المفردة في خطاب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الفل المتناهية
بالفصل في التناهي فدخلت **المقصد الثالث والثلاثون** في استخراجية ايضا كسبية برهان حركة القطر من هو



انا فرضنا كسبتين قطارهما المتساوية
باب غير متناه في جهة قطار آخر
السبب رمتنا الى المحيط
متجاورة ومنه فرضنا ان حركتها
مساوية جهة وقدر سرعة وطول
وزمانا حركتها بما فيلزم ان يقطع ب

مسافة متناهية في زمان متناه كاساعة مثلاً وفي ذلك
الزمان يقطع آب بشل تلك الحركة مسافة غير متناهية فدخلت **المقصد الرابع والثلاثون** في استخراجية ايضا
كسبية برهان التخصيف وهو انه لو كان لحد او عدد ما غير متناه بالفضل القليل لتتبعث للاحالة لان كل كم في قليل القسمة
لذا كما نقر لكن لا يليل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلاثون** في استخراجية ايضا كسبية
برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور واللازق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه
المقصد السادس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان عروض الحدود وهو انه لو وجدت الامور الفل المتناهية
فلا يتخلو اما ان لم يمتد من حيث هي على عدد او لم يعرض كليل الى التالي لما قدر عرفتكم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن الحد
ولا يسل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الالف فلا يسيل الى وجود الفل المتناهي فان قلت فعل عروض الحدود
من خواص التناهي قلت هب ان ذلك لكن لا يجوز تطبيقه على عروض الحدود لكل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامي
المقصد السابع والثلاثون في البرهان السببي للعنكبوت وهو الذي يسمى بسنبله وانه فصلان **الاول**

في تقرير المشهور المنقول عن قدام الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه ولكن بوجوده الفل المتناهي محصورا بين احاد من
بعضه فليس التالي مستلزما لطلان المقدم وجه اللزوم انه لو وضع البعد الفل المتناهي الاكبر من جودسا في مثلث خرجا
من مبدؤهما يمين الى غير التناهي وعلو من السابقين كلما كانا اعظم كان الانفرج اكثر فزاد الانفرج
بزيادة السابقين والساقان اذا كانا غير متناهيين فليس على منق الانفرج كان البعدين
السابقين غير متناه فيخرج غير المتناهي من البعدين حاصرين وهما الساقان هذا محال
واعرض على ركبس الصنعة في الشفا باننا لا نستمر ان يلزم وجوده غير
متناه من اعطين غاية في الجانب ان يكون التناهي في غير التناهي
لكن ليس يلزم من ان يكون هناك بعدا يدا في غير التناهي
بل كل بعد فرض انه لا يزيد على بعدته متناه لا لا

المقصد الثالث والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان حركة القطر من هو
المقصد الرابع والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان التخصيف وهو انه لو كان لحد او عدد ما غير متناه بالفضل القليل لتتبعث للاحالة لان كل كم في قليل القسمة
لذا كما نقر لكن لا يليل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه
المقصد الخامس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور واللازق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه
المقصد السادس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان عروض الحدود وهو انه لو وجدت الامور الفل المتناهية فلا يتخلو اما ان لم يمتد من حيث هي على عدد او لم يعرض كليل الى التالي لما قدر عرفتكم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن الحد ولا يسل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الالف فلا يسيل الى وجود الفل المتناهي فان قلت فعل عروض الحدود من خواص التناهي قلت هب ان ذلك لكن لا يجوز تطبيقه على عروض الحدود لكل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامي
المقصد السابع والثلاثون في البرهان السببي للعنكبوت وهو الذي يسمى بسنبله وانه فصلان
في تقرير المشهور المنقول عن قدام الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه ولكن بوجوده الفل المتناهي محصورا بين احاد من بعضه فليس التالي مستلزما لطلان المقدم وجه اللزوم انه لو وضع البعد الفل المتناهي الاكبر من جودسا في مثلث خرجا من مبدؤهما يمين الى غير التناهي وعلو من السابقين كلما كانا اعظم كان الانفرج اكثر فزاد الانفرج بزيادة السابقين والساقان اذا كانا غير متناهيين فليس على منق الانفرج كان البعدين السابقين غير متناه فيخرج غير المتناهي من البعدين حاصرين وهما الساقان هذا محال واعرض على ركبس الصنعة في الشفا باننا لا نستمر ان يلزم وجوده غير متناه من اعطين غاية في الجانب ان يكون التناهي في غير التناهي لكن ليس يلزم من ان يكون هناك بعدا يدا في غير التناهي بل كل بعد فرض انه لا يزيد على بعدته متناه لا لا

المقصد الثالث والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان حركة القطر من هو
المقصد الرابع والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان التخصيف وهو انه لو كان لحد او عدد ما غير متناه بالفضل القليل لتتبعث للاحالة لان كل كم في قليل القسمة
لذا كما نقر لكن لا يليل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه
المقصد الخامس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور واللازق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه
المقصد السادس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان عروض الحدود وهو انه لو وجدت الامور الفل المتناهية فلا يتخلو اما ان لم يمتد من حيث هي على عدد او لم يعرض كليل الى التالي لما قدر عرفتكم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن الحد ولا يسل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الالف فلا يسيل الى وجود الفل المتناهي فان قلت فعل عروض الحدود من خواص التناهي قلت هب ان ذلك لكن لا يجوز تطبيقه على عروض الحدود لكل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامي
المقصد السابع والثلاثون في البرهان السببي للعنكبوت وهو الذي يسمى بسنبله وانه فصلان

المقصد الثالث والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان حركة القطر من هو
المقصد الرابع والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان التخصيف وهو انه لو كان لحد او عدد ما غير متناه بالفضل القليل لتتبعث للاحالة لان كل كم في قليل القسمة
لذا كما نقر لكن لا يليل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه
المقصد الخامس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور واللازق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه
المقصد السادس والثلاثون في استخراجية ايضا كسبية برهان عروض الحدود وهو انه لو وجدت الامور الفل المتناهية فلا يتخلو اما ان لم يمتد من حيث هي على عدد او لم يعرض كليل الى التالي لما قدر عرفتكم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن الحد ولا يسل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الالف فلا يسيل الى وجود الفل المتناهي فان قلت فعل عروض الحدود من خواص التناهي قلت هب ان ذلك لكن لا يجوز تطبيقه على عروض الحدود لكل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامي
المقصد السابع والثلاثون في البرهان السببي للعنكبوت وهو الذي يسمى بسنبله وانه فصلان

متناه والزاوية على المتناه بقدر متناه وبقدر المتناه لا يتغير الزاوية الى غير المتناه مع ان كل مرتبة من مراتب في النظام المتناه
 عدد متناه لا يزيد على مرتبتها اخرى تحتها الا باحد انتهى كلامه **ثم قال** وان انتهى احد ابعاده الى لا بد من ابعاده متناه ولا يقرب
 على الخطير لانه حينئذ الى غير المتناه نقطتين تقابلتين وتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع كلما كان ذلك الخط
 زيادة البعد الى غير المتناه يكون الزاويات على ذلك البعد موجودة بغیر نهائية
 كان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في زاوية فيلزم ان يكون بعد يوجد
 فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاصل بالانتهائية لانه فيكون غير متناه
 العلانية الزاوية في الحركات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان
 الغير المتناهية متساوية لا يوجد حيث يتصل على تلك الزاويات ان الزاوية
 على بعد آخر البعد واحد متناه **وايضا** فانما ان ثبتت بجس تحت على الزاويات الغير المتناهية او لا ثبتت فان ثبتت كانت
 ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزاويات متساوية او متناهية لانها زاويات متساوية كلما يزداد زيد المقدار فلما ازداد
 الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يثبت سواء كانت الزاويات او لا ثبتت فلما قلنا
 في فرض تساوي الزاويات استنتج **ثم قال** ويمكن ان يكون كلما تم شئ بحيث لا تزداد عليه شيئا يقال اذا فرضنا نقطتين
 تقابلتين على الخطير الغير المتناهيتين وصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا يزيد عليه بقدر ثوابت
 آخر متر ابداً فذلك البعد فلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان
 زيادة البعد الى زيادة البعد على اصل البعد الزاويات الى عدد الزاويات متفرقة من عدد الزاويات كلما يزداد البعد
 تلك النسبة حيث فرضت الزاويات متساوية لكن عدد الزاويات غير متناه فيلزم ان يتصل على الزاويات الغير المتناهية
 على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بغير زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد
 فيكون نسبة زيادة البعد على زيادة البعد نسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد ولكنها نسبة غير المتناهية الى المتناهية هذا اذا كانت الزاويات
 متساوية اما اذا كانت متناهية لم يزداد على النسبة لان النسبة تكون متناهية انتهى كلامه ويروى عليه من وجوه احد ما اوضح
 ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور لا يتركها فانه في حقيقة وهي ان كان بادة توجد في بعد في موجودة في زاوية ومن العلوم ان
 جميع الزاويات الغير المتناهية هي ايضا من افراد موضوع هذا القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك كما مراد فعمد لما قلنا ان يثبت
 في هذه القضية لكنها متفرقة غير وروى من صاحبنا فاقول بان فرضنا ساقط وثانيهما اقول ايضا ان الزاويات المتناهية
 اذا كانت متناهية لكون مجموعها مقدرا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزاويات متساوية او متناهية كما مر
 الا كما مر في شرح الاشكال **وقال** الحق الذي في بحش القسم المسمى حاشي شرح التجرية القديمة المقادير الغير المتناهية
 اذا كانت متساوية او متناهية لان مجموعها غير متناه ايضا لما اذا كانت متناهية فلا يبرى ان الضافات الذراع المتناهية
 الغير المتناهية هي بمعنى نصفه ونصف نفسه وكذا لو فرضت موجودة في اصل منها الا الذراع انتهى وروى الصدوق في
 حاشية الجريدية بقوله هذا الظاهر في الفساده من ان المقادير الغير المتناهية بالبعد سواء كانت متناهية او متناهية متساوية
 غير متناهية ومن ثم خرج العلانية المحاول في حاشية على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يتبع ان
 يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفصل فللزم ان يكون مقداره غير متناه وسليح في الشئ بذلك ايضا وكيف فيكون ان يكون

لما
 المتناهية
 في

ب

ع

ع

ع

المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناهية والتمناض لا يكون مقداره غير متناهية والتقدير الذي ذكره في بيان ذلك هو
من شتر اك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على حينئذ ما يحتمل الاختصاص بالحققت عنه وان امتنع خرج جميع فلكل الفصل
كما حق في موضعه وانما يكون بحيث شاي جملته اذ قدرت وجبت فامثلا عليها وانكلاهما في الغير المتناهي بالجنس الثاني في
الذراع غير متناهية بهذا الفصل في غير متناهية بالجنس الاول من العينين وبن عبد الله بن كلاس وتبعه في هذا الزيادة في شرح
ابوابه فتمت وفيه من ظاهر على ما افاد الحق في حيدته وقدره العلوم مع في طوحي شرح رواية فتمت فان الضرورة فاقبته بان
الاجزاء الحقيقية شأنها انما لو وجدت بالفصل مجموع حصل فكذلك لم يتغير في اقل اعدان الذراع بعد الكسر من الزيادة وانقص
عما كان او لم يستل في كسيف لاف الاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكلما اجزاء
التمناض لا يزيد بها الحجم بالقوة كانت بالفعل بالحجم فالاجزاء الحقيقية والتكريرة سلبية في افاضة الحجم وان شئت فقل
الموضوع كما سمع انما اذا جازنا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جازنا ما يزيد المقدار كسيف ما كان
لان جميعا لا يكون الا بعض بعضها الى بعض فاذا قسم الذراع الى ذراع حصل فذراعان واذا قسمه ثلث حصلت ثلثة اذرع وهكذا
فجميع بعضها استقدار غير متناهية وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاول واما اذا كانت متناقصه بان نصف المقدار في نصفها
النصف فم نصفها النصف في غير النهاية فم نصفه بان جميع نصف نصف النصف الى نصف النصف فجميع نصف النصف
الى النصف حتى يزيد المقدار بل في جميع النصف نصف النصف مثلا الى مثله فجميع نصف النصف مع عدمه يجمع النصف
مع غيره بالنصف منه الاستقدار واحد فخطه انما في الحكم لا في الزيادة او ان مقدارها متساوية كذا انما في الزيادة والمقدار في غير صحيح وانما الشها
ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير بعيد فان غاية ما مر من ذلك اية البقية غير نهاية لاجزاء البقية غير نهاية من العينين
وذلك هو استحسان العمل به بعد ما ورد في هذا الايراد على الشيخ كيف حصل من ان يتوجه على ما اقتضت في غاية الظهور كذا ذكره
فخر الافاضل ورايهم ان النظام من المتفرقة لا يميل الى ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل في كل جسم كما يستدل على
البطلان بمران التناصب وهو انما فاذا جاز متناهية من جسم مجموعها يكون مجموع كذا من اجزاء متناهية فم نقول انما في
الحجم وبقاها ليس بالزيادة والاهواز اتفاقا في جميعها لا يكون نسبة مجموع الجسم الكلي الى اجمام اجسامه نسبة اجزاء الى اجزائها
ولما كان نسبة مجموع الى اجمامه نسبة المتناهي الى المتناهي وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك فادور عليه بان يكون
نسبة الزيادة الى مجموع مثل نسبة عدد الاجزاء الى مجموع لان نسبة الاول الى النسب المقدارية فيكون ان يكون نسبة معينة وانما نسبة من
العددية فما انما كان اذا عرفت ذلك فنقول مثل هذا الايراد الوارد على برهان التناصب يرد جهنا ايضا بان يقال في كلام
كون نسبة زيادة ما بعد الى زيادة ما قبل نسبة عدد الزيادة الى عدد الزيادة والاولى من النسب المتساوية والاشهاد في غير
يجوز ان يكون لعددي عدد نسبة فالوجه بين التقدير كما برهن عليه في الهندسة ووجهه في هذا الفصل ان هذا لا يتوجه على الحكم
لان كل عدد في مصدرة المذكورة له مقداره قد فرض الزيادة متساوية كما ذكره فتكون النسبة المقدارية ههنا كالنسبة في
بالضرورة وحقا مسماها ما ورد في العلامة الشريفة في شرحه غاية فتمت فتمت النسبة المقدارية ههنا كالنسبة في
على الكل الافراد غير صحيح فليزيد من كون نسبة كل اية بهما الى زيادة بعد اخر نسبة عدد الزيادة الموجودة في كل عدد الزيادة
الموجودة في ذلك الاخر فحقق به يكون نسبة زيادة الى زيادة هو اخر نسبة عدد الزيادة الغير المتناهية الى عدد زيادات
متناهية بل هو فلكل المقدار كما يجوز ان يكون بازان مجموع اعداد الزيادة بعد وان كان بازاو كل عدد زيادة بعدا انتهى ووجهه

مع ۱۳ منہ سیک
 ای ۱۴ منہ سیک
 مع ۱۲ منہ سیک
 سیک ۱۵ منہ
 مع ۱۱ منہ سیک
 سیک ۱۶ منہ
 مع ۱۰ منہ سیک
 سیک ۱۷ منہ
 مع ۹ منہ سیک
 سیک ۱۸ منہ
 مع ۸ منہ سیک
 سیک ۱۹ منہ
 مع ۷ منہ سیک
 سیک ۲۰ منہ
 مع ۶ منہ سیک
 سیک ۲۱ منہ
 مع ۵ منہ سیک
 سیک ۲۲ منہ
 مع ۴ منہ سیک
 سیک ۲۳ منہ
 مع ۳ منہ سیک
 سیک ۲۴ منہ
 مع ۲ منہ سیک
 سیک ۲۵ منہ
 مع ۱ منہ سیک
 سیک ۲۶ منہ
 مع ۰ منہ سیک

三

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

أعلى السيد في الدين -
نوع 17 من سلسل

مجلس علماء العرب والمسلمين
دعوات

حسن التحقيق في محاشي بقوله فيجب في كلامه نظر وهو كما مر سبباً متواتراً سابقاً من ان الزادات الغير المتناهية بالفعل
في خطوطه غير متناهية كذا تلك لا تصور الا وقوعها في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور ورجاس
مرتبة متناهية من المطين اي مرتبة كانت من النشاي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية
بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى **اقول** ان النظر في كلامه سابق بالتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزادات
الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناه بالفعل كما حسب في التصويل كل خط من الخطوط العرضية متناه
كن لماد وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزادات الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى وسأوسها ما
اقول انما سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزادات الى عدد الزادات لكنه لا يضر منه وجود ما
فان الزادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يضر منها عدد من الاعداد كما تحققت فلا يضره ما كان النسبة هناك
الفصل الثاني في تعريرات البرهان السلي على الوجه الآخر اعلم انما كان يرد على النظر المشهور المنع المذكور ورواها
عنه وقرره بوجه آخر فليس من خصصة شخصاً شافياً ومنهم من يولد تعويلاً كافياً فقرر رئيس الصنف تهديد مقتدا حيث قال
في الاشادات يجب ان يكون محققاً عند كنهه لا يثبت جلي في الاموال فلهذا ان جاز وجوده الى غير النهاية والاشان انما انزل ان يقر
غير متناهية من عين بعد واحد ولا يزال البعد بينهما بتزايد من الجائز ان يفرض في ما بينهما اعداداً متزايدة بقدر واحد من الزادات
من الجائز ان يفرض هذه الاعداد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولان كل زيادة
يؤخرها فانها مع المتزاع عليه يوجب في بعد واحد ان زيادات الكنت يمكن ان يكون هناك بمقتضى على جميع ذلك يمكن ان يكون
امكان وقوع الاعداد الى الحسب للزيادة عليه مكان فيكون كما يمكن في جوهش على عدد من جوهش في الجوهش وقال **انهم** الرادى
في شرحه في المسئلة اي مسئلة ثمانية الاعداد وبنسبة على اربع خطوات الاولى ان الاعداد الغير المتناهية لو فرض من متعدي بعض من خرج
من نقطة واحدة امتداد وان غير متناهية من الزوال البعد بينهما تزايد ساقى ثلث يتبدلان الى غير النهاية انما يتزايد فيجوز ان يقر
بينها اعداداً متزايدة بقدر واحد من الزادات مثلاً يكون البعد الاول زيادة في زيادة اعلى نصف ذراع والثالث زيادة اعلى
ايضا بنصف ذراع وبهمرا وبهذه ان يكون الزادات بقدر واحد بعد التزايد بينهما المشتغل على تلك الزادات غير متناهية
في الطول الا ترى انما اذا انصغنا خطاً وجعلنا احد نصفه اصلاً وزدنا على نصف النصف الآخر فمقتضى النصف الباقى وبهمرا السلي
غير النهاية وبغير متعدي حسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار لا نقصاً من الغير المتناهية كانت الزادات التي يمكن انما الى اصل
غير متناهية والاصل تنزير الى النهاية مع ان لا يشته الى مساواة الخط الاول النصف فطول هذه الزادات اذا كانت متناهية
لا يضر كونها غير متناهية ان يصير الزيادة طرية غير متناهية ولما اذا كانت بقدر واحد كانت اعداداً متزايدة فاطلوب حاصل كما كان
الش موجوداً في الزايد اختار الشئ الشئ الذي لا ينافي في حصول الزايد الثالثه ان يجوز ان يفرض من الاستدادين هذه الاعداد المتزايدة
بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية الرادى ان كل زيادة يوجد فانها
مع المتزاع عليه تدعو الى وجود واحد وكل جوهش متعدي وجدت جميع الزادات التي دونه موجودة فيه وتخرج الى الحق فتقول انما
قيداً فكلما في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان كلامه منتهى الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهياً بل يصح ان يقال كونه
وجوده مكان متناهياً وقوله والاشان الجائز بيان المقيدة الاولى وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينهما اعداداً متزايدة الى
المقدرة الثانية وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينهما اعداداً متزايدة الى المقدرة الثالثة وقوله

هذا هو الوجه الثاني في تعريرات البرهان السلي على الوجه الآخر اعلم انما كان يرد على النظر المشهور المنع المذكور ورواها عنه وقرره بوجه آخر فليس من خصصة شخصاً شافياً ومنهم من يولد تعويلاً كافياً فقرر رئيس الصنف تهديد مقتدا حيث قال في الاشادات يجب ان يكون محققاً عند كنهه لا يثبت جلي في الاموال فلهذا ان جاز وجوده الى غير النهاية والاشان انما انزل ان يقر غير متناهية من عين بعد واحد ولا يزال البعد بينهما بتزايد من الجائز ان يفرض في ما بينهما اعداداً متزايدة بقدر واحد من الزادات من الجائز ان يفرض هذه الاعداد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولان كل زيادة يؤخرها فانها مع المتزاع عليه يوجب في بعد واحد ان زيادات الكنت يمكن ان يكون هناك بمقتضى على جميع ذلك يمكن ان يكون

الجميع سواء كان متناهيًا أو غير متناهي فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الغرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من مع الشفعية
ثبت به المقدرة كلفت في اثبات المطلوب ثم قال الامام فان قيل المجزئية مبنية على فرض بعد آخر الالبا و ذلك لا يمكن
الاسع فرض تنهاى الابدان اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعدا لا فوقه بعد آخر فاذا وليكم مبنى على تعدده لا يمكن ان يتناها
الابعد اثبات المطلوب يقول الاشك انما اذا فرضنا الالبا غير متناهيته لم يمكن ان اشارة الى بعد واحد يكون شتملا على تلك الزيادات
التي في المتناهيته ولكن لا يضر لاننا نقول القول يكونها غير متناهيين يودي الى القول بكونها متناهيين فيكون خلفا وذلك لاننا
نقول لما كان يكون بعد شتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
شتملا على زياده جال بعد الذي هو فوقه فلو كان شتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد شتمل على الجميع كان في تلك
الزيادات بعد غير شتمل عليه الذي هو غير شتمل عليه جبال ان يكون آخر الالبا ونثبت ان الاشك المذكور مذهب لوجه الحق كماله
تقرير آخر قال العلامة الراسي في الحكايات الحق في هذا المقام ان يوجد الكلام من الابدان كذا لو لم يكن الالبا دمتنا
حازان يوجد استدا وان غير متناهيين خارجا من الخطه واحدة لا يزال البعد منها يتزايد وجاز ان يكون تزايد الالبا و
المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الالبا والتمتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيمكن الزيادات المتساوية واهية الى
غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلان يوجد بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهيته فانه لو لم يوجد بعد شتمل على تلك
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن التزايدة عليه وذلك لان لو لم يكن في زيادات الالبا الغير المتناهيته زيادة غير متناهيته فكل زيادة
بعد فرضت يكون نسبتها الى الزيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة جعلت في زيادة بعد آخر نسبة حدود
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة الحدود الى الحدود نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهي
وايضاً لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناهي كان زيادة البعد غير متناهيته
ويجب ان يكون التفاضل الى ان لو لم يكن في زيادات الالبا وزيادات غير متناهيته لم يكن عدد الزيادات غير متناهي من الزيادات
زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الالبا ووج قطع الاستدا وان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الالبا فحينئذ وجود
بعد شتمل على جميع الزيادات الغير المتناهيته فيكون بالمتناهي محصورا من حصر ان المجال انتهى وفيه ندرته من جهة الاول
انه ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيته لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهيته ولا من رتبة متناهيته
الان لا يقيف عند حدود ان اراد يكون عدد متناهيته لا يكون بعده عدد آخر فهو كيف جميع الزيادات غير متناهي
وكل زيادة في بعد متناهيته كذا اورده في الافاضل والثاني ما اورده ايضا على قوله والبعض ان من عدد الزيادات غير متناهي
نعم ان لا يقيف عند عدله غير متناهيته وان لم يكن زيادة البعد نسبة عدد الزيادات ايضا غير متناهيته بل انما المذكور ولا يلزم
من ذلك وجود بعد اعظم الالبا والثالث ما في بعض تعليقات الحاكمان وجود بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهي
باجماله غير جاز لو كان في تلك الالبا بعد كذلك لكان كل بعده وند حتى البعد الاول وبادر ذلك وكذلك لاننا لا نجد الذي
تحت البعد الغير المتناهي ناقص عن بقدر متناهيته والناقص من الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناهيته وكذا ما دلت على ان شتمل
ورده في الافاضل بان هذا غير ضرر ان وجود بعد غير متناهي مصحوبين بالخاصين لازم مما ذكرنا من لزوم كون البعد الاول
عادون غير متناهيته ايضا وهذا انما ان فرض المتناهي فهو مريد لطلوبنا وكذا نقول اننا نطلب الحاكمان القول بل هو
مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناهيته في سلسلة الالبا الذي عليه نقول الحاكمان بل جميع تعاريف هذا البرهان يتوقف على

مع
نفسه
في
المتناهي

على
المتناهي
في
المتناهي

على
المتناهي
في
المتناهي

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد قلت كلاً فان حكم الكل الافراي لا يلزم
 ان يجري على الكل المجموع الا ترى الى ما يجوز ان يقال هذا الموضع يشجع كل انسان لا يصح ان يقال هذا الموضع
 يشجع جميع افراد الانسان وقال الفاضل الجبيلي في حواشي شرح المهدية لم يبين لدفع هذا الايراد اعلان ضابطة
 معرفة كون حكم الكل مخالفاً لحكم الافراي في بعض المواضع وتحت في بعض المواضع هي ان لا يحكم على الفرد على جميع
 تقادير وجوده اعم سواء كان احد افراد او لا في التفاوت في الحكم بين الكل الافراي والكل المجموع مثلاً اذا قلنا هذا
 الفرد من الكلب يستحق الى العلة ففي هذه الصورة لا يختلف الحكم سواء احسنه جوده او لا من الممكن ان لا يحكم على الافراي
 والمجموع واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون البعض يختلف حكم الكل المجموع والافراي كلنا كل انسان
 يشجع هذا الموضع لا يبعد هذا الدار فان حكم الكل المجموع يخالف حكم الافراي اذا عرفت هذا فنقول للمقدمة الثالثة
 وهي ان كل جملة من الزيادات سواء كانت مما جملة اخرى من الزيادات او لا يكون في بعد القبة ولا يبعد منها شي لا دخل
 في هذا الحكم فهو صفة جملة دون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلاً في بعد يكون على جميع تقادير وجوده سواء كانت مما جملة اخرى
 ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجوده كذلك جملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافراي والكل المجموع فلا بد ان يكون الحكم
 المجموع ايضا في بعد القبة ايضا اقول بانه كونه مذكورا في قبسات الماهية لطيف جدا لان الحكم على جميع تقادير وجوده امر
 والحكم على المجموع امر آخر فلا يلزم من حكمه على جميع تقادير وجوده شي اخر على المجموع كما لا يخفى على من ادنى مسكة تقرير آخر
 اوردوه بمقتضى الصنعة في كتاب الايات والاصطلاحات وحلها وفي وهو ان يفرض ساقا شلت ذهباً لال نهاية ويفرض في
 الانفراج بينهما بالغير متناهيته فوق البعد الاصل اية عليه تنزيهه فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غشياً
 متساوية والباقي غير متناهيته متفاضلة بقدر واحد فاذا كان كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك الاعداد اولاً ومن
 كذلك لزم ان يكون له شئ على جملة ملوثة من الزيادات ولا يتخل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فذلك ما هو ممكن
 الاعداد الاخر اجبته هذا خلعت فاذا كان كل زيادة وكل مجموع زيادات اعم مجموع كان فهو في بعد فوفاً لمجموع الزيادات الغير المتناهي
 في بعد واحد فوفاً بقدر ما يغير المتناهي بالفعل مصوراً بين الحاصرين وانيت تعلم ان اخذ شات الواردة على تقرير الحكم فغير
 ملازوه وارادة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل تقرير آخر قال الشيخ المصنف في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي لا يمكن
 ساقا ان جاس من بعد واحد وهو ان الى غير النهاية وحلهم ان السابقين كل ما كان اكبر كان سكان الانفراج اكثر فبما وادامكان
 الانفراج بزيادة السابقين وحلهم ان السابقين اذا كانوا غير متناهيين واهمين على نسق الانفراج كان البعد بين السابقين غير متناهي
 لعدم نهاية الانفراج في غير البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما السابقان وهو محال قال ابن كونه في شرح بعد ما قرع على
 الوجه التفصيلي للشئ عند عدمه عند ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونها جالياً اوضح واظهر من التفصيل
 انتمى اقول لا يخفى انه مجرد احوال وان الوضاعة انما هو في التفصيل والاحمال محل في المرام وان كان المراد لا يرد عليه
 الايرادات الواردة على التفصيل في غير محسج فان الايرادات الواردة على التفصيل لا يتقارير التفصيلية كلها وارادة على ما في ظهور
 فيه بل كل من تقارير هذا المرام ان لا يحلوه من عدم ثبوت المرام والقديم من آخرهم وان احوال الاوائل لا يشاهد كنهه لم يثبت
 ولكن يصح العطار انشده المهر ولقد اثبتت به ان نسج المتكسب بل هو اذن من نسج المتكسب لتقرير آخر فانه استأذ
 استأذ ان لا يند في حشيش على شرح المهدية المصدرى وهو ان المظنين اذا استأذوا فلا شبهة في انسا طالعروض في كل موضع قرع

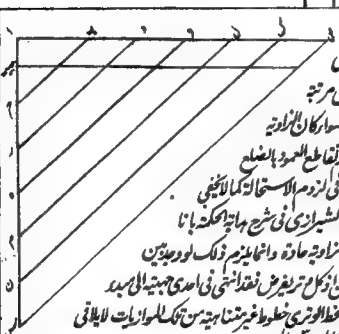
في حاشية
 شرح المهدية
 في حاشية
 شرح المهدية

في حاشية
 شرح المهدية
 في حاشية
 شرح المهدية

في حاشية
 شرح المهدية
 في حاشية
 شرح المهدية

في حاشية
 شرح المهدية
 في حاشية
 شرح المهدية

الاول ما ذكره القاضى البكيت وغيره من



محمّد شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى
 تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة
 عدم التناسل بين سافى شملت وهو لازم قطعاً سواء كان الزاوية
 حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى احادة كتحريم تقاطع العمود بالضلع
 الاخر انما يتحقق فى صورة الاحادة ولا الغرض به يتحقق فى الزوم الاستحالة كما لا يخفى
 على من لا يخفى صحيح والثانى ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هاتيك الحجة باننا
 لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو عدل بين
 الضلعين وترى على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ترقيض نقداً انتهى فى احدى جهتيه الى بعد
 خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي
 شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى وقال حشيش المحققين فى حوشه اقول هذا التقرير للمسلم ايضا
 موضع للبرهان وان كان اصل التقرير هو الذى ذكرناه سابقاً وفى ذراغية الايضاح والافضال الى المطلوب معنى وجود السطح الغير
 المتناهى بالفضل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفضل اذا كان موجوداً يمكن وجود الضلعين الخارجين من المهيضين بالزاوية
 بالفضل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية بين كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المقترنة للسطوح للساوية الغير
 المتناهية بين العدد وكذلك والامكان صحيح للفضلية فاذا انظر الى مقدار سطحى بعينه سطح مساوية له متساوية العرض غير متناهية
 العدد وجب عدم تنهاى المحل بالفضل وهو يسقط اقل الشرح انتهى اقول لا يسقط قال الشارح ابدأ ولو لمصلحة فان وجود
 عدم تنهاى المحل بسبب انضمام السطح الغير المتناهى غير متناهى عند احد كونه فى المطلوب اذا المطلوب هو وجود سطح بعينه غير
 متناهى بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر وتامل معان الفكر فغير آخر ذكره حشيش المحققين فى آخر عليه و
 هو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطوط المهيضين بالزاوية على النجى المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفضل يمكن ان
 تغرز خطوطاً موهنية غير متناهية على تلك الخطوط باجاء متساوية مع لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفضل فان ان
 المتناهية بين الخطوط هى غير متناهية على تنهاى لا يمكن منها مخرج خطوط غير متناهية باجاء متساوية فلا بد من مخرج بعض الخطوط
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناسل بالفضل ضرورية ان الوتر مثل الضلع
 والضلوع غير متناهية بالفضل فالوتر كذلك كعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندي صافيان عن كدورات النوع انتهى
 ملخصاً اقول هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومنه ذلك فالجمله غير متناهية ويجب
 فى ذلك مخرج خط غير متناهى بالفضل كونه بالفضل لا يجب كونها كذلك كما لا يخفى وكعمري ان هذا البرهان
 والبرهان الترسى الذى سبيلنا ذكره والبرهان التقيق الذى مرخوره كلها غير صافية عن النوع واجوبتها لا تشبه ولا ينفى
 عن جميع تقرير آخره تفرض اوية الافراج شئى قائمة ليكون لزوم الحال انه وذلك لاننا اذا استدلنا على ذلك
 والزاوية بينهما بقدر شئى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان محيطهما الوتر مثل شئى قائمة اذ المساقان متساويان
 فالزاويتان احاداً وثبات على القاعدة متساويتان كما نقرر ذلك فى الشكل المسمى من اولى الاسول وقد ثبت فى

الاول ما ذكره القاضى البكيت وغيره من

محمّد شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى

تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة

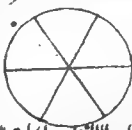
عدم التناسل بين سافى شملت وهو لازم قطعاً سواء كان الزاوية

الاصول ايضا ان الزوايا الثلثة مساوية لثلاثين فلما كان يكون كل من الزوايتين اللتين عند الوتر مثلثي قائمة
او الزاوية واحدة يجب الازدياد من الزوايا الثلثة ويترتب من تساوي الاضلاع لما ثبت في
الاصول ايضا فنفس زاوية الانفرج مثلثة قائمة يجب ان يكون الانفرج بينهما مائلا لكل واحد من الساقين فعملية تقبيل
ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفصل جزوا الوضع في الزاوية غير متناهية بالفصل بينهما وفيه على هذا ايضا لا يمنع
بالمنع السابق كيف يكون الانفرج مساويا للساقين ليس مننا ما لا بد لكل افرع من الاستدلال يكون بين الزاويتين
قدر مساويا لما حتى يثبت ثلث متساوي الاضلاع ويجوز هذا لا يترتب اذا كان الاستدلال غير متناهية يوجد بينهما الفرع
غير متناهية كما ذكره العلامة السبكي في حواشي التمس البازغة وقال العلامة المصنف في التمس البازغة لعقل
محكم قطعاً بالفرع قطعاً بين الاتساق الاستدلال بالفصل من الاتساق المتزايد بمؤكد ذلك اذ خرج الاستدلال
الاتساق بالفصل بدون خروج الانفرج المتزايد من التناهي غير متصور وما يصح تبينه على ذلك انه لا يرتب في
ان خرج خطين محيطين بزوايا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناهية في الجهتين فلو استلزم الاتساق في
الانفرج لم يجمع الى الاتساق السطح في الجهتين انتهى وفيه ما في اول الاطلاق ان اراد بالاتساق الانفرج للاتساق فليكن
فالملازمة مسلمة كانت لا يستلزم كون الفرع جهين غير متناهية وكما من فرق بينهما وان اراد بالاتساق كل الفرع من راتب
الانفرج فنفسه بالاتساق الابعاد غير ملزم بل هو عين التراجع ودعوى الضرورة غير موفقة في ما يحتاج الى الدليل كما
في هذا البحث كالمسح الطويل وانما شاعرا ابتداء اذا كان السطح غير متناهية بالفصل في جهة مثلاً في جهة اخرى متناهية بالكن
لا يتناهى معين بل ان يكون في جانب المبدأ مثلاً ذراع ثم يزداد في جهة ابدية كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين
المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحاً للبناء على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من اراد ان يسهل وتضمن من
تزايد الانفرج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفرج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهية
بين حاصرين مخصوصا لاظهار التمس ان التمس انما يترتب من فرض الاتساق الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه
ولا يترتب منه استحالة الاتساق فمن اجماع التمس ان الاتساق على ذلك الوجه واجاب بان اذا كانت الابعاد غير متناهية
في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهراً فانما اذ تسمنا جسماً مستديراً كالترس ستة اقسام متساوية يخرج
المخطوط الى غير النهاية بقدر مساحته العالم ستة اقسام كل خطين بينهما اساقان على الوجه المذكور لان بينهما مثلثاً قائم
فاذا فرضنا بعد انهما في اى موضع كان حدث زاويتان متساويتان من ثلث متساوي الساقين فيكون كل
من الزاويتين مثلثة قائمة فيكون مثلثاً متساوي الاضلاع فنظير ان كل الفرع من الخطين انما هو بقدر امتدادها فانما
ان يكون متناهية نحو الستة متناهية او يكون غير متناهية فليترتب من هذا بالاتساق بين حاصرين وقال العلامة ان اراد
في الحركات اقول لاحتمال فرض الجسم المستدير بل كل نقطة انفرج يمكن ان يخرج منها مخطوط بجميع كونه في ابعاد
متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت المخطوط الى غير النهاية وانقسمت الى ست اقسام غير
الملتصقة انتهى وقال في الاصل انما اقول على هذا جواب يقول البرهان السلسل الى الترس مع ان كلاهما برهان على حد
كما لم يسطر في شرح المواقف والعجوبة في جواب ان يقال ان البرهان السلسل غير ناجح في غير المتناهي في ابدية
او ابديتين انتهى واقول لو ثبت هذا فليكن على عدم تناهي البعد فان كان مشهوراً في تاهيم

الاصول
محرم
الاصول
محرم

في بيان
الاصول
محرم

حتى قال صاحب المصنف ان هذا الوجه يدل على ان عدم تنافي الاعداد من جميع الجهات ولو جازموا سطحا غير متناهي
 لم يمتد ذلك انتهى فثبت ان شئنا لم يمتد وغيره وكذا غير منتهى فان من الاعداد ليس الاعداد لو استلحقنا ان لا غير النهاية
 ومن المعلوم ان الانفراج يزاد ويزيد ما لا نهاية ولما كان الامتداد غير متناهي لم يزد ما لا نهاية مع كونه محدودا
 بين الحاصلين في كل واحد من الجهتين على امتداد الخطين الى النهاية واستلحقنا ان لا نهاية لعدد المتناهي في جهة فان قلت
 لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية ووجه العرض متناهية كيف يلزم عدم تنافي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في
 جهة العرض قلت ما يلزم عدم تنافي الانفراج ليس الامتداد والساهين فاذا حصل حصل ان يكون الزود المالح على
 هذا التقدير انظر الى ما ينبغي فافهمنا ولقد اطمعنا الكلام في هذا البرهان وفي بيان تطبيقه على ما اشياء عليك لا يحرم في
 غير هذه الرسالة ما صنعت سابقا كما لا يحرم على الغاية جدا وايضا المقصد الثامن والثلاثون في برهان تمامية
 الموقوت سلكها وارسي تسمية برهان الارادة التناهي بوجه قريب من البرهان السلك المذكور وتقريره انما يفرض ما
 مثلت خراجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الاستداد او ان يزداد ان يكون الانفراج قد اتم
 كان الاستداد ذراع الموقوت كما اذا انكسر انفا انفس انفا الى الساترين نسبة مخصوصة بالغة بالغ في الخطين فيستبان ظاهرا بطلان الارادة
 واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلا كان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرة اذرع كان الانفراج ذراعا من قطعها واذا امتد
 اثنين كان عشرة اذرع وعليه ينسب فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثمره في متناهية الاستداد الاول نسبة الى غير المتناهي فيكون
 الثلثة الى غير نهاية نسبة المتناهي الى غير نهاية وهو الانفراج بينهما حال فيهما الى غير النهاية ما عرفت من ان نسبة الاستداد
 الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج برأخلت لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مطلقا في غير المتناهي في غير المتناهي
 ما زان يكون الانفراج الحاصل الى انفس غير متناهية ايضا فاقول فيلزم خصمها بالمتناهي بين الحاصلين كذا في شرح
 الموقوت اقول في هذا الخطا اذ هو فان نسبة الاستداد الاول الى الاستداد اذ هو سهل الى غير النهاية ليس نسبة الانفراج
 الى الانفراج ليس في نظام الذباب الى غير النهاية حتى يلزم مثل الزود بل كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حالى بل جالى النهاية
 وهو من جهة اجهة غير متناهية فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فخالل فانه قد بين
 وبان ما حقق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان التلخيصي وتقريره سلك ما هو مشهور عنه مما يمكن
 ان يثبت به ان كل مستدرك كالتقسيم مثلا في اقسام
 وكل اية منها ثلثا فائدة وتساوى الزوايا مع تساوى
 السطوح ففما عرفت سعة العالم في ستة اقسام فقل
 هذه المخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم
 ما ان كان الاول يلزم تنافي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو جازموا لا يتناهى والمتناهي والمتناهي
 سعة العالم مختصرة في هذه السطوح الستة المختصرة من المخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية
 برأخلت ما ذكره على ان كلامه الزوايا ثمانية ثابتة في ثلث عشر من اولى المصول ان خطا اذا وقع على خط
 خالا وديان الحاد وديان من الجنيين فاما ان او حاد وديان لها وديانها ان الزوايا الاربع الحادة عن اربعة جوانب
 توابعها مساوية لها فظاهر ان الاربع اذ اجمعت على الست فكل ثمة فكل ثمانية وانما ان الزوايا اذ تساوت تساوت



الامتداد من جهة الطول الى غير النهاية

الامتداد من جهة العرض الى غير النهاية

الامتداد من جهة العرض الى غير النهاية

وح نقول مغرض هذا آخر مواعيد بالفي ذلك السطح وكان البعيد بينهما فاعاشا فلما نفرض ان يحرك الخط المفروض ثانيا
 الى جانب المفروض الاول مع فرض نهاري موصي الخطين فحينئذ ملاقة الخطين لان التوازيين لابد ان يتلاقيا
 عند المساحة اذ اخرها الى غير النهاية واذ تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لانهما لهما نقطتين
 ان يتلاقيا بوسطهما فيكون ان يحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي التقدير ساقه غير متناهية وذلك لان من مبدء
 الخطين الى موضع الملاقة كان مقدرا متناهيما واذ انقضى غير المتناهي القدر المتناهي سقى غير المتناهي اقول
 هذا قريب من برهان المساحة فلهذا عليه عليه فنذكر المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب
 الى الفارابي المعروف بالاسد الاخير وهو ان اذا كان من احد من احوال السلسلة الذاتية بالفعل مرتبة الى النهاية
 الا وهو كالمواضع في ان ليس بعيدا ولا يوجد آخر وادركه من قبل كانت الاحاد اللا متناهية باسرها بعيدا عليها انها
 لا تغفل في الوجود والممكن شي من ورثها وجودا من قبل فاذن براهنة العقل قاضية بان من اين يوجد في تلك السلسلة
 شيء حتى يوجد شيء ما بعد كذا في الاستقار اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من احوال السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد
 الا يوجد وادركه آخر نفرض الترتيب لكن لا يترتب ان يكون حكم الاتحاد كذلك حتى يقال انه لا يوجد ولا يوجد السلسلة
 فان من الاحكام ما يجري على الكل والافرادى ولا يجري على الكل الجوس المقصد الثاني والاربعون في ما ذكره
 رئيس الصناعات في الشفا وارى شبهة يدان الوساطة المحقة وهو انه لو وجدت الاسور لغير المتناهي المرتبة لزم
 ان يكون هناك واسطا بلا طرف فان كل واحد من الاحاد على هذا التقدير وسط بين ساقه ولا حة الى النهاية
 فيلزم والوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايغ للطرف والتضادان متناقضان في الوجود وفيه
 بحث على ما ورد في المحقق الدواني في انتموني للعلوم اما اولها فانه منقوض بالحركة العقلية السريعة اذ الموجود من الحركة
 عندكم ليس بالاتسوطا حقيقة وليس لها حركة طرف الا بالاضافة فكل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ
 كل احد له اطراف اضافية واما ثانيا وهو محل انه ان اريد بالطرف الا يكون وسطا بالاضافة الى شيء اصلا فلا يلزم
 ان الوسط مضايغ للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعلم من ذلك فذلك يتحقق ههنا واما ثالثا فلان عند
 الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا فانه بالتسلسل بين الاسور المرتبة بل يكاد يكون حينئذ فلا شيء الاستدلال في ذلك
 ليس اولى منه واما الرابع فانه نقض النفس الحرة فان ترتيب بينهما ثابت وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل
 فيلزم وجود الوسط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف وبما ذكره
 رئيس الصناعات في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا انما
 معلولا وفرضا له علة وعلة علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة غير نهائية لان الحلول علة وعلة علة اذا اجترحت
 بطلتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة العلوم لية
 اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول والآخر معلول غير متوسط ولكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لا
 المتوسط الذي هو العلة المهمة للحلول علة لشي واحد فقط والحلول ليس على شيء وكل واحد من النكش خاصة
 فكانت خاصة الطرف للحلول ليس على شيء وخاصة الطرف الاخر علة لكل غيره وكانت خاصة المتوسط العلة
 لطرف وحلول الطرف وسوا كان بالوسط وحدها فوق واحد وسوا ترتب ترتيبا متناهيما او ترتيبا غير متناه فانه

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

المتوسط لا يكون له نهاية

لا تفر من الزيادة فان معلولها الاخير بازاها عليه علتة معلولته هذه العلة بازاها عليه علتتها وهكذا الى الابد انتهى فلان بازاها
 ولا انفصالا كذا لاعتقاده القاطن الكون فاعلم في شرحه سلمه ويحقق حسن وقال الحق الله اني في رسالة اثبات الوجود
 اقول هذا البرهان جريان على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط والاعلى تقدير التسلسل في الجانبين فثبت مجموعهم
 عدم جريانه لان العلية والمعلول يتبع غير متناهيين فلا يلزم عدم كونهما وقدر هذا التسلسل انما اذا أخذنا سلسلة غير متناهية
 من معلول معين وقصدا عندنا في علمنا للغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العلويات والمعلوليات الواقعة في هذه السلسلة غير
 ان العلة نفسها لعلولها الواقعة فيها وهو ظاهر حتى كلامه اقول في بحث ظاهر فانه لا يلزم انما ان يلزم للمضامين
 مع معلول كل معلول عليه وليست عليه كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما تحتمله ولا يحتاج الى جرح
 على حصة في جانب عدم التناهي وان كان الاول نفع كونه غير صحيح غير ضرر ايضا فان العلول الاخر في صورة التسلسل
 من الجانبين علت ايضا على معلوليه مضاهيا لها اي علتيتها ايضا موجود في نفس الامر وانما ازيت زيادة المعلول بسبب عدم
 العلم بالماضي تحت العلول الاخر وقد روي في البرهان بوجه آخر ايضا منهما ما نقله الفاضل الشيرازي في خواشني
 شرح المواقف من ان العلية والمعلوليات امران مترجمان لا يفرق لهما في الخارج اصلا والمافي الذين فلا يصح تصور لانهما
 في حقيقة العدم قدرة على تلك التصورات الاجمالى للاستيفاء فيه ولا تقدر فلا يصح تصور التناهي العلويات والمعلوليات
 حتى يجري البرهان بينهما وان جرى في مجموعهما اي ذوات العلول فان لم يجز حيثية العلية والمعلوليات لا يجري
 البرهان لعدم التضاهية وان اعتبر تلك حيثية بعد الكلام بان يتكافؤ لذين ههنا من الاعتبارين امران متماثلان
 ليسا في الخارج والافي الذين في حقيقة الوجود الاجمالى لا يكتفي **والاجواب** عنه من جمين **الاول** ان افتقار الشق
 الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلوليات ولقولهما وان كانا اعتبارين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون
 لهما تفرق في الخارج اصلا كيف والاعتراضات لهما تفرق خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لهما تفرق خارجي مستقل كما مر
 في التحقيق الهه والافي في مواضع من خواشني شرح التجرير وغيره ومن انكره كما صرح ومن تعجب من ان نظري لو اراد الهدي في زماننا
 لم يتكره الا من قلته تدبر وسوء تفكير كما حققنا ذلك في نور الهدي لعله لو اراد الهدي فطالما ان شئت **والثاني** ان افتقار
 الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ حيثيات ولقول لا يلزم من اعتبارا حيثيات معها كونها
 اعتبارية حتى يحد والكلام فاما افتقار حيثيات في الحوادث والمعلول والموجب للاعتبارية هو هذا اذا كان كما لا يخفى
 ومنها ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب المستقبل ايضا مع ان عدم تنافي سلسلة في المستقبل
 عند التسلسل ايضا **والاجواب** عنه ان من شروطه بان هذا البرهان بان جميع البرهان من حواله التناهي لبعده اللامتناهي
 بالفصل في نفس الامر فلا يجري واحد منها في الغير التناهي الا لاقفي وعدم التناهي عند المتكلمين في جانبها لا مستقبل انما
 بالمعنى الثاني فلا يجري عند غيرهم فيه **ومنها** اقول ان قاعدة تساوي المتضاهيات وجودا وعلما منتقضة بالاف
 والبنوة على لى اهل الشيع فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه معلومة رب العالم اية محضة من غير تفرقة وفي ما
 عداه من الاولاد وفي بعضها بنوة مع اية وفي بعضها بنوة من غير اية لا يحصى على نبينا وعليه المعلومة والاسلام فان فيه اية
 لما رويته من ابيها فيكون له ولد له وليست فيه تفرقة فانما اعتبر الابوات والبنوات في نبي آدم زادت الابوة بعده
 ليست تمام ازاها بنوة تنال لعل الهدي بحث بعد ذلك امرا المقصد الخامس **والاربعون** في برهان ذكره

العلوية
 العلوية
 العلوية
 العلوية

العلوية
 العلوية
 العلوية
 العلوية

العلوية
 العلوية
 العلوية
 العلوية

العلوية
 العلوية
 العلوية
 العلوية

العلوية
 العلوية
 العلوية
 العلوية

لأثبت الواجب وتناهي سلسلة الممكنات وارى التسمية بمراد العلم وهو انه لو تسلسلت العلل معلولاتها من غير
ان تنتهي الى علة محضة فمما لا يمكن ان يفسر بمجموعات الممكنات الموجودة العلل كل واحد منها لو اوجدتها ذلك الجملة موجود
ممكن تماماً وجوده فلا خصا لجزائها في الوجودات وعلوهم ان المركب لا يوجد الا بعد وجود شئ من اجزائه وانما لا يمكن ان يتناهي
الجزء منها الممكن وما يحتاج الى الممكن ان يكون ممكناً واذ اثبت ان الجملة ممكنة فذلك الجزء ممكن فمما لا يمكن ان يتناهي بالاعتماد على
نفسهما وهو ظاهر الاستحالة وانما جزئها وهو ايضا محال كاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه واخيراً فلا معنى لاجدادها بالاجزاء
والاجزاء جميع اجزائها وانما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجباً لبعض الاجزاء فينقطع السلسلة العلل الى الخارج
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولاً لشئ من اجزائه بل هو العلة التي لا تتناهي على
المعلول الواحد فليزله من مختلف من معين لان الفرد من ان السلسلة غير منقطعة وقد افترض ان كل جزء منها
معلول للجزء الآخر ولم يمتد منها خلافه وقد اورد عليه بوجه منهما ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في التناهي لا في الجزئية
وجوابه انه نزع لفظ فان مرادنا بالمجموع هو انها هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شئ وهذا اعتبار مقبول في التناهي
وفي التناهي كليهما سواء رسي ذلك مجموعاً او لم يرسم ومنها ان الاتحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة
لم يكن لها مجموع موجود في شئ من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلل الموثرة والعلة الموثرة بحسب جماعها مع معلولها
كما تقر في مقرر ومنها ان الاتحاد على تقدير اجتماعها في الوجود ليس بآثاره مع بنية جماعيتها بصيرها شيئاً واحداً ولا
بدون تلك البنية فان كان المراد بجميع السلسلة المنة الاول الممكن بوجوده ولا يمكن لان البنية الواحدة العتقوتها
امر اعتباري يستلزم وجوده في الخارج وجوده في ذاته مستلزمه كاستحالة وجود الكل ان كان المراد هو الثاني فنقول علة
الجميع لنفسه على معنى انه يفتي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى الخارج عنه فان الثاني علة للأول والثالث علة للثاني وهكذا
على كل احد من اتحاد السلسلة علة فيها لما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الاتحاد لم يخرج الى علة خارجة ولا تتناهي
في القيل الشئ بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المنة الثاني فيكون المجموع عين الاتحاد ولا شك ان هذا الاتحاد
ممكناً بوجهه كما ان كل واحد منها موجود ممكن كما ان الوجود الممكن يحتاج الى علة موحدة كافية كذلك الممكنات المتعددة
الموجودة تحتاج الى علة موحدة كافية حيث كان كل واحد من اتحاد السلسلة علة موحدة داخل في السلسلة كانت الموجدة
لجميع الاتحاد جميع تلك العلل فتح نقول جميع تلك العلل الموجدة الذي هو علة موحدة بالمجموع المانع يكون عين تلك السلسلة
او داخل فيها او خارج عنها والاول محال لان العلة الموجدة الشئ يجب ان يتقدم بالوجود على العلل ولكن التحميل تقدم
المجموع على نفسه الثاني يبيح المظان التحسين الثالث اقول هذا عجيب فلماذا لم اعتبر الاتحاد ونفسها من غير
اعتبار البنية الواحدة مطلقاً لم يكن معلولتها مخافة معلوليتها كل واحد وانما كيف يستفهم من علة عنه او دخل في ذلك
وبهذا هو غرض المورد وهو الى ان ايقن وهذا التفصيل لم يسطر الاقوله واجب منه قول الحق الدواني المراد هو المتعدد
بلا ملاحظة البنية كما في الاعداد حيث قيل انها الودعات من غير ان يلاحظ فيها البنية وقد تبين ان الكل بهذا المنة موجود في
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة البنية فكل من الاجزاء حتى يقال ان موجود بوجود
جميع اجزائه ليستفسر من علة لان الكل الجزء يتقارب ان ولو اعتبرنا او معنا لا تقاير اصلاً وتغيره بالعدد لا معنى له فان ان
يقول بان العدد عبارة عن بعض الودعات لا يريد به عدم اعتبار البنية مطلقاً بل عدم اعتبارها داخلها كما صرح به المحققون

١٠
١١
١٢

هذا هو المراد
بأنه لا يتناهي
في الوجود
بأنه لا يتناهي
في الوجود

هذا هو المراد
بأنه لا يتناهي
في الوجود
بأنه لا يتناهي
في الوجود

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارعة كسوت منه هنا بل مخرج في شرح العقائد
 العنصرية وحواشي شرح التمهيد وغيره من تصانيفنا ايضا والحق في الجواب عن الايراد ان يقال اننا نحن والشق الاول
 لكن لا نفهم الهيئة الواردة في العنوان حتى يكون المجموع اعتبارا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع واسكانه
 بهما للشيء ومنها ان العلة الموصوفة لشئ لا يجب ان يكون موجودة لكل جزء من كونه بل من كونه الجزء علة كونه علة
 لنفسه لا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعليها ليست الاجزاء منها وهو الواجب **ووجود**
 على في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالاجزاء على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
 واعتقدنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فليان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا
 يختلف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه ما زال يستقل باجزائه بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره
 وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن الموصولة لا يكون جزء منه وهذا هو الذي يطلونا ومنها
 ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء معين وحدته ووصفه كل شيء معين وجوده ووجود المجموع ليس مفاديه للوجود اعادة الاستغنى
 اعتبار العقل لا يقرر ذلك في مقوله لا يمكن ان اتفاقا للجملة الى علة غير الاتحاد وانما يلزم لو كان لها وجود ومفاديه لجزء
 الاتحاد وتوهم انها ممكنة وجودها بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا لا يشترط ان يكون العقل على علة الاتحاد وما يقال
 من ان وجودات الاتحاد غير وجود كل منها في مجموع اذ يكون مجموع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود خاص في نفسه
 والقول بان التعبد قد يوجد جملة وهو بهذا الاعتبار واحد قد يوجد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما
 لوجود والاخر لا يجد شيئا لان الاجمال والتفصيل من احوال الفصل مجموع السواء والارض سواء اقدم العقل جملة او مفصلا لا
 يعطى ليكم التغير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يجب اختلاف الملاحظة والحاصل ان قباير المجموع لكل واحد
 انما يوجد بحسب احوال العقل هو وان كان من ظان الواقع لكنه لا يجب ان يكون المجموع وجود خاص في نفسه لوجود
 الاتحاد فلا يجب ان يكون لكل علة مفاديه سوى كل الاجزاء فانهم فاد دقيق وبالتامل حقيق ومنها ان يجوز ان يكون
 الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول كما هو في غير العلة انما اذا لو وجب تقدم العلة انما تترجم في المركبات اقدم مما
 نفسها بترتيب لان مجموع الاجزاء المادية والصنعية جزء من العلة انما تكون مفاديهما وهي مقدمة على المعلول كذا
 هو عبارة عن مجموعها **والجواب** عنه على في شروحه حكمة العبد في غير ان مرادنا بالعلة الفاعل اسقاطا بل ان كل
 بالتاثير في ان لا يستند المعلول الا بالية توسط او غير توسط والفاعل يستقل بهما للشيء في المجموع الذي عبارة عن
 جميع الاجزاء مجعلا بل يكون فاعلا في كل واحد والامر كمن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة اشتداد بعض الاجزاء الى غيره
واورد عليه اول ما باننا لو لم يكن فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزاء لزم في مركبها جزء مرتبة ذاتا
 كاسر مثلا اختلف المعلول من علة او تقدم عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الاجزاء
 من اجزائه او لم يكن فاعلا الاول بل من تحلف الاجزاء الثاني من علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علة
 وثانيا اننا لو قلنا ان شيئا من المعلول علة اخرى مستقلة يكون مجموع العمل الثلاثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
 الثلاثة مع ان ليس على شيء منها ضرورة اشتداد كل منها على واحدة منها فقط **واجيب** منها ان التعلق عن الكلية فاعلا
 بهذا المعنى غير متنع اذ لم ينفذ فيه اجتماع جميع الابدان كما اعتبر ذلك في العلة انما والتعلق انما هو التعلق من العلة انما

في علم الفقه

الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق

الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق

في علم الفقه
الشيء السابق واللاحق
الشيء السابق واللاحق

والقصد الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزاء جاع فاعل الكل سوار كان بحيث فالاعلاما ولكن وبهذا القدر كيفيتا
 في غرضنا وجوب ابطال كون الجزاء علة فاعلة لمجموع كما لا يخفى وانما في الجواب عن اصل الابدان انما اختار ان المراد هو
 العلة السابقة ولا يجوز ان يكون نفس الممكن فاعلا لو كان كذلك لفي في وجوده لم يستج الى غيره فبفسد باب اثبات التوابع
 من جهة الممكن فذا وفي بعض المقام تفصيل فانه مقام واسع طولوا الذيل فيه غاية التعليل من اراد الاطلاع
 عليه فليخرج الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجملية غيرا المقصد السادس والاربعون في بيان
 ارمي تسميته بمران القطع السلسلة وتقريره على ما في الموافقة وغيره انا قد اثبتنا وجوده ولو اوجب تعالى بغير
 الاحتياج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول ان وجه تسميته بالسلسلة في العمل الى غير النهاية كان وجوده ولو اوجب وجوده
 سوار كان ليس كذلك فلا بد ان تقطع السلسلة اليه المقصد السابع والاربعون في بيان الترتيب و
 تقريره على ما في القيسات وغيره ان كل سلسلة من طلق معلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتقاد
 واحد من احواله استوجب ذلك انتقادا بالعمد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل يستوجبها المعلولية على الترتيب
 بحيث ان يكون فيها علة في اولى العمل لولا بان انتقدت جملة المتراتب التي هي معلولاتها والامر ان المعلولية قد استوجبت احواله
 السلسلة بالاسر والاحصا ان استخفاف المعلولية على سبيل الترتيب جملة احواله السلسلة بالتام مع وضع ان لا يكون هناك
 علة واحدة للجميع لولا بان انتقدت السلسلة باسم احواله المتراتبين المقصد الثامن والاربعون في بيان كثر
 العلامات المتشعبة في كتابنا صليح الحكماء لا ابطال عدهم انما هي احواله الانواع المولدة بسبيل التماثلية و ارمي تسميته
 بمران البند والشجر وتقريره على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا و دعامات غير متناهية في الملمسة
 بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل جادة دعامات فلا بد ان يكون قبل كل شجر بدو سوار وقيل كل جادة بقدر سوار له فاعل
 كل شجر بدو يكون مثل كل بدو شجر لانه فرض عدهم انما هي المولدة من الطوفان وكذا في كل جادة ويستعمل في سائر المولدة
 فنقول اذا انتقدت جملة من الاشجار الموجودة في الدبر وفي الزمان الماضي ففاجب من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل بان
 يكون معدومة بعد تعيين في نفس الامر ولو كان ذلك بعد غير متناهية في الكثرة بالفعل كيف والاشياء الخارجية من القوة
 الى الفعل لا بد ان يكون معدومة لتعين شخصه على احواله شخصية بحيث لا يزداد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء الماضية
 فاعلمنا لا مجموع لها بعد عدم جهاس القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاو كل شجر بدو سوار على ما في الشجر اليميني
 بازاو بدو والشجر السابق عليه بازاء ايضا بدو كهذا والبند الذي كان بازاو الشجر اليميني لا بد من الشجر السابق لما مر
 اكل بدو موقوف على الشجر والعكس اذ ان قبل كل بدو شجرا بالعكس فالتوقف من الطرفين لانهم ذلك باطل لا فضاء
 الى الدور وقال الحق الطوسي في مصابيح المصالح رادوا عليه باطلا على المصالح ليس بدو لاني اللفظ لان الشيء
 اذا توقف على شيء في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون ودوا بل بما يشيئ سلسلا الى حيث جبه الدعوة التسلسل عند المصالح
 وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليميني الى الازل في الماضي او في الدبر بحيث لا يشيئ بعد
 موصوفة بعد تعيين ولو كان في كثرته ولا حاكمه ويكون كل واحد منها مولدا لافتح يكون بازاو احواله فجملة احواله
 جملة البند المولدة لها ويحكم التفاضل بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت سوار له بالسر
 وكما فرضت في جملة الاشجار بدو مولدا لافتح عرفت يكون في جملة البند و بدو مولد بالسر صرف يحصل التكاثر بينهما

ان كان كل من موله او موله اخرج حيث التولد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لسا
 سوى الشجر البيوي لان مولد البفتح صرف لجملة واحدة من البذور وتكون ثمانية مساوية لجملة الاشجار باجملة واحدة لبعضها
 ذلك لبند البعين الذي هو مولد البكر صرف يكون سابقا على الاشجار بجملة واحدة وان كان بلا ثمانية لما فرض مولد واحد
 ايضا على لجملة واحدة من جملة الاشجار البقية التناجيه والبندور البقية التناجيه فقد توقت جملة الاشجار بجملة واحدة لا يثبت
 على ذلك لبند البكر صرف فان قلت اذ اثبتت بزمين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه قد مات برهان التصديق
 ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزايد قلت حسب كل اثنين بطريق ليس بين واثبتنا نظره فمجملة البندور البقية التناجيه
 من البندور الذي مولد من الشجر البيوي كل واحد منها مولد البفتح فيجب ان يكون بازا منها اعداد الاشجار البقية التناجيه بحسب اصول البندور
 الاشجار مولد لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا اعداد معينين هو مولد البكر صرف فيحصل لكل قوة المطلوب يكون جملة البندور بحسب
 عنه شيء موافق لما في ذلك البندور المرفوض في كل شيء هذا الشجر المولد لا فرق في الاشجار واثبتنا نظره فمجملة البندور البقية التناجيه
 المرفوض في الاشجار فثبت ان الكسوف ليس هذا هو مراد الشرح الثاني انتهى كلامنا في هذا المقصد التاسع والاربعون في برهان
 ذكره بعض المحققين وارضى تسميته برهان التوفيق بين الطرفين وهو انه لو لم يكن في الوجود وجوب على كل مكانات غير
 متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما ووقت كل ايجاد على وجود ما فاجابوا بوقوع كل وجوده وبالكسوف وهو وجوب الدور
قال كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب لغة الطوسي في صياح المصاييح ولا ننظر في انما
 التمسك فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطال التمسك
 في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات وتقريره انه لو لم يكن في من التصورات
 بديهي بل كان حصول كل مخالفة لال نهاية لزمان يكون الادراك البيوي كادراك العقل مثلا فاعلم ان كل ما يراه
 التناجيه في النفس قبل اليوم واللانه باطل يكون زمان وجود النفس متناهيما بنا على حدوث النفس كما لا يخفى على المتأمنين
 فالمراد منه شك وقدره الدليل بحيث يجري على تقدير تقدم النفس ايضا فيقال لكن بان ادراك النفس لا يشهد بالثبات عندنا
 متناه اذ على تقدير حدوثها فظاهر وانما على تقدير عدمها فمرفوض مرتبة العقل البيوي لا يبي في هذه المرتبة خالية عن مت
 الادراكات المحسوسة وارضى تسميته برهان الحدوث وسرور عليه بما يجوز ان يكون فيه المرتبة من حيث
 حدوث النفس لا يوجد على تقدير عدمها سمكنا ذلك ككلمات القول ثم لا يجوز ان تكون النفس قبل عرض هذه المرتبة مدرك
 بالادراكات المحسوسة وتكون هي مساوية لما يحصل لها بعد وقدره وعلى وجود مرتبة العقل البيوي لا على كل تقدير متناهية
 الحال كما فصلته في كل المخلف في بحث الجمل المطلق فلا شبهة ههنا خوفا من الاطالة **المقصد الحادي والخمسون**
 في اذكرة السنية الهدوي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لا بطلان التمسك في النظريات من ان لو كان حصول التصورات
 والتصدقات بطريق التمسك لزم محقق فابالعرض بدون ما بالذات واللانه باطل بداية فالمراد منه شك في الملائمة
 ان في التعريفات ليس للتصورات اعدادا متعاقبا بالمعروف بالكسوف بالذات والمعرفه بالفتح بالعرض فاذا كان حصول
 كل مخالفة كان كل منهما بالعرض وارضى تسميته برهان الحصول اخرى واورد عليه ان هذا الدليل كما يستقيم على
 منه بين ان في التعريفات حصولا واحدا متعاقبا بالمعروف بالكسوف بالذات والمعرفه بالفتح بالعرض وهو مدعيه بغير
 علم فالحال ان يكون دليل قنوي عليه كما يجوز على ان فيها حصولا في حصول المعرفه بالكسوف لا فم يتصور حصول المعرفه بالفتح فليس

في هذا المقصد التاسع والاربعون في برهان ابطال التمسك في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات وتقريره انه لو لم يكن في من التصورات

في هذا المقصد الحادي والخمسون في اذكرة السنية الهدوي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لا بطلان التمسك في النظريات من ان لو كان حصول التصورات

كل منهما على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا فيه لازم عليه فان قلت الموقوف من الموقوف
 ومساوي له كما اذا كان جميع اجزائه عدلاتا لانه ان كان هناك حصولان يلزم ان يكون الشيء واحدا وهو لان
 قلت العينة الذاتية لانتاني في الفاعلة الاعتبارية فيمنها فاعلا بالاجمال التفصيل فلا تغير لو كان له حصولان فانهم
 المقصد الثاني والمحمسوس في برهان ذكره لا يبطال لانتاني اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام سموه
 برهان التناسب وتقريره ان لو كان الجسم كسائر اجزائه متناهيته بالفعل فاختارنا جملة متناهية وتركيب منه
 جسمنا فنقول من العلوم ان نسبة مجموع اجسامه الى اجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذا زيدا ونقصا
 انما هو بحسب ان زيادة الاجزاء وانقضاء اجسامها الى اجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كانت الاجسام والاهل
 متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي
 وهو مستحيل واورده عليه بوجه منها انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزائه متناهية بل يكفي ان يقال
 ان كان لكثرة متناهية في مجموعها كان مجموعها بازياد اجزائها فيكون الذي اجزائه متناهية متناهية نسبة مجموعها
 الى مجموع غير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي ليس كذلك واجاب عنه الحق الطوسي في شرح
 الاشراك بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذا حملنا اى هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثا او ربعا او غير
 ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسوب وهم اليه مثل النسوب اليه فان نقطة لا تكون ان نسب
 الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كاجسامها نسبة جسمها الى اجسامها فذلك حصل الجسم او لا فم نسبة
 العلامة الرازي في المحاكات بان الجسم لو كان متناقصا من الاجسام وكان مجموعها بحسب ازدياد اجسامها
 فكل عدد يفرق من تلك الاجسام بل واحد منها يكون النسبة الى الكل الثلث والربع او غير ذلك بالقوة
 فلا اعتبار الى تحصيل الجسم فلعل انما القائمة اتمام المحبة ومنها انما يجوز ان يكون النسبة من الجسمين بالنسبة بصيغته
 التي توجد في القادرون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاعداد لان نسبتها عدوية فلعلنا وجوابه ان كلامنا بعد التفرقة
 تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تنقسم وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعروا بوجوبها عارضا تركب هو الجزء
 الجسم فيكون النسبة بينهما ايضا عدوية ولذا ذكرنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد ثبت لغير
 اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء واصحاب النظام بان يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا
 يقطع جسم سائفة محدودا في زمان غير متناهية لانه لا بد من حركة من وجوب كل جزء من جنسه ودخل في غير آخر فاذا كانت
 الاجسام غير متناهية كانت زمان القطع غير متناهية فارتكبو القول بالعددية والزمهم ايضا بان كون الجسم متناهيا على
 ما يتناهي من الاجزاء يستلزم ان يكون مجموع غير متناهية فالتموا تداخل الاجزاء وان اصحاب النظام لازم اصحاب
 تنافي الاجسام ونجزة الجزء القريب من طلب الرمي عند حركة البعير جزوا واحدا لكون القريب البطيء من البطيء فلا يخفى
 ان البطيء ليسكن في بعض ارضته حركة السرير ولا يكون ذلك الا بتلك اجزاء الرمي عند حركتها فاستمر التشديد
 بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك وذكر في الشفاذه الحكاية بوجه آخر وهو ان لما حاول الفرقيان السمت نظرة
 قال الفرقي الاول لاي محاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والى الاول
 بيان الملازمة ان الاجسام لو كانت غير متناهية لكانت الجسم قساما والصاف في اقسامه الى غير النهاية والحركة فاختل

تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى انفسها وانما بلغت اليها فابالغث الى النصف نصفها لكن الانصاف فيمتناجيه والانصاف
 الغير المتناجيه لا تقطع الا بمحركات فيمتناجيه فلما اوردوا وانهم بينه المقدمات اخذوا يعطونون لشك ثلثين
 فمن حاك على اني رايت شخصين يتحركان احدهما سيره الحركة جدا والاخر بطي الحركة في الغاية ولم يمس السرع المستط
 اصلا ومن قابل اني لاحظت من بعض مطايح التنفزة تسير عليها بقليل ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يشاي
 والتسل الاول للقمار والثاني فمتناجيه وعلى هذا حال تشييع هؤلاء وشناعة اولئك والتجاذب الى القول بالطفرة
 وبج ان يتحرك جسم من المسافة يحصل في حركته من المسافة من غير ملاقة الوسط ومحاذاة قاور ولا ولون ولا
 شلا وهو ان الدائرة المغلقة من الرعي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركت فلو كانت حركتها متساوية كانت
 المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يكون الصغير في الوسط ضرر وقان الرعي متصل بغيره بعضه ببعض فمتبين ان
 الصغيرة تتحرك وتصل طرفاتها والعظيم يتحرك ويكثر طرفاتها فاعدا لا يتحرك حتى يحصل في الجدار من بعد الصغيرة فلما انط
 الى هذا المقام تصدى الاخر من اللاتزام وكانوا يشعرون القول بالطفرة فاضطروا الى تكبير الصغيرة من السكون حتى
 حلكوا بان الرعي يتفكك اجزاءه من الحركة فتوحه امدما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكك خاتمة الخ
 من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد بوجوه منهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج منها اسرا من
 في جانب عن جانب اول لا يتيم فان كان الاول لم يكن هذا محض لان الشئ المحض لخصوصية فيه ولا تخلف فكيف يحصل
 الاستبعاد بل لابد ان يكون امد ووجوب ولا شك في انه يكون مشد لا يكون مقدر او جساما خارج عن كل اجسام
 جسم فخالفت وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكم العقل به لانه جازم بان الطرف الذي
 عليه القطب المشمل مثل غير الذي على القطب البشري والكاره مكابرة **والجواب** عن ان التفكك ليس له اجزاء متناهية
 خارج العالم ونعم انها امور تقديرية بغير وجوده وفيه ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له في الذهن والذي لا
 وجود له في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كافي كذا باوان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في
 نفس الامر وبعود الالتزام واما الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يتميز فيه جانب عن جانب وان الحكم بهذا التميز
 هو الوهم لا العقل وكل الوهم غير مقبول كذا في المحصل ومنها ان ما وراة العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما
 يوازي النصف مثلا وكل متقدر فهو موجود وجواب على ما في المواقف ان هذا التقدير وهم باطل غير مطابق لنفس الامر
 ومنها ان الوهم فمتناجيا فخالصا على طرف العالم فان المكن مدببه في ما وراة فتم ففناء موجوده كسختاته الدالية في العدم فتم
 فيكون متقدرا ايضا لان ما يسو اصبح اقل مما يسو له وان لم يكنه دال على جسم ما فليد على التقديرين فتم بعد اما
 مجرد او مادي وجواب على ما في حكمة العين وغيره ان امتحان الشئ الثاني وتقول ليس استتاع دال عليه هناك لعدم وجود
 جسم ما بل لعدم فضاء وهو شرط اقول فيضع ظاهرا فان منع الفضا هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة
 التي اقاموا عليها في التبرك كلها لا تخلو عن شيء ومنها ان الجسم ما بهية كلية يمكن لما افر او غير متناهية متخلفا فا وجدت
 تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **والجواب** عنه في حكمة العين وغيره بانما لا شك ان ما بهية الجسم كلية فيض
 امكان وجود الاجسام الغير المتناهية على انما نقول المدعي عدم وجود اجسام غير متناهية فان كان وجودها فليكنها
 لا في ما وراة وخارج العادة فليكنها في حاشى حكمة العين ان التكبير يعني لاتناجيهما والامكان غاية

فان

فان

فان

فان

فان
 فانه
 فانه

احمد بن محمد بن
عبد الرحمن بن
عبد الله بن
عبد الوهاب بن
عبد الوهاب بن

انتفى وفيه فاني فان الحكم انما يدعى امتناعا بالغير لا مكان الذي لا يتأق فيه وقال الفاضل الشيرازي في نحو هذه
اقول لنا ان استثناء المنع المذكور في المتن بثلاثة اساسيات اخرى احدها انه ان كان كليا لا يمنع نفس قصوره من كون
شركه من كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات العرفية وثانيها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه
في افراد كثيرة مطلقا وثالثها ان يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستدفع
بالتفصيل الذي ذكره السيد حيث قال اي مكنة واللام في المقصود تبقى الاخران ولم توجه في المتن ما اشرح
البيان لعدم مطالقتها الواقع فيصير كلاما جديا انتهى هذا ولما اخرج الكلام الى هذا المقام ختمته بنظم الاقتصار حاملا للضرورة
العلامه وصليا على سيد الانام والاله الكرام وكان ذلك يوم الخميس السابع والعشرين من الربيع الاخر من سنة ثمان
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين طلع على احدى مملوكة رب المشرقين حين اتاحت لي بالوطن حفظه
من سرور ورائس من ذلك يوم من الناطقين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا لي بالخير في الدنيا
والعقبه والنهاية عن كل خير في الآخرة والاولى صلى الله عليه وسلم ان يرحمني بعد الله تعالى بغير من ايمان خير من علي

ختم الطبع

تمت كتابي من فصولها مائة وثمانين وراك سمعت آية عتق العارفين به حيث في الآيات
رسوله فاتم النبيين به وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله بيته وصحابه شدة قواعد الاحكام وسموا اصول الدين
ولقد فمذا هو الكلام المتين به بل هو دستور الحق وقسطا للبعين به في تنقيح البراهين الذي لم ينظر مثلها احد
من الفضلاء السالطين لانها كانت تشته في زمر المتقدمين ولم تطلع عليها احسن العالمين به فالتقطها خير العقول
بالمهارة السالطين به دراسته القصير به فخر الموفقين به اعلم العلماء والمجاهدين به فضل الفضلاء المتبحرين به بما مع بحر المعقول
والمستقول به جادى الفروع والاصول به بولاي الجبر العلام به اوستاذي السعيد القفاص به المستوفى بالبعين به اعلم
الحافظ مولانا محمد عبد الحى راضى الله عنه طالع الله الى ما اوفرت الايام وطلعت الليالي به ابن العالم الجليل به الفاضل
البشير المولوى محمد عبد الحليم احله الله في جنات النجاة ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة
ونهاية الرشاقة فاعطى طبعا فمكتوبه الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور

محمد مصطفى خان اسكن الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وسلم

مادامه ووالقبرين بمكة احوج المرحومين الى
رب العالمين في الجنة السيد محمد بن محمد

عقد الله يوم الجمعة
١٢٢٢

عقد الله يوم الجمعة
١٢٢٢

مَنْ يَتَّقِ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ مَكْسِبُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَرِيمِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَرِيمِ

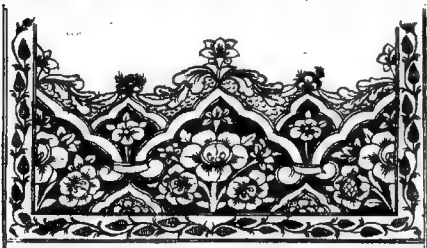


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَرِيمِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَرِيمِ

المطبع المصطفی محمد خاتون مطبوع

واما قوله تعالى في سورة النور
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه

واما قوله تعالى في سورة النور
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه



واما قوله تعالى في سورة النور
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه

واما قوله تعالى في سورة النور
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه

واما قوله تعالى في سورة النور
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه
 من انزلنا من السماء ماء فاجعلنا فيه
 شجرا عظيما فمن جعلنا فيه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والتاريخ المذكور في هذا الموضع هو التاريخ الذي ذكره المؤلف في المتن وهو سنة ١٠٢٥ هـ الموافق لـ ١٦١٤ م.

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Handwritten Arabic script from the manuscript, likely representing the opening or a significant section of the text.

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بكون اختيارا لكل منها غاية في الواسطه لنفس من انوار علم مختلفه كان يصدر عنها الفعل على خروج واحد
من غير روية ولا بصافه صادرة ملكه ثم خرجنا الى روية ولا رايه انهما غاية في الواسطه لنفسا في
حركت خصوصا وان كل فعل عال في حقيقته يحرك ذلك المخصوص والنفس لا تشترط كمال العقل بل مع ان كمال
الفعل اختياري ولا التشويبات وتكون انما هو تصور وعدم فعل ولا يقين بل الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة في العالم ولا ان لا علم انفعالها ما غايات انفعالها من روية وحى غايات فان المادة لا يغفلت
حركة الطبيعة فعملها الى الواسطه التي تستعملها ولا تعطلم ولا تعلم انزل متوالي غاية فان سببا كمالها
الواردة والطبيعة البدنية فالحركة فالتحليل الحركية والطبيعة غايتها حفظ البدن مالم يكن بالاعمال
كل في كل الارتفاع الاستعداد بل في رتبة فكلون ذلك سببا بالعرض نظام الذبول انما تفسر في فعل
كالطبيعة يكون لغايتها لها الاصل غير قائم بالذبول والموت ان لم يكن في هذا القياس الى رتبة في غاية رتبة
في النظام من رتبة في منافع اعضا الحيوان واداء النبات التي لم يترتب في الامور الطبيعية تناسق في كل
الى غاية وخرير ومع ذلك لا نكر ان فيها امور ضرورية يحتاج الى العلم الغاية او لترزم الغاية والحق في كل
التي لاكون متوقفة بالقياس الى شيء كقوى حيزية واعتمد ولا كثرية بالقياس الى ليعال لها انها كانت
بالاغلاق بالقياس اليه فان لم يكن متساوية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غير واداء كان
يسبب اتفاقيا لها وحدها سببا اتفاقيا في نظام غير طبيعي بل في نظام طبيعي سببا اتفاقيا في الطبيعة
الاولى الى شيء ما لم يجد فادقست الى المجموع ليعال انها بالاتفاق واما ذلك لا تقدر اليه بل ان
كلها ضمنية فالحق في كل رتبة سبب في الارض لها ان رتبة تتلوا في الاتفاق وكان الضمنية اتفاقيا
وان نسب الى حيز فاني في موضع قد وصف في كل من الاتفاق وكان السبب وجبا وكان انما
اختلافه الى ما حال الامور الى شيء لا يتصور سببا في رتبة من المختار من الناطقين وسواء انما
ان يودي الى غاية محمود وشقا وان يودي الى غاية مذمومة ولا يكون سببا للثبوت لكن قد فكر
عن ضرورة حصول اسباب مسعدة او شقية فيستخرج من ضرورة حصولها اعتبارا ليعال الى المبرور او
المشوم والامور الطبيعية في ذلك الكائن من اتفاقا نفسا في قول المذكرات لمبادئ العلوم الطبيعية
والمشترقة في اربعة اجزاء خمسة وبنها كن من ترجم الى الجواب ان يكون الطبيعية تتلوا لمبادئ بل في كل
مكون في كل الاتفاق الى ما حاله فاعلم ولا غاية ولا غايات في رتبة من المبادئ في اربعة اجزاء

[illegible]

مفتی محمد رفیع

لأن الأستغنى بالاعتماد

الجزء الثاني

مجلس الوزراء

Figure 1

مجلس

اساتذہ کرام

مجلس

وزیر

المادة ١٠

التي هي

17

4

•

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والجسمية المنطبعة دون الاولى وكذا جسم من الاول خالفون وقد اراى اشهد ما داسن الاول في انما
الصورة تقتطع على خاصه كلاس الطبعية ولو هيما تاسا التي هي صورة كذا كذا ان اراولى ما داسن الاول
الصورة فتقتطع من العلم غير هذا الاول فصل بل هو في ذاته ما لا يوقو من ان يميل الى ان ياشتها انما هي
الصورة والاعراض من هذا العرض من ان يميل الى ان ياشتها وان ارادوا الصوة فكم خرجوا على ما لا يخرج
عن كلاسها الصوة وفي شمولها خاصه كلاس الجبريس من جنسها الصانع مستند بل هو في غاية صفا
وهو على الاجسام العنصرية التي هي في شمولها خاصه كلاس الجبريس من جنسها الصانع مستند بل هو في غاية صفا
الجبريس كالتقريب ما لا يندى صفا مستند تفصيل الى ربا الشرف فيجب ان يعلو في ربة التقريب انما هي في
تفصيله كلاس الجبريس من جنسها الصانع مستند تفصيل الى ربا الشرف فيجب ان يعلو في ربة التقريب انما هي في
من اللوح انما هي في ربة الصوة من كلاسها الصانع مستند تفصيل الى ربا الشرف فيجب ان يعلو في ربة التقريب انما هي في
من اللوح انما هي في ربة الصوة من كلاسها الصانع مستند تفصيل الى ربا الشرف فيجب ان يعلو في ربة التقريب انما هي في

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الحال اني كانا ليس في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
الكان لا يوجد في ذلك يقول في اننا انما كانا في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
وهو باطل في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
ان كان لا يوجد في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
مختلف بل هو واحد في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
ويشترط في ان كان لا يوجد في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
ويكون لا احوالنا في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
نات الاولى في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
على قاعدته لا احوالنا في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
المقادير في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
المعاداة في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
فما فعل في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
ينطلق في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
وقد حققنا في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
كانت في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
مقادير في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
التي في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
حركتها في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
عدم قاعدته في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
لو كانت في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان
في ذلك في بعض الايام من هذا الاربع مصاب السطح كاذبة احوالنا واذ قد حققنا ان

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۲- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۳- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۴- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۵- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۶- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۷- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۸- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۹- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.
 ۱۰- در صورتی که در این مورد هیچ گونه مدرکی در دسترس نباشد، باید از طریق مراجع ذیصلاح، اقدام به جمع‌آوری مدارک و مستندات شود.

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في ذلك المكان من غير ان يطلع على الوسط تحقيقا لان العلم لا يتحقق بعد المرات وان كانت متصلة
في زمان الحركة وكلتي كل من ان يفيض في ذلك الزمان فيلان الذي هو طرف من جانب البنية وليس حصولها
على سبيل التدرج والانطلاق على الحركة حتى يكون طرف حصولها انما حاصلها كنهاية حصول في الحركة وليس
محدودا بالاول بل كل من يفيض في ذلك الحركة كان قبله من زمان الحركة فحان في ذلك الاشارة فيتميز
ان يحرك في الجسم الى من الطرف الى الوسط فذلك بالمثل الصادق فقلت في الباب
المشاكل في الحركة بالشرح بمرور الحسن بحيث يخرجوا عند الماتة في السكوت وان كان فنيا من كل وجه
السطح في قضائهم بيلان الاشارة استعماله بالانطلاق فهو من الاشتراك على صان بمقتضى فاذ لم يجمع عند عرفي
تعيين المراتب في قولنا بانه فصل المقوم على كل جان لم يكن في نقله من قبل مساو لذلك الجلي وانما يتسبعا
يشبه الدور وتزجير الارام وتبديل الاعشى ان يبنى عليه الاحكام وتزجير السطح ايضا فالتعريف وذلك مثل تفسير
الحركة فان السجودات تسمى ان يكون شاشا بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة يعبر بالقوة من خفا
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة بالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجي بالفعل وقصة
وقد يكون تدرجيا كما ياتي في الحركة وان كانت قد تطلق على كل خرج وعلى خروج الى ان فقط ولولا
ان الله في ذلك والتدرج وقولنا لا يدرى انما يدرك عند ذلك الزمان وان عند ذلك الحركة انما
عليه ان نقول انما خرج من قوة الى فعل لاذ فلو ان في آن اودت سيجي اودت سيجي اذ ليس كل ذلك يتحرك
على خوده فذلك مسلكا فخره ذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولان تدرج الى الحكم ان حصوله
كل اكل كذا كذا تدرج اليه فاول ما ياتي به في ذلك وكما ياتي للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي ذل ياتي فذا تا يكون متحركا بالفعل باولهم هو بالقوة فاما يتحرك اليه فيرسل اليه بعدد هو بالقوة
ظاهر في حد من الحركة نفسها فيخرج بعد ان يتصل بها فخلافا من ذلك الكلمات فالحركة هي كمال الاله بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من جهة كانت فان كان الاله بالقوة كمالا لا يخرج على معنى لا يتعلق بكونه بالقوة فخر
اسم الحركة فخر معينين احداهما الحركة بمعنى القطع وهي الاله بالتصل بالعلوم انما الحركة هي بين الاله
بالقوة وبالوصول الى الشيء وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قراءات في قوله
الاجزاء بل على التقضي والتعبر على صغرهما اعني الزمان فلا يكون هي ولا شيء من الاجزاء الماخوذة
فيها الماشية في الحقيقة بلما بسبب وجودها في سجود في كان فانها بالوجود القائم حاصل في ذات

صلى الله عليه وسلم
 انما الدنيا دار فناء
 فيها نعيم قليل
 انما الدنيا دار عذاب
 فيها عذاب كثير
 فان عذبتم العباد
 فانا نعتبهم
 وان كنتم مستعجلين
 بالجزاء
 انما الدنيا دار مآب
 فمن اهلها فاعلم
 انما الدنيا دار مآب
 فمن اهلها فاعلم
 انما الدنيا دار مآب
 فمن اهلها فاعلم

[illegible]

ابو جعفر بن محمد بن اسماعیل بن علی بن ابی طالب
بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قریظ بن کلاب بن مره بن کنانہ بن خزیمه بن معد بن عدنان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

49

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الانطبعة عليه متصل و احد في نفسه مجرد لا وجود له في العالمين فيكون ذلك علما ان كان في ذلك انكسار
واستعمال في الوجود في المكان في الحركة المتصلة الواحدة معلول لا اول له في ذلك ان كان الوجود والاعاظم
في الامكان في الحركة المتصلة دون القطعية وانما في هذا الحكم المسمى بالشيء في الوجود في العالمين ان كان
انما في حصول الوجود والاعاظم حاصل في المكان في الحركة المتصلة ولا يثبت في ذلك شك في وجوده
بعينه في زمان كون الحركة في الساعات المتتالية في كل ان يفرض في ذلك الزمان ان يثبت في تلك الساعات
متصلين في غير وقت وجود الحركة المتصلة في الزمان انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
شكوكا في بطلان الوجود في تلك الساعات في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
عن الامكان مطلقا وانما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
موجب ان يثبت في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
بما لا يحركه المتوسطة ويرسم في في الزمان من حيث هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
والوجود في الامكان انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
فيما لا يقتضي في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
ستعطف عليه في وجوده في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
في القطعية في زمان يكون في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
الوجود والعين في الوجود لا يثبت في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
وانما انما في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
لا وجود في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
عن وجود الحركة والزمان في الامكان فقلت واذا فلا بد ان يكون في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
ولا يتعدان لما شاع في ذلك مطلقا كما يثبت في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
بما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين
او بالقوة يكون منه لا وجود في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين انما هو في العالمين

۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

الموضوع كحركة من غير منسفي لكن ان لم يفرغ غرضنا ليعود قبل ما لا بعد فلا حركة فيها الحركة التوسعية فهي
وان لم ينطبق على الوان كنها بالغير فبعضها في وان الحركة كذا يكون الحركة في كل ان فو حركتها من قبل
ولا بعد فاما حركتهم من ان المتي ربما يكون لا يفعل ولا يفعل ثم يتبع من ان ان يفعل او يفعل ولا يفعل
يتبع من فعل ارجس انتقال الى حنده وكذلك من ضعيف لعل من احدتها الى امريل شديد وبالعكس ففي
المقولاتين حركة فحقيقة التبع في الاول انما هو في كذا سبب ابيه التي بها يصح ان يصعد الفعل والافعال
واما الثاني فمن الضدين زمان يكون حده مني الاول واما الثاني فالتبع فيها انما هو في السعة والبطو
وهما كقيمتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتهما بل على منقولات آخر فان كانتا حركتهما فلهذا ثباتا تمت
فيهما بالعرض والافعال واتحدة ان كانتا متباعدة في الياضلة ويزيد في الانتقال والتبدل انما هو او لا
في المكان وانما الثاني الحركة في الوان من المقولات وهي ظاهرة في الياضين وكذا في الكيف لكن على قسم
ان الحركة في الكيف الان في المحسوسات متفان قسم لعل والملكة موضوعه نفس الانجم وهو القوة
واللا قوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها لا قوة في مختلف الموضوع انما
الاشكال فلا يقبل التشديد والتضعف فكل من دفعه بتلايد رثا يقولون في خوا الاستقامة والاشكال ليس
كما قلنا فان الموضوع لعل والملكة نفسا كانا وبنينا اوجا معا يوصله من حده ما هو بالقوة كمال تحديد
تبدل الموضوع في خوا القوة لا قوة يوجان ان يكون النمو التبول كحزنتين ويحل بان الموضوع طليعية
النوع الحاملة للاعراض فاما دست باقية فالخروج ثابت تعم يشدان يكون الانتقال في الشكل وقعة
واما الكيفية فكلما يكون الحركة في المتصل القادر على زيادة متفان اجن بصان قطع كما في النمو التبول واللا
من مجرد تبدل المتعلق كما في التحلل والكثافة ولا يغير تبدل الياضين في الكل ولا في تبدل القوام في التحلل
الكثافة فلا يجرى اجتمع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنوع الى اقليم من من القوة وان كان
ذلك تبدل في الياضين على ان الحركة الفلك ضعيف ولا ينية رثا قول من ساجد البحث في الاول
ان الحركة متعلقة بديته او رذائلها لعلها كنها بعضا من فاعل الحركة ولا سكا نها من فاعل هو
الحرك وكذا هو جاسم قوة الى فعل يبعيد الابدال من فاعلها ومنى بها مائة واليا ومنى بها مائة
مجزئا متوسطين لعل والشمس يتبع في فاعلها في الحركة ومن فاعلها في الحركة من فاعلها في الحركة
لا يتبدل ان اولها لا متاع ذلك متعلقا كاشبين في الفلسفة الاولى وانما ثانيا فلا متاع ذلك

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱- **مقدمه:** این سند به منظور تعیین و مشخص کردن وظایف و مسئولیت‌های اعضای هیئت مدیره و مدیرعامل شرکت، تدوین شده است. هدف از این سند، ایجاد شفافیت و پاسخگویی در مدیریت شرکت و تضمین تحقق اهداف تعیین شده است.

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

واما في هذا الموضع فانه لا يخلو
 عن كونها من جنسها
 واما في هذا الموضع فانه لا يخلو
 عن كونها من جنسها
 واما في هذا الموضع فانه لا يخلو
 عن كونها من جنسها

[illegible][illegible]

[illegible]

طاعت قبول
 چون کلامه در این دنیا
 که کلامه در دنیا تقاضای حق
 و کلامه در دنیا تقاضای حق
 و کلامه در دنیا تقاضای حق

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اقول في التناهي المستقيم من ذلك المكان الاقرب ما كان او كانت الكثرة او القلة المستقيمة من
 شئ مستقيمة بقوله اقول ان القوة بما هي في مرتبة علي تترتب في حدتها كذا في القوة على ترتيب
 منطوقه اصلها في ترتيب احد ولا في ترتيب اثنين تترتب في حدتها كذا في القوة على ترتيب
 قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب
 شئ من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم
 كانت من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم
 القوة على حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 شئ من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم
 المستقيمة على حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 لا على حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 ولا على حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 تقتضي في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب
 فيكون ان القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب
 عن ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم
 بالقوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 ان يكون على حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 كما ان الارض لو بقيت في حالها لم يكن من غير ذلك المكان في المستقيم من ذلك المكان في المستقيم
 كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 والصفاء فخصلا عن قواها ان القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 اجبت في حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 كما ان في نفسها شئ في حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 ان القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة
 التناهي في حدتها كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة على ترتيب قوة كذا في القوة

٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

[illegible]

۱۰۹
 ۱۰۸
 ۱۰۷
 ۱۰۶
 ۱۰۵
 ۱۰۴
 ۱۰۳
 ۱۰۲
 ۱۰۱
 ۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

[illegible]

العناصر في الهواء والوان الكواكب للافلاك الخفية واكثر قوة المفردة عن الكواكب بطلية في
ثالثت قلت الفصل كل حركة انما هي بحالة انبعاسية نحو الخارج من البداية الى المنتهى ثم ارجع
العالم في الميل رجا نحو ج مع تحلف نحو ك ع كافي نحو المسكن على الميل ثم لا يكون فيه ميل في ك
بالفصل و بالقرية لا يكون في حركة على الاعراب والملاطحة ك على سرشلا في مسافة في زمان في حركة
كذلك مسافة جسم في طباعه من حاوة اخرته ميل في ميل الدوائر بزيادة زمان في حركة عديم الميل الى ما جركة
في الميل الواحد او فقاوت لا زمنية على حصة فقاوت للميل الواحد كافي في زمان في ميل الثاني الى زمان
في الميل الواحد ك نسبة الميلين كن بزيادة زمان في ميل الى ميل الدوائر فيكون ك حركة بمعاودة شذبا
بدونها والقيم القسوة تحذف على تباير الاقوى المضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليس مطاوعا
لجسم جاسوس بل يطالع في طلبه بقا على مكان اوضح وهو المبدأ الذي من ورفق قول كل جسم في
ميله ميل مستقيم حتى في زمان على ميل الانتقال من جهة الى آخر فان كان باطلا على ذلك الاطلاق في
من بعد ميل معاوق والاضداد فاقترع من ورفق تعديط باعده الى الميل باعده او المربع في بعد ميل مستقيم
والجسم على ميل الانتقال في الاحياز فلا انتقال في الاوضاع المصادفة بسبب مخالفة الاجزاء والملاوي والملاوي
جائز الزمان لا سواها فاسو اركان كك باعده على اعديه في ميل مستقيم في قول كل حركة فاما في قطع
شي من المبدأ والنتيجة المسافة ايفية او غير ما يكون على كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان
لا يكون في قول في الاعيان في التوهم وقل ان القوة التي لا تترتب في ان قطع الجسم في زمان على كافي في زمان
كيفية جاسوس في ميل الحركة الدائرية او في ج كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان
المبدأ الى المنتهى حيث يطالع في القوة في كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان
الحركة وبها طالع في الزمان في ميل المسكن في ميل الى مركز المسكن في ميل الى كافي في زمان
في الزمان في ميل المسكن في ميل الى مركز المسكن في ميل الى كافي في زمان
يحتاج الى اضعاف القوت في الحركة الكيفية بزيادة القوة في قول ان كافي في زمان على كافي في زمان
والمبدأ في كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان
طالع في الزمان في ميل المسكن في ميل الى مركز المسكن في ميل الى كافي في زمان
القاسية في كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان على كافي في زمان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

متصله وهو ان اذا انتقلت الى مقدرته ومتناهية حيزي متعين فيجب انقسام المساحة الى المقدور المتناهي
بالتعظيم الى ان يكون اليمين مديا كاشف واما اتصاله على الانقسام من غير حق ان
اليمين هو الذي لا يبرأ من ان القبل ثالث وابعد لانه غير موجود مع القبل لا يكون القول على ان الامر
الظاهر محقق في غير ذلك فانه لا يحل انما يقال ان في ما فيه حيزه وقدرته متحول وعندها اولاد وانما
يكون في المقدور اما في غير ذلك من الحركات فانما هي ذلك في المقصود وذلك لانه لو كان قولها في ان
آخر ذلك الشيء او شيء آخر من الشيء المحسوس آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد فيكون قولنا ان
ولم يغير في شيء من هذا المقدر بل حسب استمراريته في المقصود الى نهاية انما هو اولاد وانما ذلك الشيء في
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه اماكن الحركات على ان في المقدور وقولنا ان ذلك الشيء في المقدور
المقدر بالذات لا مكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانما انما جعلنا الزمان اساسا
الذي هو لذاته مقدار الزمان المذكور يقع فيه ذلك الاسكان وقولنا ان قاذون قول العقلية واليه
الزمان لذاته مقدار الزمان المذكور يقع فيه ذلك الاسكان وقولنا ان قاذون قول العقلية واليه
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متناهية بالفعول لانها على الحركة المطلوبة على المسافة المتصلين
ربما يتوحد في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
بعض صواب في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
والبعد وقبله والى العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
الاسسوال في اجزاء المتناهي وحده وبلان لم يقع في الاجزاء من غير ان يكون في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
او كما يراه ان اجزاء العقلية في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
وحدوده نفس ذات الطرفين فما قبل وبعد باعتبارها في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
الاولى في اتحاد العقلية في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
موجودا ولم يوجد في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
فهم في ذلك وفي حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
فما جازت المساحة والى العقلية في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى
منه ليس لذاته ولما جامع ثبات ذاته في حد ذاته فيقسم الى اقسام اجزاء اقسام العقلية فيكون هو الواحد والجزء الواحد والى

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

مستطاع للعرض من قبل القوة المعطية في الذات كما هو حاصل في السابعة في تلك الطبيعة من حيث هي في ذاتها
العرض بالانفصال العرضي فصولها من العرض بالانفصال كقوله في في الحركة القطعية فالحركة القطعية هي التي لا تتغير في ذاتها
فمنه صدي في انما اذا كان الحركة القطعية فلا اتصال بالانفصال في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
الاتصال الذي هو من قبلها في ذاتها هو الزمان فالحاجة من جهة فاقول ان الحركة القطعية هي التي لا تتغير في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
الاتصال الذي هو من قبلها في ذاتها هو الزمان فالحاجة من جهة فاقول ان الحركة القطعية هي التي لا تتغير في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
الحركة القطعية هي التي لا تتغير في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
الطبيعة هي التي لا تتغير في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بالعرض من جهة اتصال في متعلقها في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
من حيث هي في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
كل الشئ في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
قاربا الى الحركة من حيث هي في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
للمتحركات بالعرض كقوله في المتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
للمتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بمنه من جهة القوة وحقيقة الفعل في كون من المتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بحيث يمكن في قبل ان يكون بعد وقد زال عن الوجود فيكون الحافيه في من كان ينبغي في
الحسين وزوال الاول عند كون الثاني تاما في باعتبار يحصل لهما باو فعلية قوتيا بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
أقول ان من حيث يكون في قبل ان يكون بعد وقد زال عن الوجود فيكون الحافيه في من كان ينبغي في
الاول عند كون الثاني تاما في باعتبار يحصل لهما باو فعلية قوتيا بالعرض واما
في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بالعرض من جهة اتصال في متعلقها في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
من حيث هي في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
كل الشئ في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
قاربا الى الحركة من حيث هي في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
للمتحركات بالعرض كقوله في المتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
للمتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بمنه من جهة القوة وحقيقة الفعل في كون من المتحركات بالعرض في ذاتها بل العرض لطبيعة الحركة من حيث هو المستطاع اما
بحيث يمكن في قبل ان يكون بعد وقد زال عن الوجود فيكون الحافيه في من كان ينبغي في

[illegible]

وہاں سے کہیں نہ آئے۔

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المواصفات اللفظية فاما القول ان وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
ولا اشتداد في وجوده ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
فان في وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
سواء عدمه كما يشاء مع ذلك على عدمه ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
بالقيام على وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
القبلي فاما القول ان وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
وعا دله انما كان ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
يكون ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
مرجى ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
لولا ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
الاجماع ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
حاصل ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
يكون ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
عش ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
زيد ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
الذي ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
حاصل ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
الزائد ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
لأن ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
غير ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
من ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
طبيع ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام
المتقدم ^{فان} لا يكون ^{فان} وجوده ثابت فخره يكون من شئ من وجود المتقدم دون شئ من خيلام الانقسام

[illegible]

۱- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۲- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۳- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۴- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۵- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۶- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۷- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۸- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۹- در صورتی که در این مورد هیچ
 ۱۰- در صورتی که در این مورد هیچ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

جنتین طرین پند
علی حسین بن علی
اخوان السقا
وہدای نسفی
بقال خطبات
الحکیم
ادب خیر
پند و اندرز
نستعلیق
عقلمند
اخلاق

دین

علي ذلك "اشفقوا على المسكين والمسكين يشفق عليكم" وفي المسنى وفيه قوله الذي هو فاقوا فيهم جميعا يعني المملوكات ومعه الامانة

شماره اول

[illegible][illegible][illegible]

صورتها كانت جوهرية فاسدة وكل من الكائن في القاسم لو واحد منها لو كان محدودا فالصورة الكائنة لما كان
يكون الخلق من جنسها فافسدة كانت في غير جنسها ولا يكون من جنسها وطبيعي فكانت لها على حال
للمحيط الطبيعي بالحركة المستقيمة نحو كنهها جنانا طبيعيا شأنه شأن البها لعمومها كنهها في كل جهة متحدة
ولما لا كائنة لمقتضاها عليها وأما أن يكون الكائن في جنسها في كل جهة في كل محيط طبيعي باو كنهها مستقيمة ويكون
بهرتها كنهها في كل محيطين متحدتين البها لعمومها وأما الفاسدة واللازال في متحد جانبا والبها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسدة محدودا في كل شيء ان يكون جسمها واحد البها في كل محيط غير نظم من اجسام الامكان كونه
مزايا كنهها لعمومها في كل المكان ولا غير من احوالها الطبيعي كنهها في كل محيط من الجوارح ولا صنعها كنهها
اصحوا من اللبنيات ولا اتفاقها كنهها في كل محيط من اجزائها وذلك لانها لو كانت في كل محيط اجساما
السطح المحيط بالمكان جسم واحد البها لعمومها في كل محيط متحدة وان كان للمحيط اجساما مستقيمة فكانت البها
المتحدة البها لعمومها في كل المكان البها لعمومها ان يكون على شكلها الطبيعي فلا ينظم منها جسم كنهها في كل محيط
اولا لا يكون كنهها في كل المكان البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
اما ان يكون البها لعمومها في كل المكان البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
المادة والمادة لا تقبل الانفصال البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
الخلق وان كانت غير كائنة فبكانت هذه كائنة وقدر ان تتحد في خلقها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
ان كان في جنسها طبيعي كانت في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
اجساما في كل محيط في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
هفت قلت **الحق الثاني** في انهما في العالم قائل واحد فيهما فصول **الفصل الاول** في قوى
الاجسام لم يسطروا في كل اجناس الحركات البسيطة والبها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
يكون في القوى المختلفة القوى البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
واحد من القوى الثمانية في كل من شخص مقتضى عينها لا يقتضاها البعض حتى يكون قوة كنهها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
والا في كل الفصول والاتفاق نقلت كل واحدة من القوى البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
بتقويمها الاخرى وان لم يتصل في كل اجناس شخصها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها
قبلها والا تحصلت بها في كل حيث ودخلها في كل من القوى البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها في كل محيط متحدة البها لعمومها

55

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

من جرم القمر واما جرم الشمس فاما انظر الى ان كل من قمرنا واما جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
بحركتها واما جرمنا من القمر فانه يبين ان المراكز تكون اولى ان يكون جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
منه مخصوصا في الشكل المتعدي واما ان يكون احدى هذه المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
الاجرام في وسط القمرين كونه في جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
الشمس في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
وفاقر في الشمس جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
نفسه فيكون في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
من ان شيد آخر وانه في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
باجاد امرية على مديّة مخصوصة في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
فوسما في الشمس في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
الساويين من بساط مترجك الابلون كما اوضحنا في مكانه وكون من جملة بقوة فاسدة البسا انما فاسدة
لا في كبره ان يكون في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
كواكب غير مخصوصة على كبره في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
والا في كبره في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
بعضها عن البعض في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
غير قابلية الاستانة في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
الشمس في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
طافح من تلك المراكز في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
جرم واحد من تلك المراكز في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
مسطح واما في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
لان القمر وان لم يكن شفا مصفا فلا يخاف من شغب في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ
نقدوا ما كما في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ في حال انما في تلك المراكز من جرمنا من القمر في طبيعة ان ينفذ

[illegible][illegible]

۱. حضرت علیؓ ۲. حضرت ابراہیمؓ ۳. حضرت اسماعیلؓ ۴. حضرت یوسفؓ ۵. حضرت موسیٰؓ ۶. حضرت ہارونؓ ۷. حضرت داؤدؓ ۸. حضرت سلیمانؓ ۹. حضرت عیسیٰؓ ۱۰. حضرت یونسؓ ۱۱. حضرت زکریاؓ ۱۲. حضرت یحییٰؓ ۱۳. حضرت ادریسؓ ۱۴. حضرت عیسیٰؓ ۱۵. حضرت یونسؓ ۱۶. حضرت زکریاؓ ۱۷. حضرت یحییٰؓ ۱۸. حضرت ادریسؓ ۱۹. حضرت عیسیٰؓ ۲۰. حضرت یونسؓ ۲۱. حضرت زکریاؓ ۲۲. حضرت یحییٰؓ ۲۳. حضرت ادریسؓ ۲۴. حضرت عیسیٰؓ ۲۵. حضرت یونسؓ ۲۶. حضرت زکریاؓ ۲۷. حضرت یحییٰؓ ۲۸. حضرت ادریسؓ ۲۹. حضرت عیسیٰؓ ۳۰. حضرت یونسؓ ۳۱. حضرت زکریاؓ ۳۲. حضرت یحییٰؓ ۳۳. حضرت ادریسؓ ۳۴. حضرت عیسیٰؓ ۳۵. حضرت یونسؓ ۳۶. حضرت زکریاؓ ۳۷. حضرت یحییٰؓ ۳۸. حضرت ادریسؓ ۳۹. حضرت عیسیٰؓ ۴۰. حضرت یونسؓ ۴۱. حضرت زکریاؓ ۴۲. حضرت یحییٰؓ ۴۳. حضرت ادریسؓ ۴۴. حضرت عیسیٰؓ ۴۵. حضرت یونسؓ ۴۶. حضرت زکریاؓ ۴۷. حضرت یحییٰؓ ۴۸. حضرت ادریسؓ ۴۹. حضرت عیسیٰؓ ۵۰. حضرت یونسؓ ۵۱. حضرت زکریاؓ ۵۲. حضرت یحییٰؓ ۵۳. حضرت ادریسؓ ۵۴. حضرت عیسیٰؓ ۵۵. حضرت یونسؓ ۵۶. حضرت زکریاؓ ۵۷. حضرت یحییٰؓ ۵۸. حضرت ادریسؓ ۵۹. حضرت عیسیٰؓ ۶۰. حضرت یونسؓ ۶۱. حضرت زکریاؓ ۶۲. حضرت یحییٰؓ ۶۳. حضرت ادریسؓ ۶۴. حضرت عیسیٰؓ ۶۵. حضرت یونسؓ ۶۶. حضرت زکریاؓ ۶۷. حضرت یحییٰؓ ۶۸. حضرت ادریسؓ ۶۹. حضرت عیسیٰؓ ۷۰. حضرت یونسؓ ۷۱. حضرت زکریاؓ ۷۲. حضرت یحییٰؓ ۷۳. حضرت ادریسؓ ۷۴. حضرت عیسیٰؓ ۷۵. حضرت یونسؓ ۷۶. حضرت زکریاؓ ۷۷. حضرت یحییٰؓ ۷۸. حضرت ادریسؓ ۷۹. حضرت عیسیٰؓ ۸۰. حضرت یونسؓ ۸۱. حضرت زکریاؓ ۸۲. حضرت یحییٰؓ ۸۳. حضرت ادریسؓ ۸۴. حضرت عیسیٰؓ ۸۵. حضرت یونسؓ ۸۶. حضرت زکریاؓ ۸۷. حضرت یحییٰؓ ۸۸. حضرت ادریسؓ ۸۹. حضرت عیسیٰؓ ۹۰. حضرت یونسؓ ۹۱. حضرت زکریاؓ ۹۲. حضرت یحییٰؓ ۹۳. حضرت ادریسؓ ۹۴. حضرت عیسیٰؓ ۹۵. حضرت یونسؓ ۹۶. حضرت زکریاؓ ۹۷. حضرت یحییٰؓ ۹۸. حضرت ادریسؓ ۹۹. حضرت عیسیٰؓ ۱۰۰. حضرت یونسؓ

[illegible][illegible][illegible]

الموسم: الخريف والشتاء

[illegible][illegible][illegible]

۱- حضرت علیؓ
 ۲- حضرت ابراہیمؓ
 ۳- حضرت اسماعیلؓ
 ۴- حضرت یوسفؓ
 ۵- حضرت موسیٰؓ
 ۶- حضرت ہارونؓ
 ۷- حضرت داؤدؓ
 ۸- حضرت سلیمانؓ
 ۹- حضرت عیسیٰؓ
 ۱۰- حضرت یونسؓ
 ۱۱- حضرت زکریاؓ
 ۱۲- حضرت یحییٰؓ
 ۱۳- حضرت عیسیٰؓ
 ۱۴- حضرت یونسؓ
 ۱۵- حضرت زکریاؓ
 ۱۶- حضرت یحییٰؓ
 ۱۷- حضرت عیسیٰؓ
 ۱۸- حضرت یونسؓ
 ۱۹- حضرت زکریاؓ
 ۲۰- حضرت یحییٰؓ
 ۲۱- حضرت عیسیٰؓ
 ۲۲- حضرت یونسؓ
 ۲۳- حضرت زکریاؓ
 ۲۴- حضرت یحییٰؓ
 ۲۵- حضرت عیسیٰؓ
 ۲۶- حضرت یونسؓ
 ۲۷- حضرت زکریاؓ
 ۲۸- حضرت یحییٰؓ
 ۲۹- حضرت عیسیٰؓ
 ۳۰- حضرت یونسؓ
 ۳۱- حضرت زکریاؓ
 ۳۲- حضرت یحییٰؓ
 ۳۳- حضرت عیسیٰؓ
 ۳۴- حضرت یونسؓ
 ۳۵- حضرت زکریاؓ
 ۳۶- حضرت یحییٰؓ
 ۳۷- حضرت عیسیٰؓ
 ۳۸- حضرت یونسؓ
 ۳۹- حضرت زکریاؓ
 ۴۰- حضرت یحییٰؓ
 ۴۱- حضرت عیسیٰؓ
 ۴۲- حضرت یونسؓ
 ۴۳- حضرت زکریاؓ
 ۴۴- حضرت یحییٰؓ
 ۴۵- حضرت عیسیٰؓ
 ۴۶- حضرت یونسؓ
 ۴۷- حضرت زکریاؓ
 ۴۸- حضرت یحییٰؓ
 ۴۹- حضرت عیسیٰؓ
 ۵۰- حضرت یونسؓ
 ۵۱- حضرت زکریاؓ
 ۵۲- حضرت یحییٰؓ
 ۵۳- حضرت عیسیٰؓ
 ۵۴- حضرت یونسؓ
 ۵۵- حضرت زکریاؓ
 ۵۶- حضرت یحییٰؓ
 ۵۷- حضرت عیسیٰؓ
 ۵۸- حضرت یونسؓ
 ۵۹- حضرت زکریاؓ
 ۶۰- حضرت یحییٰؓ
 ۶۱- حضرت عیسیٰؓ
 ۶۲- حضرت یونسؓ
 ۶۳- حضرت زکریاؓ
 ۶۴- حضرت یحییٰؓ
 ۶۵- حضرت عیسیٰؓ
 ۶۶- حضرت یونسؓ
 ۶۷- حضرت زکریاؓ
 ۶۸- حضرت یحییٰؓ
 ۶۹- حضرت عیسیٰؓ
 ۷۰- حضرت یونسؓ
 ۷۱- حضرت زکریاؓ
 ۷۲- حضرت یحییٰؓ
 ۷۳- حضرت عیسیٰؓ
 ۷۴- حضرت یونسؓ
 ۷۵- حضرت زکریاؓ
 ۷۶- حضرت یحییٰؓ
 ۷۷- حضرت عیسیٰؓ
 ۷۸- حضرت یونسؓ
 ۷۹- حضرت زکریاؓ
 ۸۰- حضرت یحییٰؓ
 ۸۱- حضرت عیسیٰؓ
 ۸۲- حضرت یونسؓ
 ۸۳- حضرت زکریاؓ
 ۸۴- حضرت یحییٰؓ
 ۸۵- حضرت عیسیٰؓ
 ۸۶- حضرت یونسؓ
 ۸۷- حضرت زکریاؓ
 ۸۸- حضرت یحییٰؓ
 ۸۹- حضرت عیسیٰؓ
 ۹۰- حضرت یونسؓ
 ۹۱- حضرت زکریاؓ
 ۹۲- حضرت یحییٰؓ
 ۹۳- حضرت عیسیٰؓ
 ۹۴- حضرت یونسؓ
 ۹۵- حضرت زکریاؓ
 ۹۶- حضرت یحییٰؓ
 ۹۷- حضرت عیسیٰؓ
 ۹۸- حضرت یونسؓ
 ۹۹- حضرت زکریاؓ
 ۱۰۰- حضرت یحییٰؓ

[illegible][illegible]

لأنهم دور
العاملين في العمل
سواء كانوا من
على رأسه أو
والأعمال على
ولما لم يكن
مبنى وليس
الهندسة المعمارية
هذا العالم كله
فإنه ليس
موقعه في الشرق
منطقة الحارة
مساحة كبيرة
ان عيسى بن
الحرب قد فعل
حكومة المدن
وكذلك

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱- کمالیہ کی تعلیم
 ۲- اسلامی تعلیم
 ۳- تعلیم و تربیت
 ۴- تعلیم و ترقی
 ۵- تعلیم و ترقی
 ۶- تعلیم و ترقی
 ۷- تعلیم و ترقی
 ۸- تعلیم و ترقی
 ۹- تعلیم و ترقی
 ۱۰- تعلیم و ترقی

[illegible][illegible]

و بعد از آنکه این کتاب را در دست خود داشت و می بیند که این کتاب
در میان کتب بسیار است و هر یک از آنها را با دقت و تامل می خواند
و به نظر او می آید که این کتابها در بعضی موارد با هم
تفاوت دارند و در بعضی موارد یکی بر دیگری ارجحیت دارد
و به نظر او می آید که این کتابها در بعضی موارد با هم
تفاوت دارند و در بعضی موارد یکی بر دیگری ارجحیت دارد

خازن الط

دین کے بارے میں غلط فہمی
 سے پاک کیا جائے اور
 مسلمانوں کو اس سے
 آگاہ کیا جائے۔

[illegible]

الجمان واقفاض علينا سجال ارحمة ارضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى باحواشي المختلفة
 الا ان مع ذلك بقيت خزانة تحت حجاب الاستار مستورة وفراصة تحت صحور عبا والحقينة
 فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المرقطين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
 مولانا احمدا فخط الحاج محمد علي الجليلي اذله الشئ خزانة النعيم لتصغير وترشيحه وتوجهه الى تزيينها
 المفيدة وتوضيحها حتى زين اكثر من النصف ولم يتبق الا الكمال لما عمل عليه طبل الارتحال
 فيا حشرناه على رحلته ورب الكعبة لولم يلف الى العمر الطبعي لفاضت من فضيلة الانهار رسالت
 من علم البحر انتم قام من يوم مرج الفضلاء الكرام لمجا العمل بالاعلام محيط الفنون العقلية
 فقدر اذرة العلوم العقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج احمدا فخط ابو الحسنات محمد عبد الحمي
 اللكنوي صادر الله سبحانه عن شروعي والغني فكل ما بقي تحميلا كما في اوزين تزيينها فها
 فجا بحمد الله كناية وق النظائر ويحلو البصائر واخو اشمي التي كانت عند تعليق حاشية
 الاستاذ فاستاذ الهند مولانا محمد نظام الدين اذله الله في اعلى عليين وحاشية المنشرة في
 الزمن من مولانا محمد بن حمزة الرب ذو المن وحاشية الاستاذ فاستاذي مرجع الاقاصي
 والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظني الآخرة من هجيات التلغف وحاشية
 لمولانا حمزة الله اسدي رحمه الله الغني وبكلي ومن الكتب الاخرا الشفا وشرح الاشارات والاركان
 والطوسي وشرح الافلاك وشرح التلثة الامام الدين الديلمي وخصصت الله السهارنفوري
 واحسين اعلمنا في وشرح الجعيني وحاشية البرجندي عليه تعريذ كما من افادات الاستاذ
 واستاذ الاستاذ فو اما تمت تحشية توجوه الى طبعه منبع اللطف والاقنان محمد عبد الواحد
 ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في اطبع اشتهر بالمصطفائي على حساب المبرر
 من كل شين الحاج المولوي خا وحم حسين العظيم بادي سلم الله والايادي وكان في كل
 في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والماستين من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل صلوات وانكي حية قاتما العبد الفقير الكليل التمسك بعبادة الله الغني
 ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمد البهاري ابن الحاج اسيد الطاف كرمه اذله الله
 في جنة النعيم واحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

جميع تحليله الى اجزاء و هو غير متناهية في حدوده و شدة و اعني بالحد المشترك المكون من شيئين نفسيين يكون هو عينه بدأ
 فيكون على حد واحد العقلية و الآخر من قسمي الجسم و على حد واحد الزمان و الآخر في ذات الانفعال الطائفة
 على امره و قد عرفت انهما يتان في اتصالهما كجسمين بالآخر فلا يكون لكل واحد الاتصال متصلا و احدهما لا متصل
 اتصاله فيكون في كون الشئ في وجوده متمنا في الحيات تقابل الغرض و الاما و هنذا الاتصال الطائفة و اما المتبدا
 لا توجد في وجوده الاتصال بل في قسميها بالاشارة المتعاقبة لهما و هو زمان يكون لهما موضوع مشترك
 ثابت في الماهيتين بلان الجسمين و ان الاتصال فكل منهما هو جسم في ذاته بالشيء الذي في اتصال الجسم و ان لم يكن
 متصلا مع الاشياء فان ذلك هو الاتصال الانشائي و هو جهة الاتصال الحقيقي النفسية ^{و هو عينه} فالتفتة عن هذا الشك صحت
 عقولتان لو كان الاتصال بالاشارة المتعاقبة لهما لان زمان في المتصل بل ذات الوجود و الشخصية
 و الاشارة المتعاقبة لهما و ذلك لان باقي الكون شلال الجسم المتصل بالذات كالماء و الماء و شخص و احد من الطبيعة
 هو جوهر متصل و اذا طرطير ^{و هو عينه} انما كان او فرض انما لا يتحول في الاتصال فلا شك انه يحصل في شخصان فذا ان
 باوجود و مع الوحدة الاتصالية و جهة شخصية في الكثرة المتعاقبة لاول الكثرة متعاقبة في ذاتها فذاك الاتصال
 ذاته اعني اتصال الاتصال الانشائي بين الجزئين المتمايزين ^{و هو عينه} في شئ مستدام ^{و هو عينه} اتصلا بالوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي
 في المتصل بالذات و جهة المقدرة كان الشك ايضا مستحقا بل انما يتبين ان الوحدة الشخصية و الكثرة المتعاقبة
 في الجزئين متمايزان على وجود واحد و متباينان بان الغرض فيما بعدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشياء
 الموضوع في كل واحد من جزئي الموضوع و هو عينه احد ما كان الاخرى في مختلف ذات الموضوع و ذلك بوجوب
 لهما الشئ شخصان ان لم يكن هو الوجود و بالاصل الاول الذي اول الشئ الصناعي لكنه كما عرفت في جميعه سلاسل
 هو الوجود و الخامس و اذا كان جزآن على وجود الشئ الخاص به و في ذلك الشئ وجود آخر و وجودا
 فترتيب عن الوجود الاول كانه ليس في الوجود و قد و اختلافت في ذاته بل على ما عرفت و مختلف بالاضافة
 الى موضوعات متعددة مختلفة في وجودها و اما الموضوع فذلك الموضوع فان لم يكن فاما في كل من الموضوع
 انما فرض بالطلان و جهة وجوده و قد وجدوا في موضوعات الحوادث عين موضوع الزاكن فلم يكن هناك
 فاهو و قد عرفت الوجودات على موضوع واحد لا يجوز انما انما بعض الشئ بدل الوجود الذي
 هو آخر ابتداء بل انما ان يكون الموضوع وجودا اخر عين الوجود الذي لم يكون مع موضوع فذلك غير
 موضوع فاما بالاح فذلك في الوجود و ذلك ان الوحدة الشخصية و الكثرة المتعاقبة لهما لا يجوز ان تتوحد

[illegible]

۱- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۲- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۳- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۴- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۵- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۶- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۷- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۸- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۹- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"
 ۱۰- قَوْلُهُ: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ"

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱. **مقدمه:** این سند به منظور تعیین وظایف و مسئولیت‌های اعضای هیئت مدیره و مدیرعامل شرکت تدوین شده است.

۲. **هدف:** هدف از تدوین این سند، شفاف‌سازی ساختار سازمانی و تعیین اختیارات و حدود مسئولیت‌های مدیران است.

۳. **مبانی:** این سند بر اساس اساسنامه شرکت و قوانین مربوطه تدوین شده است.

۴. **حوزه‌های مسئولیت:**

- ۴.۱. **مدیرعامل:**
 - ۴.۱.۱. مدیریت کلیه امور شرکت و اجرای سیاست‌های هیئت مدیره.
 - ۴.۱.۲. تهیه و تصویب بودجه سالانه و گزارش عملکرد به هیئت مدیره.
 - ۴.۱.۳. مدیریت منابع انسانی و مالی شرکت.
- ۴.۲. **اعضای هیئت مدیره:**
 - ۴.۲.۱. نظارت بر عملکرد مدیرعامل و تصویب تصمیمات هیئت مدیره.
 - ۴.۲.۲. تعیین و عزل مدیرعامل و اعضای هیئت مدیره.
 - ۴.۲.۳. تصویب تغییرات اساسنامه و سوابق شرکت.

۵. **تاریخ تصویب:** این سند در تاریخ ۱۳۹۸/۰۵/۰۱ تصویب شده است.

۶. **محل امضا:**

۷. **تذکرات:**

۸. **پیوست‌ها:**

۹. **تاییدیه:**

۱۰. **ملاحظات:**

[illegible][illegible][illegible]

جسمه بعد ذلك وقد بقي في ذلك ما سلف او قد دل البرهان على حلول الصورة الاستنادية في
 السيول من حيث انها هوية استنادية لا من حيث انها جوهرية استنادية بل هي جسم من جود الاجسام او
 جزء من جسمها استنادية لان بيان ذلك فذكر في المقن وجران الاول ان قد ثبت في الاجسام كونها
 في السيول والقطرة السليمة لا تتجزأ وحلول شي في آخرها بما جاز فانه في خان با رستفي عن شئ
 في ذاته وفيما يرم ذاك بركيف يصحح ان كل فيه حلولها عنوا في تحصيل في الوجود اختصاصا ناعنا
 فاذن للصورة الحاصلة في السيول واحدة ذاتية السيلوا لنعني بان الحاجة الذاتية ان يكون نسخ الذات محتاجا
 بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود من خارج فثم الصورة طبعية مستحصلة
 نوعية لانها انما تختلف باو بقاء زتها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتختلفها
 بعد الالهام فلا يكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية
 فيكون لا اجل ان هذه حارة ذلك باردة او لونه طيبة ذلك عذبة او تلك مختصة في غير ذلك وليس
 كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا لما يتوحد بان يكون خطأ او على اوجه ما قلنا في المقدار طبعية
 فانه يشار اليها بتصانيف السيلوا طبعية اخرى فيستصعح بها بل يكون الخطية مثلا نفسها في مقدار
 التي تحمل عليها وتحقق بها واما جسمية فاذا اضعفت السيلوا صورة اخرى لا يكون تلك الصورة
 التي فطن فصولا وجسمية بانها جسمية بل تكون جسمية واحدة مستحصلة في نفسها او في جسمية
 الذي كالصورة لا الذي كالجسم انتهى وتعلق السبب لا يشك في ان افراد الطبيعة الاستنادية كجسميات
 كالفلكات الستة لا يكتف فيا صرح في تحصيل الطبيعة الاستنادية بل في صور مستغنية الياس خارج
 كوا عرضا ك على ما تبين عليه العلم الان انتهى جسمية من جهة المقدار والشكل فانه سبب الى كونها
 او كون احد جها محصلا للطبيعة الاستنادية مستحصلا في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكميات
 مثلا لكن قد تبين عرضيتها وتوحدتها على الوجه المتقدم في الخارج بقاها في الجوهرية مع تبديل المقدار
 في المحصل والكميات مع تغير الشكل فيا اذا جعلت شحنة دور في دائرة وكيفية اخرى كما في
 اشج بضا فيا كما ذكره يدي الفاعل وان لم يدر الساع او ذر بها في شكل نسخ انحصارها فانه جسمية
 الفلك الجسمية المتناصرة في الامور الخارجية عند المضافه اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يقال
 بنام الحقيقة او بغيرها او يكون مطلقا الجسمية عرضا ما او طبعية جسمية وكذا في غير ذلك الاش

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من المين ان من الله على من يشاء
 من عباده ان يجعل له من امره
 وعظه يشاء

[illegible][illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دارالافتاء دارالعلوم دیوبند

مجزئ من حامل صورة المركب واطمأن بالبحرية مستندة في تقويم السويلى على الطبيعة عند حينها
 واتفق كسفة فانها وان كانا طبيعيتين حصلتين من حيثين غير ان البحرية تبدأ بفصل الجسم المطلق
 والطبيعة تبدأ بفصل نوعه من الثبات في انية جوهران يكون اختلاف النوع الاجسام بالاعراض
 ودون الصور وافتقار دخول الاعراض من تقويم الجواهر سلقا ثم تقويم الجواهر بعرض بقوم
 محال لقوم الدروس موزعة تقدم الجزر على الكل والاصل على الحال لا تقوم بحجز وعرف قوم
 بعيدا كما لكوس المقوم بخشبات وبنية معرفية تقويم بها اذا الامح تقدم جزرا في اخر
 وان جواب ان قوم الجواهر بعرض وان لم يكن محالا سلقا كما في الكوس لكن الفطرة السليمة
 التي لم تدرس غلبة عليها لا تتشعب نحو زمان يحصل من تقارن متوليتين قباعتين
 لا سيما معقولة الجواهر وشي من عقلات الاعراض متميزة بغيره وحرارة نوعي يحصل طبيعي قوم يحصل
 متميزة اعتبارية نوعي صناعي كقائمة اتحاد العرضي والصناعي في ذلك ولذلك تخصصنا الكليات
 في بران اثبات الصور النوعية بالطبيعة وتحجز دخول الاعراض في تصنفات الطبائع
 وشخصا وارقفت في ذلك كلا مستوفي التواثبات في اساسي الكلام في موضوعها
 من طريق اثبات النوعية وذلك ايضا بوجوه في الاول انكم استدلتهم باختلاف الآثار والاعمال
 على صور مختلفة فان اخروج اختلاف الآثار الى الصور فخرج اختلاف الصور ايضا الى صور آخر
 مستتفة ليست ذالها اختلاف الصور التي اشتهر باو كذا الى الثاني انكم يدرك المركب
 محالا يتماهى وألجوا ان الافلاك تختلف في المواد المائية فاختلاف صورها يستند الى
 اختلاف موادها المائية الى صور اخرى والعناصر وان اختلفت في المادة لكن اختلاف موادها
 يستند الى اختلف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعارفة ومن هنا نحتاج
 في انتظام ادراك عالم الكون والفساد الى مادة انشائية تعبر عليها صور متعاقبة مستعدون
 متعاقبة في زمان غير متناه مجردة دورية وحجم متحرك بحد كذا رادية لا يمكن استناد الى الوجود
 البسيط الحق بل مجرد الاشبوس جوهر مثلي سبحانه من حسب العقول مرقاة من جنس
 يسوي عالم الكون الى اوج عرشى باسره حتى يدرك سلسلة الوجود الى باهى عليه فان قلت لم
 لا يجوز ان يستند اختلاف الوجود الى الآثار في الاجسام او لآل في ما يستند تم اختلف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

192

وہابی ان تصانیف کے مصنفین ہیں۔

اختلاف الصور من غير توسط وترفع الصور من البين فاما ان يكون فضلا فلان اذا قلنا ان
على ذوات الاجسام المحصلة الواحدة بعضها فواقتضاه البعض من الآثار والاولا من
بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادا الى
القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية الكلام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الافلاكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها استلزاما فاما الاقتضاء من جهة وجود المقتضى
تخصيصا فاليات المواد كمنى تخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالله
تصلح تخصيصات الصور دون اقتضاء الآثار فذلك لا يمكن استناد ذلك الآثار الى
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام مبادى تلك الآثار
لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجية عن حصر النظر على ذوات الاجسام مظهره واقتضاء
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متصلة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما القيا
الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجية لانا اذا قلنا ان المادة على ما لم تجد لها اختصاصا
بشي من تلك الصورة في قولنا فواقتضاء كل وجه الى ان المقتضى الجاعل ليس هو الجسم او صوته
بل المبدأ الغياض في الصور وسائطه وشرائطه باعتبار مقتضى الاجسام قوابل من جهة سوادها
ورويط من جهة صورها التثالي ان الجسم واحد كضياءه اعتبر آثاره ولو ازم متكررة غير مرتبة حتى
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي
بسيطة وذا يتأقضى منكم صدور الكثرة عن الواحد البسيط او ان صور شتى بقوة المادة
وذا يتأقضى منكم تقوم المادة الواحدة بارتداد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة
والجواب اننا نستند الى صورة واحدة لكن لاس من جهة واحدة بل لشرائط جهات مختلفة مثلا انما
تقتضي الحركة بشدة الكون في غير المكان الطبيعي او يكون منظر الكون فيه والجماد اخلاعة
المجرية والشكل بضرورة تناسل الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وفس عليه ونحن انما نقول
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط جهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا نقول
ان الكل فائض من الواحد الحق تعالى وان كان استنادا لبعض الى المادة واسطة رابطة وشرائط
متبر قبول الفيض اصلا واستنادا لبعض بواسطة وشرائط واسطة رابطة وشرائط ويدخل

[illegible]

في ردو ما يتحقق بمادة او مجموع مختص وفي صدور الحوادث معدلات وتلح من ذلك ما دلت
 الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصورة ليس من قبيل استنادها الى الحل الى اعلة
قلت فصل في ترتيب الميولي والصورة في سلسلة الكون
 كما لم بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا حاله في مادة لا تحتاج
 الى برهان تقيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما السا في صفاتها
 محض القوة وانما الفعل لها من الصورة وتلك حاكم بان الشيء افتقار في الوجود الى
 محصله لاستناده اما فقط فالمادة ايضا متفجرة الى الصورة وليس شيء منهما يقتصر في
 تعيين ماهية الى الاخر اذ لا جزئية بينهما ولا مكان تعقل كل منهما عن الآخر ويستحيل ان يكون
 اليه من الجانبين في وجود الذات الى الذات وان كانت من الصورة ليقبلها المادة
 من المادة لا بجهة البحتة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يقع الدور اذ الحل باسرها متفجرة
 بوجودها تعالى وجوالات معلو لا تماثلها وارت العلية تقدم الشيء على نفسه بالوجود بل انما تلك
 عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات لا تحتاج
 اليها لا السكان طر القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تقرر على الفرد دون الطبيعية
 والنوعيات انما يعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجا على
 نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعتها الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من
 الطبيعة محتاج في الوجود والفرد في الطبيعة المادة بل الى فردا منها لا الى مادة مخصصة واما من
 حيث انها بالذات فرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص به من المادة فمحتاج اليها
 من حيث انسابي المادة واما المادة فهي باهي مادة وما هي مادة ما وهذه المادة محتاج في الوجود
 الى الصورة من حيث هي صورة ما وهذه الصورة لتأخر في الوجود عن هذه الجسيمات الميولي
 بما هي ميولي وهذه الميولي على ان الصورة الشخصية في الغضا صر وزل مع تقار الميولي
 بشخصها فالملوية الميولي بالحيثيتين بل بالحيثيات والعلية للصورة بالحيثية الطبيعية دون القوة
 بشخصها فضلا عن خصوصها فمحيي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية
 الطبيعية لا تعلم ان تكون جاعلة قوتية او بعيدة او آله مطلقة للميولي شخصية اذ الواحد

[illegible]

الواحد بالعدم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدم ولا للميولي المطلقة والاكاش انصوفة
 الشخصية جاعلة واولاه مطلقة للميولي الشخصية اذا لم ياجعل القوية المطلقة الطبيعية لاجان يكون
 عند اعتبارها تشخصا هو الجاعل والقوة للفرد وليست فليست في من غير الحقيقة يشترك لاجال
 مغاير في واحد بالعدم ولا يستحال في استلزام واحد بالعدم الى جاعل له بالعدم ولا يتأثر بالعدم
 سواء بالعدم العامة في فرد لكل من نوعيات الافلاك والاكاش انصوفة العنصر من حيث لها الطبيعية
 جنسية والمادة اذا لا قابل لما يجب انصافا لكل من النوعيات في فرد فعله وجودها في غاية تشخصها
 وهذه المسئلة من خواص الحكمة الآتية اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرمياتها
 وطبيعية حالها لوجودها في مادة قابلية لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يكل في آخر الا وانه
 عاجزة ذاتية نظرا لذلك ان الصورة مفترقة على المادة افتقار للعلول في المادة القابلة له من غير احتياج
 الى برهان في فردا اخر في الصور فخطا لمجمع الدال على الافراد لما يشيخه عن كل من قريب ثم انك
 قد علمت ان المادة انما لها في حدودها القوة المحضة اذا لم تكن بها الما لوجودها القابل ولو كان لها
 مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة المادة اولي كانت تعلم ان الميولي وبالفعل
 الما برة وان يكون محض لا ولا يكون شي موجودا بالفعل وذا كانت القوة من كل وجود لم يحصل من
 خارج فاقا وان في حدودها بالقوة يحتاج في الوجود الى حصول قايح عن جوهره انه يحصل لانه لا يتسلم
 بالفعل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم لم يتسلم الا من ولا يحتاج اليه فان الجسم لم يحصل في فيه فيمكن
 ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستسلم الى الاين يستسلم لثبوت المادة اذ ليس لها فعل في
 ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستسلم في الوجود دون حصول شي يستسلم به قايحها بالفعل
 فظهر ان الميولي لا يقع مفترقة الى انصوفة واذ ثبت الحاجة من الجانبين فقول ليس شي منها
 يستسلم في نفس مبدئية الى الاخر فيكون شي منها مقوما لمجرد حقيقة الافراد لاخرية بينهما على حدتها
 حال في الاخر على انما يتقبل انصوفة ولا تعلم ان لها مادة المستعمل في فرد ونقل المادة جوهرها
 مستعدا ولا تعلم من ذلك ان ما يستعمل يجب ان يكون فيه شي من بالفعل لا بالاحتياج وقد افهم
 بذلك عدم التفتان بينهما وان كان ذلك مما يستتفي اسلوب سلك في هذا الفصل وذلك ان
 لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار شي من التفتان

[illegible][illegible]

مولانا ابوبکر
مفتی محمد شفیع
مولانا محمد رفیع
مولانا محمد رفیع
مولانا محمد رفیع

[illegible]

المطلب الثاني في تعريف الطبيعة الحقيقية أوله ان يكون لها معنى في مرتبة الفوقية لكي لا يكون الفوق هو ان يستلزم حصول الطبيعة السوية
بفرضية يمكن ان يستلزم ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
طبيعة في المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
فان قلت كيف استلزم حصول الفوق حصول الطبيعة ولم يستلزم ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
فوق الطبيعة فاما ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
على الطبيعة فاما ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
حصول في المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
ان لم يكن حاصل في مادة الا ان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
بما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
فوق ذلك المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
من حيث الفوقية لان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
بما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
خصوصا فاما ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
الوجود كقوله في باع الضمان الباقية البتة مع بقاها من مادة وجودها في ذات حصول الطبيعة في مرتبة في نفس المراتب التي هي جنس الصفة
حصولها في مرتبة في نفس المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
الحقيقية فاما ما لا يتعدى وجود الطبيعة في نفسها ان لم يكن ان لم يكن طبيعة واحدة في حالتها في المادة بل ان لم يكن
تصلت بفصل في ذاتها ان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
الحقيقية في ذاتها ان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
تصلت بفصل في ذاتها ان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
ناتق الوجود والى حصولها في ذاتها ان جنسها في الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
بشخص في المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
بشخص في المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة
بشخص في المراتب التي هي جنس الصفة وعدم شغلها بغير طبعها بل هو في المراتب التي هي جنس الصفة في المراتب التي هي جنس الصفة

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

1

[illegible][illegible][illegible]

الذي يتصل بالضمائم بغيره فاعلم انه لا يخلو عما لا يعلم اذا شارك الخلق على الواحد بالعدد ولا ثم لا يخرج
 تلك الصلة الشاملة الفاعل المتصل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل جعل الواحد بالعدد واما في
 العلوية مستقلة بالتأثير فمراد بالعدم فيما نحن فيه من ان وجوده العامة في فرد كل من الصور العددية
 الا فلاك فان كل منها بطبيعتها النوعية متفردة لثبوتها بالوجود في فرد واحد بالعدم كذلك
 كالصورة الطبيعية للعناصر فانما سقوطه ليسولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان الصورة
 العنصرية طبيعية متضمنة لانواع وانواعها ايضا لا يجب ان يخص كل منها في فردا فلا مانع من ان
 الصيغة الكلية ولا شبيهة في الجاهل بالكثر الا فردا وكذلك الصورة الجسمانية المطلقة فاما بطبيعتها النوعية
 المشتركة في الاجسام كلها سقوطه ليسولى بانه حال الصورة واما المادة فاذا قابل بها وكثر افراد
 نوع واحد انما يتصور فيما لا يقابل كيب انحصار كل من انواعها في فرد ليسولى كل من الافلاك نوع على حدة
 منحصر في فرد ليسولى العناصر كلها شخص واحد انحصار نوعه في فعله وجوده ليسولى على ذاته تشخصا او الحار
 كذلك فيما لا يقابل لونه المستلزم معنى مستلزم الصورة من حيث الطبيعية لكونها شبيهة بالفاعل
 على ليسولى مطلقة لا تقدم ليسولى لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غير ان يمتنع
 تعالى المودعة في فعلها ومن خواص حكمته بالبعد الطبيعية وعلى انما است منها السواد اخفى وفرت في
 تحقيقها بالقدر المعطى

كلمة الطبع

حمد الله الصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد الطبع الرسالة المسماة بالدرر المياداة لصاحب الشرح المبرور
 جليل من جوف الفنون الكلية يدرك التطوير في الفنون المتغلبة البدر المنير ولا الحاج الى الحسنات محمد عبد المحسن
 الكائن في ادم في العلم في الطبع المصطفى بهم هذا الفضل مما لا كمال الانسان محمد عبد الواحد خال
 ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالاف
 والمائتين من جملة رعية المظليين على يد المولى
 بالامور القرين

مردود بنی فیضیه و شیخ لطف الشافعی فیما خلا محال لا یکن کذا یما لا بد من التزم احدهما و ذلك بان ايجاب السلب باساذا جاد وضا معناه ان لا یجاب
بمتیو و بالمتیو فی السلب فالجواب بالسلب و اما ان ذلك الخارج المحل ثابته للموضوع علی سبیل العرض فی نفس الامر او سلبا عنه و ذلك لان
الاجاب بن ذلک الحقیقه المبیته لان مفاد الاجاب بن ذلک الحقیقه هو كون المحل ذالک او ذاتیا للموضوع و المفروض خروجه عن صدق السلب علی
ایس من حیث هو و بالثبوت علی السلب علی الحقیقه لازمه من حیث یسیر بان الثبوت علی الحقیقه علی السلب یفنیها بكون اذ مفاد الاول سلب
ثبوت المانع لان ان من حیث هو و بالثبوت یكون انما الثبوت علی السلب و صدق هذا السلب تتحقق كون المحل اذ ذلک
اذ لا یصدق ح الاجاب بصدق السلب و مفاد الثاني هو كون السلب ثابته للموضوع من حیث هو و ذلک لان الحقیقه ح كون ثبوت السلب
فیكون انما یصدق اذ قد عرفت ان السلب من حیث هو سلب یفنی بالقبول ان کفیت بکفیت و لا یصلح لان القید یقید ثابته فیما ذلک
السلب بحیث للموضوع یكون ذلک اذ لا یصلح انما یصدق السلب من حیث هو و یومر بان ثابت نشی فیكون ان القید یجاب الى ثبوت السلب
و یكون العقبه من حیثه سلبه المحل قد عرفت ان المحل علی النشی من حیث هو و اما یكون محلا و ایاها فانما یصدق ح السلب علی هذه الحقیقه
لو كان السلب ثابته اذ ذلک لان السلب لا یزید سلبا ان السلب من حیث هو سلب یقبل القید کما هو ظاهر كلام الصانع من ان السلبه فی غیرها
یكون العقبه سلبه فیما ذلک لان السلب بحیثه فیما ذلک لان یكون مفاده ان الثبوت بهذه الحقیقه هو الصدق السلب لیس کما بن صدق
ما عرفت من ان ثبوت السلب لا یزید سلبا اذ ذلک لان السلب یصدق السلب علی السلب ایضا و لا یكون السلب الاجاب القید ان یزید من حیثه فیما ذلک
و یکن بان یزید بقرین السلب بحیثه یكون الاجاب بهذه الحقیقه یختلف و صدق ان الذات یستلزم بهذه الحقیقه صدقها الاجاب فیخرج فی نفس
الذات و یكون ان القید یجب بقرینه سلبا الى الاجاب یقتضی القید ان یصدق السلب یزید بقرینه سلبه علی فیما ذلک لان القید یقید علیها
فیما ذلک ح و فیما ذلک سلبا و قال المعنی هذا الى ان غیره ان قلت ما ذكرت انما هو اذ اكانت الحقیقه قیداً للعقبه و اما اذ اكانت من تحت الموضوع
کما قد یلوح من عبارة الشيخ فاما محال اذ هو اذ هو المحل للموضوع القید بن الاجاب السلب علی ان یكون اذ اذ السلب یلزم تاظم الموضوع فیکون
للاصحاح بهذه الحقیقه و علی ان یكون اذ اذ السلب علی الأبطال حتی لا یقبل المحل علی اجاب السلب یكون الامر و انما یقبل القید بن انما یقبل فیما ذلک
قید السلب لایقید الموضوع علی غیره و یزید من الاجاب السلب یزید من الاجاب لیس و الا یصدق السلب مع ان الحقیقه قد عرفت فیما ذلک
الامر و ان غیره فیما ذلک قلت اولاً ان القید یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
من غیر جواب لیکن ان السلب من حیثه قد عرفت کما قد عرفت ان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
و قد عرفت بان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
انما ح و علی ان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
كونه ملوک من غیره و لا یسیر کما یکن انما یصدق السلب علی السلب ایضا و لا یكون السلب الاجاب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات
البحیث من الموضوع انما هو بمنزله الملاحظ و علی سبیل ما جاز به هذه الحقیقه فیما ذلک لان السلب علی السلب علی ما عرفت و لا یکن القید
لغيره فان یحیی المحل العرضی ثم یزید من السلب فی السلب لایزید من المحل لکن من غیر قصد و لا لایزید من المحل لکن من غیر قصد و لا لایزید من المحل لکن من غیر قصد
و هذا انما یقتضی بالذات ان یزید من السلب فیما ذلک لان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
من غیر جواب لیکن ان السلب من حیثه قد عرفت کما قد عرفت ان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات
و قد عرفت بان السلب یزید من موضوعه انما ثابته بالذات فیکون یزید من موضوعه ثم یزید من المحل الى ذات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فلا يكون حرمها بعد من الرسل فلا يلحقه او الكونج فصوره لا ملائمة له فحينئذ يكف عن ان ياتيه وبعد ما اقتضت ذلك لم يبق لنا ما جازيحه
كذلك في المقام الثاني انني اعلم ان المقادير لا تميز الا بغير من العبادات انما يطالب على تمييز الامر في كونها حسنة او فسادا ما كان من حيث
بشئ انقسام الى الفصول الخمسة بل لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامها لغيره من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
ولما هو فلو كان لا يميزه ولا يميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
فانقسم الشرائع الى اقسام الخمسة بل لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامها لغيره من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
زيادة من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
لا تخفى الجاهل في تمييزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
الى الجنس شيئا كما في الاول من الاشكال في غير العوارض بل هو بحيث لو تم فروع هذا المشا الى الجنس هو جازي له قد يفسد غير منتهية الا ان يميزه
بالمس كذا كانت قد تميزت ان الاعراض بكونها تحت الجنس حقيقة كانت او ارضا فيه يميزا لبعضها عن بعض ففصل الاعراض انما هي التي
تحت نوع انما تميزت بالاعراض انما هي التي تحت نوع فلا يميز من الجنس الى بعض الاعراض ففصل في دون الجنس انما هو في بعض الاعراض
والجنس الفصل في تميزه وانما في بعض الاعراض ويكون امتيازها حينئذ في الجنس معناها والعقل من الاعراض الخاصة بالجنس الى غير الاعراض
وكذا انما في الاعراض وبما انما في الاعراض انما هي التي تحت نوع فلا يميز من الجنس الى بعض الاعراض ففصل في دون الجنس انما هو في بعض الاعراض
بالجنس من غير ان يميزه ولا يميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
عوارض لا تميزه ولا يميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
بما انما في الاعراض وبما انما في الاعراض انما هي التي تحت نوع فلا يميز من الجنس الى بعض الاعراض ففصل في دون الجنس انما هو في بعض الاعراض
بالجنس من غير ان يميزه ولا يميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له
عوارض لا تميزه ولا يميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له عوارض لا تميزه ولا تميزه من غير ان يفرق فقلت وانه المسمى بالامانة فيكون له

والامان النفس يحتاج اليها في حصول معنى متغير بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود واحد شره اليه كان باقيا كما في النفس
 او لا ورك معنى بنفس كالجزء بشره وحصل بالفعل حتى انتهى الى الفصل الاخر كما ناطق يحصل لها مرتبة فمرتبة ثالثة المعنى يجوز ان
 يتغير بالفعل فليغيره العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حصلت كلاما على المعنى كما هو الظاهر من كلامه في شرح
 في الشفاء والافصول ايضا تشارك العوارض في هذا كما وان حصلت على المعنى الثاني كان الحكم متصفا بالعوارض ثم اعلن العوارض كلها
 ما لو فهمهم نحو ما في نفس الشارح العلم من ذلك الشخص كوجود ابل شديد مغارة الا لا زاد مع سائر الأشخاص من ذلك اما كون
 حكم العوارض من حساب الشخص كالاكتفاء على المادة المنعزلة لكون الفعلة فردا بالفعل من المادة اما لكونها متصفا
 من لوازم ذلك الشخص من حيث هو نفس وان لم يكن من حساب تشخصه كوازم الازاج الشخصية لزيد ولكل يحصل لك ما حوت
 ان الاخر المعنوية تحت نفس سواء كانت تلك الانواع حقيقة كالانسان والفرس تحت الحيوان واما في حقيقة كالحيل والقطا
 تحت الجمل المعنوية تحتها بل بعضها من بعض ليعمل قوته لما قسمته بينهما ولا يمتنع ان يكون مع ذلك مما تارة بالعوارض ايضا بل يكون
 كما لا يمتنع في الاستعداد بالفعل الى في هذا عرشي ان الامتناع والافخاص الواقعة تحت نوع لا تقتضي الا بالعوارض لشاركتها في تمام
 الحقيقة وما لا يقع خلافه من نفس الفصل بل هو عينها في الخارج وفي ذلك من ايضا لانها لا تأتي تحت الفصل بل هو عينها في الخارج وما لا يقع خلافه
 فان النوع يتأخر من وجهين احدهما في ذلك نوال الفصل فيه بالفعل لا في المعنى من الفصل ايضا بل هو عينها في الخارج وما لا يقع خلافه من نفس الفصل بل هو عينها في الخارج
 لا يتأخر من في الخارج ولا في ذلك من الا في الحقيقة المتعزلة وان ذلك من بينها بشرط لا يكون امتيازها من حيث نفس معنيها لا يجوز من المعنى مع الشارح
 في جزئية ولا يخرج مع الشارح في تمام المعنى وذلك لعدم شراكتهما في شيء مما يجوز به الماهية فان قلت ليس مثل حصول الجواهر في
 الجواهر بشرط كما ينبغي ان يكون الامتياز بجزئية لا بكونها في نفس الفصل الجواهر والما كانت جبريل كقول الجبريل عليه معنى بخلاف قولك
 11 نفسه على الانجاس المماثلة تحت لا يقال فان كان الجبريل عليه معنى لانا نقول انما نريد ان يكون معنا تحت ذلك بالعبث الى الانجاس
 ولا في الخارج المماثلة في ذلك بالعبث على من الاعراض العامة للفصول كما اكل من الفصل المقسود الفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز
 الجبريل على من باب الفصل على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يمتنع في الانجاس لاني الانجاس لاني الفصل قلت لك انك لا تستطيع ان
 البسيط لا تشارك في ان الجبريل في شئ فترد ان متعلق بالماضي يستتبع ذلك متعلق في الثاني لا في الاول ولا في الثاني
 البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقدير والوجود والبطلان والعدم وجوب المعنى في عين الوجوب فليس بالوجوب بالذات
 عن الجاهلين وهو الامكان الذاتي بالوجوب للفرق بينهما الذي يتعلق بالواقع من الجاهلين من جهة وجهه فالجواب دالة لعدم الامكان
 وتعلق الواقع من الجاهلين بوجوبه على حسب الوجوب يستتبع للواقع في الوجود والتمتع من الشر من الزمان والابتداء والبقاء وسيلان
 في ذلك يستتبع في ذلك بمجاورة على الشمس الضوء الواقع بمجاورة اتمها على الاضواء فانه متعلق بها في تقدير وجهه وليس ان فرض واحد
 بدوامها ذاتها كان ذلك متعلقا عنها وشا في التعلق بها وليس له حد يستغنى في التعلق عنها وليس على ذلك حال البطلان والعدم
 ببيان الحاجة في التقدير والوجود كيم ان البعوضة الى موجب متغير موجود والفرق وجوب كونه واجبا بالذات اذا كانت انا لست بدالة
 وهو الحاجة الى الحاجة لا في شئ بل بالبطلان والعدم كلي في البعوضة في جبريها انتفاء الوجوب للفرق والوجود وهو استثناء
 الجبريل وجوب آخر اجمع مويان مستفان واستغنى عن الحاجة ومن يتلوه لوجوه الى متعلق من الفعل فانه لا يوجد له والوجود
 في الجبريل والعدم في التقدير لا سبب لادبته والحدوث يستغنى عن في التقدير وان احتاج في الابتداء ويكامل مع حاله بين الوجود والعدم
 في الجبريل من ذلك ان هذا ليس بالحدوث الا الوجود به لعلنا اذ في اول ان ولهم وان احتاج الى موجب من غير ان

[illegible]

مرج حيث الكل جائزا قطعاً فالجائز انما انقضى بالانقضاء الى الشيء وانهم جائز الى حاجته محتاج الى آخره ولو ادعى سلسل الوجود الى الشيء
 فهذا سلب في ان لا يورث في الوجود الالهي وهذه الجملة ما لو انقضت في التخلصة مع التخلصة وان كان بين الطرفين غلات في
 ان المتعلق بالذات والمحتاج في ذلك هو الوجود واول الذوات عام للمتعلق بالذات والمتعلق فيه او لا يستلزم الذات بالذات
 اصل تمامه ونفرضه ويستتبع ذلك المتعلق والمحتاج في التأسيس والوجود واذا قدر عرفت ان المرحل البسيطة فلا ترتب الى ان الحق
 ولك في ان الامكان المخرج بالذات هو بوسيلة وجوب الوجود والعدم لم يسجد وجوب النقص والبطان في مسخ الذات
 المستتقة للشيء وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة المتعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلاً بالغير او وجوب نظيره وما
 يستتبع لوجوب وجوده وانما خالف في تلك الجملة الانظار الكلامية اعتماداً بالاولى لهم الطاعة فتوجهوا ان المتعلق من القول بمخالفة
 انما هو وجوده وهو في ذلك فترقان فتقسم من يظن ان الحدوث حاله متوسط بين الوجود والعدم في الخروج عن الوجود وتضمن
 بجملة الوجود في اول ان ولم يصحوا اعلت الحاجة الى الامكان على الاطلاق بل الجمهور من جملة الوجود استلزاماً من جملة مع الامكان
 شلوا وشروطاً ولا تهم لينون بالحدوث هناك كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقة بالعدم فلا يلزم من الحاجة مستندة على الحدوث
 حكيم يكون حله لها ونحوه على ذلك ان التعديل بالزمان لا يكون له سبب المبته وان ما حدث وان احتياج الى السبب متعلق به في
 اعني به الجملة المتوسط المسماة بالخروج عن عدم الى الوجود والوجود في اول ان لكنه مستغن عن متعلق به في البقاء اعمى الوجود والعدم
 بعد الحالة المتوسط او بعد الآن اللادول ولما نرى من ذلك انه لو فرض عدم البارى تعالى لما ضرب في بقاء العالم تشتمل انفس من تناسل
 على الاتزام وتضمن من ان القول بتعدد الاجسام والاعراض وجمهورهم كتنوا بالكتاب التجسد في الاعراض وتوجهوا الى الجواهر
 محتاجة في ايها الى الاعراض المحتاجة لتعدد الى الواجب وهذه الاول ما كانت لتحتج الاعراض ودون الاعراض من مخالفتها وكانت
 فيها تحققت من الحق كفاية في ازايتها لكنها لا تنقص على ذلك فنقول اولاً انه لا واسطة بين عدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
 حاله متوسط بل هو الوجود وجوداً بالعدم مطلقاً وفي اول ان خلاصة فالحال الاول انهما عدم وجوده وكون ذلك الوجود متصفاً بالسيطرة
 بالعدم بالعدم فهو وان احتياج الى وجوب لا يتحقق بكون ذلك هو عدم فاعل الوجود كما لم يمت ليس هو بالضرورة فاعل الوجود والحال
 في تعلق الوجود بوجوده ولما يكون ذلك عدم مسبوقة بالعدم فهو وجوب البتة لهذا الوجود فلا يحتاج الى كونك الى جاعل بمجمل فلم
 يمت من الحدوث على هذا منتهى يصلح المتعلق بالاعراض الوجود والشيء انحصار ما يكون للوجود في اول ان من هذا منتهى الشيء انه
 ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقة بالعدم فهو وجوب البتة وهذا الثاني ان يكون غير مسبوقة بالعدم فهو وجوب البتة في ان اوله
 فثبتت بها الوصف البعدي ضروري للوجود في اول ان فالتعلق بالحدوثات الوجودية حقيقة الوجود واحدة في الوجود والعدم في الوجود
 في اول ان الوجود بعده يعني المتعلق في جهة المتعلق وحده الحاجة الى تشيئ ذلك الكل فتضمن السبب فنقول ذلك ان الحلال متعلق بوجوده
 انما وجوب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتحقق فيها بالزمان في الوقت الحالتات فموجباً في الموضع الذي يكون له الواجب بما فيها
 فالواجب بالوجود مسبوقة بالعدم من ان يكون قديماً او لاحقاً وان من غير وجود احد الطرفين مانع من خارج والمتعلق بالغير مثل فسيب لا يكون
 محروكاً بالمتضمن كالحدث اولي والامر المحرم القسري الاثر كالتعديل لم يوجد اولاً والذات والامر اعني الواجب بالغير المتعلق بالغير
 به ودون الحدوث والوجوب بالغير لم يزل الوجود وادامه فالحال المتعلق بالذات ان المتعلق من جهة الواجب ثانياً على ان لو كانت
 الحاجة الى الحدوث بمعنى السبوقية بالعدم كانت الحاجة والمتعلق دليلاً ما دام الوجود لا ليس بوقية بالعدم غير اننا عند قول المشهور
 ما لو فرض في هذه الحالة وجوب الاول مشافهاً لبقا والبشارة بعد ذلك كبقا والابن بعد البشارة والاب وتكونه للماء بعد

انما لانها لو كانت حادثة لاجزى الاسكان وكان الاثر محتاجا في المقار الى المؤثر زالت هذه الاثر بخلاف تلك الاثر
 والثاني انه لو كان في البقاء فعلق تاثر من المفعول وتأثير من الفاعل فالأثر ممتد ان كان هو الذات المفعول به والوجه في الخارج
 لو تم تحصيل الجاهل وان كان امر اجزاء فاعلم في هذه في الذات الباقية وجودها بالاجزاء من الاول بل من قبيل انما ليس بمادة
 مادة متناهية فان البناء ليس مادة للبناء بل حركة هي بسبب الحركة اجزاء البنية والذات والاشياء تلك المادة ممتدة
 لاجتماع تلك الاجزاء فيمرح الى ان انتهاء تلك الحركة على الاجتماع والاشتراك بالاشياء على ذلك الشكل
 هو امر متغير من طبيعة نفسه وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكان الطبيعة وطبيعة ما قلناه كما في الذات واقطوع على وجوده
 في الاساس هذه الاجزاء واقطوع بين سائر الاجزاء من البنات المنضوذة والدعائم المنضوذة والسقف الرفوع وبين ما يحركها
 على الاستقامة من المركز في حالته لما عر السقوط مع ما في من التوافق بين الاقتران بادي محرك من الثاني اذ من باب شهادته
 تحصيل الكل بهذا التحصيل تحصيل الاجزاء تحصيلها بطل بها الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلها استمرارا
 هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزى الزمان فلو حفظ في التحصيل ابتداء وبقا وكان في الاثر ايضا ابتداء وبقا فالحاصل
 ابتداء التحصيل ابتداء الاثر وبقا له

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢

المحمد الذي لا يقبل له والصلاة على رسول الله الذي لا يقبل له ان النقيض في العزات ان لا يجزى معلوم في تقديره واعتبارا
 صدق على شيء وانما لا يعني كذا النقيض معلوم آخر في غاية البعد وليس في المعلوم في نفسه ليس شيء منها اعتبارا صدق ولا يقيد
 على شيء اصلا فاعلم على شيء واحد كان اثبات ذلك المعلوم له تحصيله وانما ثبت رده له ولا يتبين ان صدقها لا يجوز صدقها على
 ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة كذا لا يجوز انما هما عند هذا الموضوع فان اعتبر غوان المعلوم في نفسها سمياتا فحين
 كان منها ما منها متباينان متباينان لا يتصور ما يبلغ من بينهما من الغزوات العشرية لا ملاخطة صدقها على شيء لا اسم لا لهما في ذات وهو
 ولا يرتفعان منها لهما ان لا يرتفع عنها عند صدقها كمر و اذا اعتبر صدقها على ذات واحدة كان يقتضي كل منها بهلاك اعتبار رفع صدق
 فلو صدق رفع لهما انما رفعها كما رفعت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقها كان يقتضي بهما لا اعتبار رفع صدقها وكان سوادها بعينين
 منها اثنين احدهما موصوفية بالصفة والاخرى سالبية بالصفة واذ اهل رفع صدقها على اعتبار صدقها عليه حصلت موجبة سالبية التحول مساوية
 لسا لية البسطة على فهم المتأخرين في لم يستقبل لوجوه الصلة لكنها مساوية لغيرها على فهمهم ان كانا انما يرفع بالصفة السالبة
 وهو بالعارسية ليست ولا يرتفع بالصفة المصدرة ومنها بالعارسية ينشئ كما يقال الوجود والعدم متناقضان فلو وجدوا لغير
 الرفع المصدري وهو العدم والقيض لا بالصفة المصدري وليس له وجود يعني ليست جبره فميزان يكون المعلوم والعدم متناقضان فلو وجدوا لغير
 فلو لم يقتضيه فهم رده لا يكون الا واحدا ليس على الإطلاق ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منها يحمل ملاحظة على يده لا يرتفعان
 عن كل واحد مما يحمل على اشتقاق البنية فلا يجوز انما هما عند هذا اعتبار الوجود وليس الوجود وبمعنى ليست وجود ولا يجوز انما هما عند
 فاعلم اعتبار الاول كسائر صفات تلك الصفات المتكسرة وعتبان منها انما تقتضي في بعض منها اعتبارها على ملاحظة وفي بعض آخر على
 اشتقاقها فخل عن كثير من الفاضل ثم ان القضية كانت موجبة لغيرها واما معنى سلمها وان كانت سالبة فمقتضاها تقتضي موجبة هي سلمها

والشأن من التقييض فيها جوازا اعتبارا منها لا صدق فان مساوى لظاهقان له قويا باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الصواب
 و اشتقاقا فظهر من ان تقييض المضمون التصويى مضمون تصويى تقييض المضمون التصديقى مضمون تصديقى فان تقييض الوجبة الكلية جوازا
 وتقييض الوجبة الجزئية مضمون تصويى مضمون تصويى التقييض الوجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان تقييض الوجبة الجزئية هي السالبة الكلية بمعنى
 للسامع وانما السامع لا يقيض حقيقة ولا صدق ولا مضمونا مضمونا وقد صرحوا بذلك في بحث التناقض في كتابهم ان التناقض
 بين المضمونات التصويية اذا كان باعتبار اصلها هو المطابقة كما يستحيل اجتماعها بان كل من الماهيات على المطابقة وكذا كما يستحيل ارتفاعها
 بان لا يكون شئ منها محمولا عليه كما يكون ادهما محمولا على نفس الآخر كما لا يعلم المحمول على الحقيقة هو مضمون المحمول على الاستحالة
 مضمون الكلى على مضمون الجزئية الذي غير ذلك كما لا يستحيل ان كل ادهما هو المطابقة على شئ والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول
 بالاشتقاق على زيد على الحقيقة وهو الملازم ومحمول عليه هو المطابقة واذا كان باعتبار اصلها اشتقاقا فاما يستحيل اجتماعها ارتفاعا باعتبار
 الاخر فلا يستحيل ان كل كذا ادهما على نفس الآخر وعلى الصدق على الآخر كالمحمول على كل من الوجود على افراوه ولذلك يستحيل ان تقيض
 حقي شئ بان لا يكون شئ منها محمولا عليه هو المطابقة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا باعتماد الصدق والكذب كما عرفت فلا يلزم
 ارتفاعها باعتبار اصلها مطلقا لا هو المطابقة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع التقييضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجى فبني محذور ان لا يكون
 شئ من التقييضين موجودا في الخارج كما لا يمكن والملاسلان والوجود واللا وجود والاشتقاق والملاسلان بل نقول ذلك ضرورة
 في القضايا بالان النسب بين الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع التقييضين باعتبار نقل والتصور لان نقل ان تصور جميع الاشياء حتى
 التقييضين مما وكيف يستحيل مع ان نقل التقييضين وهو سلب لا يمكن بدون نقل الايجاب لتوقف عليه ولو اشتتر ان تصور السلب
 فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعها بذلك الاعتبارية لان تصور شيئ من التقييضين كمن هو غالى الذهن منها فما
 تحقيق الكلام في التقييض على وجهين كما ذكرنا في المقدمة في موضع حديثه كما لا يخفى على من يتبع تدبر العلوم

١٥

خمس الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها وبعد فقد انطبعت الرسالة الطيفتان احداهما في تحقيق الكلى الطبعي واخرها
 في تحقيق ارتفاع التقييضين من صفات محقق وهو مدقق محصور ملا محمود وهو فنوري محمد الطري
 موافقا لامر المولى فخرهم حسين العظيم آبادى سلطان اصفه والابادى
 في المطبع المصطفائى فى اتهم عبيد الواحد خان
 المكنونى ابن المرحوم محمد مصطفى خان فى سنة
 ثمان وثمانين بعد الثلاث وثمانين من
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل
 صلواته وتوفيقه
 حفظ

ترجمة مولف الشمس التباينة

احرك يأسن هو محمود والصلوة على صاحبها وسلم على من تبعه إلى اليوم الموعود وبعد يقول الراعي محمود بالقوى محمد عبد الله
 الملكوتى قد سالت بعض خلتي ان احرك ترجمة صاحب الشمس التباينة ليطهر فضلها على الطالبين لفضل الشمس التباينة فاجبت
 الى مسئلة فاقول هو العلامة في عصره الفهامة في دهره حق الفنون الحكيمه وموفق العلوم العقلية مولانا محمود الجوفوري في
 الجوفوري ففتح بهم وفتح العواد بعد ما نون ساكنه بعد ما بار فارسية بعد ما واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو
 لا باب المعطاة شان من بلاد قورب ثمذ على حيد القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنى وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد فضل
 الجوفوري وكذا في ان التحصيل عمر سبعة عشر سنة واطلق هو اطلق في مضامير التباينة واسل عنوان الحكمة الى بحار التباينة
 فحصل الشمس التباينة ولم يتبين له في ايراد جميع فنون الطبيعة لطرب بلل الرجل في اثنا عشر وعمره الطبع وحرر على الفوائد التباينة
 لاصعد الابهج شروها سالما الفرائد وعلق عليه ما يشي بهما اكثر من حجم شرحه والى فيه عجائب فنشيطه الاذ بان ولفح بهامها
 الاذ بان وكما بان ما صدقته في تمامه وقيل بسج منه ولما اكمل التحصيل حل الى دار الخلافة اكبر آباد ولقي اصعب خان اعظم
 امرار السلطان شاه جهان نجده عظمه ثم رجع الى الجوفوري فقتل بالهند ليس ذلك رسالة موجزة الربعة اوراق في الفارسية في تمام
 السنون وقوف في سنة اثنى وثمانين والفت في التاسع من الربيع الاول قد كان استفاد الشيخ افضل اذ ذاك حين فخر عليه
 حرما وفيها ما جسر البعين يوما الى ان لم يجره وان لم يظهر بالهند مثل الفار قمين احدهما الشيخ احمد الحمد السهردي في علم
 الحقائق وثانيهما هذا محمود وكذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البكر ابي في سيرة المرحان ومن تصانيفه معالم طبعه آزاد الدولة
 للمباينة في الصورة والمانه ورسالة في الكلى والجركي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين ارتفاعها ورسالة فارسية في التبيين
 والتقدم ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجوفوري صاحب الآداب لمباينة والابحاث العلمية
 وفتح في ديباجة الآداب استاذ غايه مع المشهور ان مولانا عبد الرشيد الجوفوري صاحب الرشيدية شرح الشريعة وراو
 السالكين وشرح اسرار الخلافة والحكم المربوط وحاشي كافي ابن الحاجب وقصود الطالبين ودوران الشعر وغيره والفنون
 ستة ثلث وثمانين والفت ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى وما يستذكر عليه طلاقة ما قبل الطبيعة على الفن الطبيعي
 في ديباجة الشمس التباينة مع ان الطلاقة والاطلاق ما بين الطبيعة عندهم خصوص لغز الآليات وقد بان في تصحيح المحشون
 لكن لربما حاد منهم باليشع الغليل واتهم على انصاف المعارف بما شئ شرح المواقف ان الطلاد عايلين على عرفهم بل
 على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الآتي والطبعي قبل الآتي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاضف فقط

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۹ تک قولہ نے جات الحکومت الخ ذرا بحث تو نہیں ممکنہ فاذر بیچارہ جسے انفلک طرقت والا لسان
نے صورت آفران لاجزاء و آخر آفرانے جات الحکومت و تالیس کے اختلافات یا سرحد و بطریق ماحول المنطقة و القطب جسدان و تک تیسرے نے البخر
التصلیٰ الغریبیہ نسبت پر حیران القلب و بعد ما بعد ملک لاجزاء و بقا و غیرہ افتخار نے جہت الحکومت بخلاف دامن غیر اختلاف جات الحکومت غیرہ و تالیس
نے اختلافات الحکومت فی الجہات کے الاسرار خاصہ یا دنیا خانہ فکلات الاسرار نے الجہات یا فکلاتوں کو توسل انحراف و تفرق فی اہمال جو مائیکم فی انظاریہ
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ قوالہ گفتند منایہ الخ ثم العلم و لکن لا لاصل الی ذکر و المستفاد من تحقیقنا لایات اللہ لا اختلاف فی عالم الکون
و الفضا و البلیطہ و حواسہ انظاریہ میں دونوں انحصارات و التخصیصات فی ذوات و الصفات ہما ذکر مسلمہ صلی کثیرہ طریقات اہل علم الغریبیہ نے لاجسام و احیاء
و طبیعیہ و لا شکل الحکومت کذلک لاجسام "طالع محمد بن محمد رحمہ اللہ قوالہ انعدم مے بعد الخ و اذ مت توہم تہم میں نے علی ذکرہ نیز مے لا
کیون انفلک و لا شکل جلا فاذر کہ بنی انکار الی حدہ انکار کفری الی سنا حقہ توحیدہ شہیدانہ فیما مے کہ کبر لاجسام مختلفہ اہل علم محمد اسرار اللہ قوالہ لا ذائق
شع علی خضرم علیس فی استلزام جہت منہ حدیث فیما کہ اگر انہم متقرر نہ کیے تہ تراجیدہ متشابہات کے لایات اللہ و محمد یوسف رحمہ اللہ

٢
فهرست الكلام المتين في تحرير البراهين

صفحہ	مقاصد	صفحہ	مقاصد
٢٨	المقصد السابع والعشرون في برهان فرويا مساواة الزوايا	٢٣	المقصد الاول في برهان التطبيق
٢٩	المقصد الثامن والعشرون في برهان المعية	١٨	المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى
٣٠	المقصد التاسع والعشرون في برهان الطفرة	١٩	المقصد الثالث في برهان النصف
٣١	المقصد العاشر في برهان التوافق المتوازيين	٢٠	المقصد الرابع في برهان التضييق
٣٢	المقصد الحادي والثلاثون في برهان حصر الماخص	٢١	المقصد الخامس في البرهان العرشي
٣٣	المقصد الثاني والثلاثون في برهان الصلح على استخراج	٢٢	المقصد السادس في برهان التزيج والغز
٣٤	المقصد الثالث والثلاثون في برهان كذا القطر يكون	٢٣	المقصد السابع في برهان الزيادة
٣٥	المقصد الرابع والثلاثون في برهان التضييق يكون اخرها	٢٤	المقصد الثامن في برهان النسبة
٣٦	المقصد الخامس والثلاثون في برهان التساوي	٢٥	المقصد التاسع في برهان اختلاف النصفين
٣٧	المقصد السادس والثلاثون في برهان الحد	٢٦	المقصد العاشر في برهان التحريك
٣٨	المقصد السابع والثلاثون في البرهان السلمي	٢٧	المقصد الحادي عشر في برهان المساواة
٣٩	المقصد الثامن والثلاثون في برهان الارضية المتناسبة	٢٨	المقصد الثاني عشر في برهان الاكتمال
٤٠	المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الترس	٢٩	المقصد الثالث عشر في برهان الاشكال
٤١	المقصد العاشر في برهان تحرك الخط	٣٠	المقصد الرابع عشر في برهان المساحة
٤٢	المقصد الحادي والاربعون في الاسد الانحر	٣١	المقصد السادس عشر في برهان الموازاة
٤٣	المقصد الثاني والاربعون في برهان الوساطة المفضة	٣٢	المقصد السابع عشر في برهان المساحة الموضحة
٤٤	المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف	٣٣	المقصد الثامن عشر في برهان التخالص
٤٥	المقصد الرابع والاربعون في برهان التقاديف	٣٤	المقصد التاسع عشر في برهان التلافي
٤٦	المقصد الخامس والاربعون في برهان العلية	٣٥	المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساحة
٤٧	المقصد السادس والاربعون في برهان انقطاع السلسلة	٣٦	المقصد الحادي والعشرون في برهان المساتين
٤٨	المقصد السابع والاربعون في برهان الترتيب	٣٧	المقصد الثاني والعشرون في برهان التصلبين
٤٩	المقصد الثامن والاربعون في برهان البندوب والنجح	٣٨	المقصد الثالث والعشرون في برهان كثرة الاضواء
٥٠	المقصد التاسع والاربعون في برهان التحقق من البراهين	٣٩	المقصد الرابع والعشرون في برهان تحرك الكرتين
٥١	المقصد الحادي والخمسون في برهان الحصول العرشي	٤٠	المقصد الخامس والعشرون في برهان فلو الميز
٥٢	المقصد الثاني والخمسون في برهان التنااسب	٤١	المقصد السادس والعشرون في برهان طرح الوسط

في برهان